

التوصيف البيئي
لمحافظة سوهاج

إلى الجهات العديدة التي ساهمت فى إعداد هذا المستند
يتقدم كل من جهاز شئون البيئة وشركة إنتك، الشريكان فى إعداد وتنفيذ خطة
العمل البيئى للمحافظة، بالشكر لكل من تفضل بالمشاركة فى هذا العمل سواء
بالوقت أو الجهد أو المهارات الإدارية أو الأعمال المكتوبة
ونخص بالشكر السيد محافظ الدقهلية والسيد السكرتير العام وإدارة شئون البيئة
فى المحافظة فارتباطها بتحسين البيئة وبالمشاركة الفعالة فى جميع مراحل
عملية إعداد خطة العمل البيئى للمحافظة فيه ضمان التنفيذ الناجح
ونود أن نتقدم بالشكر أيضاً لكل مجموعات المنتفعين داخل المحافظة والذين تمت
استشارتهم أثناء إعداد الخطة
ويعكس هذا المستند كل الأفكار والمشكلات التى طرحت أثناء جلسات الاستشارات
التي عقدت خلال إعداد خطة العمل البيئى للمحافظة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص	4
قائمة بالاختصارات وبيان المصطلحات بالنسخة الإنجليزية	7
الباب الأول: خلفية ونظرة عامة	8
الباب الثاني: توفر واستخدام الموارد	24
الباب الثالث: الآثار البيئية لاستخدام الموارد فى سوهاج	56
الباب الرابع: المستقبل	84
الباب الخامس: تحديد القضايا	95
الباب السادس: تحديد مشروعات خطة العمل وتطويرها	103
الباب السابع: الدعم المؤسسى	106
الباب الثامن: الخطوات التالية	110
شكر وتقدير	115
الملحق الأول: الهياكل التنظيمية	123
الملحق الثاني: سوهاج فى إحطائيات	127
الملحق الثالث: القضايا	138
قائمة الخرائط 1- موقع محافظة سوهاج	10
2- أنواع الأراضى بمحافظة سوهاج	13
3- المدن الرئيسية بمحافظة سوهاج	17
4- رسم قطاع عرضى فى الترسبيات الغرينية	27
5- ملحية المياه الجوفية	28

41	6- الآثار الفرعونية
42	7- الآثار الإسلامية
43	8- الآثار المسيحية
44	9- الآثار الرومانية واليونانية
45	10- الموارد المعدنية
46	11- الأودية بالهضبتين الشرقية والغربية بمحافظة سوهاج
47	12- أنواع التربة
48	13- صرف التربة
18	قائمة الأشكال: 1- السكان فى محافظة سوهاج
49	2- تصنيف التربة وفق المركز
	3- الأطباء والممرضات والوحدات الصحية لكل منطقة وإجمالى عدد السكان بالآلاف
128	قائمة الجداول: 1- التعداد السكاني
129	2- استخدام المياه
130	3- استخدام الأراضى فى الزراعة والصناعة
131	4- مؤشرات نوعية المياه الجوفية
132	5- الصحة
133	6- التعليم
134	7- رأس المال المستثمر
135	8- الإمداد بالمياه
136	9- توفير الخدمات

ملخص:

1- خطة العمل البيئي هي تجميع للمعلومات حول الظروف الأساسية للمنتفعين وأرائهم من أجل تحديد السياسات والبرامج والأعمال "أو المشروعات" التي تدعم الأهداف الكلية والنهائية للخطة والتي تساعد على تنفيذها.

2- وتشير الخبرة إلى أن التقارير التي تساعد على إنجاز الخطة تشمل إجراء "توصيف بيئي" للمنطقة، واتفاقاً على الموضوعات الأساسية الهامة وقائمة بالأعمال "المشروعات" اللازمة لمعالجتها. ويجب أن ترتبط هذه المشروعات بمجموعة من القضايا الأساسية بحيث تكون لها ما يبررها من الأسباب ويجب أن يتم تحديد هذه القضايا بإجماع آراء كل مجموعات المنتفعين.

3- ويعد هذا المستند أحد العناصر المكونة لخطة العمل. وقد أعد باستخدام قدر كبير من البيانات العلمية والفنية التي جمعت من خلال اللقاءات والاستشارات مع عدد كبير من الأهالي في سوهاج. وقد أجملت المعلومات الناتجة عن هذه المقابلات والاستشارات في مستند "التوصيف البيئي" الذي يركز على الموضوعات والمشكلات الرئيسية المستخلصة. وينقسم مستند التوصيف البيئي إلى أربعة أقسام رئيسية تشمل:

- حصراً للظروف البيئية في محافظة سوهاج (الأبواب الأول والثاني والثالث).
- رؤية مستقبلية (الباب الرابع).
- الخطوط الإرشادية الاستراتيجية (الأبواب الخامس والسادس والسابع).
- التوصيات (الباب الثامن).

4- وهناك ثلاثة أنواع رئيسية من الموارد التي تؤثر تأثيراً مباشراً (من حيث مداها وحالتها) على طبيعة البيئة في سوهاج. وهذه هي:

- الموارد الطبيعية.
- الموارد الاجتماعية والبشرية.
- الموارد الاقتصادية (المصانع والمعدات والبنية الأساسية).

5- والموارد الطبيعية الأساسية هي التربة والماء والنباتات والحيوانات التي تعيش عليها. وأحد أهداف الخطة القومية للعمل البيئي هي ضمان الحفاظ على المخزون من هذه الموارد الطبيعية من خلال استدامة الاستخدام والإدارة والتنمية. وفي ذات الوقت فمن المهم أن تؤدي إدارة هذه الموارد إلى الحفاظ عليها بل وإلى زيادتها. وبناء على ذلك يكون الهدف من خطة العمل بالمحافظة هو تكامل أعمال الحفاظ على الموارد (وفقا للخطة القومية للعمل البيئي) وتنمية القاعدة الاقتصادية للمحافظة.

6- وفي السعي للحفاظ على البيئة في محافظة سوهاج وتحسينها يكون للتفاعل بين الموارد من حيث استخدامها وإدارتها نفس القدر من الأهمية التي تتمتع بها كل خصائص الموارد نفسها، وإن لم يكن أكثر.

7- وتمثل المهارات والقدرات الإدارية، وكذلك المؤسسية، أهم الموارد الاجتماعية المؤثرة على البيئة.

8- وما نعرضه هنا من موارد محافظة سوهاج يشمل فحصاً لحجم وطبيعة السكان بها. وهذا يؤكد الدور الرئيسي للموارد البشرية في تحديد حالة البيئة وفي التأثير على معدل التغير البيئي على المدى الزمني سواء للأفضل أو للأسوأ.

9- ويجب التمييز بين الموارد الاقتصادية التي تؤثر على كل من الآتي:

- استخدام الموارد الاجتماعية والحفاظ عليها وحمايتها.
- تدهور وتقلص هذه الموارد.

10- وهذه ليست بالضرورة من الخصائص الذاتية ولكنها تعتبر انعكاساً لنمط تصميم واستخدام وإدارة الموارد.

11- ويمضي هذا العرض الى تحليل هيكلي للأرصدة الرئيسية التي لها تأثير مباشر على حالة البيئة وفرصتها في التغير.

12- وتؤثر كل من الموارد الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية على قاعدة الموارد الطبيعية ومع ذلك، فيجب أن ندرك أن فرصة التنمية تعتمد اعتماداً كبيراً على طبيعة الأرصدة من الموارد الطبيعية وكذلك على حجم هذه الأرصدة وحالتها.

13- ويصف المستند التفاعلات والتأثيرات البيئية التى هي:

- الآثار السلبية الرئيسية للقوى الاقتصادية والإجتماعية التى تتسبب فى تقلص وتدهور أو تلوث المخزون الرئيسى من الموارد الطبيعية.
- القدرة الذاتية الكامنة فى الأرصة الاقتصادية والبشرية على دعم عمليات الصون والتحسين البيئى.

14- ويتضمن مستند التوصيف البيئى أيضاً دراسة تأثيرات الخطة الاستراتيجية لمحافظة سوهاج ويحدد المجالات التى تتداخل فيها مقترحات الخطة الاستراتيجية مع القضايا البيئية.

15- ولقد جمعت حالة البيئة للمحافظة والرؤى المستكشفة بالخطة الاستراتيجية فى سلسلة من التوصيات والإرشادات التى يجب تناولها من أجل تحقيق استدامة التنمية المقترحة.

16- ووضعت هذه التوصيات فى الاعتبار عند إعداد خطة العمل التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستند التوصيف البيئى، رغم وجودها فى مستند منفصل وتحدد المشروعات والبرامج والسياسات والإجراءات من أجل المستقبل.

قائمة بالاختصارات وبيان المصطلحات بالنسبة للإنجليزية

ODA	إدارة التنمية لما وراء البحار، وتعرف الآن بإدارة التنمية الدولية
EEAA	جهاز شئون البيئة
TCOE	مكتب التعاون الفنى للبيئة
NEAP	الخطة القومية للعمل البيئى
GEAP	خطة العمل البيئى للمحافظة
AHD	السد العالى فى أسوان
BPEO	أفضل خيار بيئى علمى
CDA	جمعية تنمية المجتمع
EAP	خطة العمل البيئى
EIA	تقييم الأثر البيئى
EMS	نظام الإدارة البيئية
EMU	وحدة الإدارة البيئية
EMP	الإدارة والتخطيط البيئى
EMPS	نظام الإدارة والتخطيط البيئى
EU	وحدة بيئية
GDP	إجمالى الناتج المحلى
HDI	مؤشر التنمية للبشر
MPWWR	وزارة الأشغال العامة والموارد المائية
NGO	جمعية أهلية
SEC	المجلس الأعلى للبيئة - والذى يشكل مع وحدة الإدارة البيئية والوحدة البيئية لنظام الإدارة والتخطيط البيئى فى سوهاج
SFD	الصندوق الإجتماعي للتنمية
SWM	إدارة المخلفات الصلبة
SWMS	نظام إدارة المخلفات الصلبة
TDS	إجمالى الجوامد الذائبة
WHO	منظمة الصحة العالمية

الباب الأول

خلفية ونظرة عامة

مقدمة

1/1 بعد إعلان البدء فى المشروع القومي المصرى لحماية البيئة والذى نتج عنه إعداد الخطة القومية للعمل البيئى بجمهورية مصر العربية عام 1992، قامت الحكومة المصرية بالتنسيق مع عدد من الجهات المانحة المختلفة لتمويل عدد من المشروعات البيئية فى مصر. وتقوم إدارة التنمية وراء البحار بالمملكة المتحدة بتمويل مشروع متكامل فى محافظة سوهاج يشمل المراجعة الصناعية وإعداد استراتيجية لإدارة المخلفات الصلبة وخطة للعمل البيئى بالمحافظة. ويعتبر هذا المستند الخاص بالتوصيف البيئى لمحافظة سوهاج القاعدة الأساسية الذى تتحدد بناء عليها القضايا الرئيسية المؤثرة على البيئة فى سوهاج والإجراءات الضرورية لحمايتها. وقد جرى إعداد هذا المستند بناء على التقارير الفنية المتخصصة التى أعدها عدد كبير من الأكاديميين ومن خلال المناقشات التى عقدت مع قطاع عريض من المنتفعين من أهالى سوهاج. ومن خلال عملية جمع المعلومات باستخدام هذا المنهج المزدوج أصبح فى الإمكان اشتراك عدد كبير من الأفراد فى عملية الإعداد وأمكن تحديد نطاق كبير من القضايا المختلفة الهامة بالنسبة لهم. ومن خلال هذا المنهج لمشاركة المجتمع أمكن خلق الإحساس لدى أفراد المجتمع بملكيته فى النهاية لخطة العمل البيئى للمحافظة. وبالإضافة إلى ذلك، وبتحديد القضايا من زوايا مختلفة، أمكن النظر فى طبيعة الحلول المطلوبة لتناول المشكلات ليس فقط على المستوى الفنى ولكن أيضاً من وجهات النظر المختلفة للمعنيين سواء من يقدمون الخدمات أو العامة. وهذا جانب هام من الجوانب الشاملة لخطة العمل البيئى حيث أن الخطة لا ينبغى أن تفرض الحلول فقط بناء على العرض والطلب ولكن ينبغى لها لى تتجح أن تراعى احتياجات القطاعات العريضة من المنتفعين. ويتكون هذا المستند الخاص بالتوصيف البيئى من ثمانية أبواب هي:

- الباب الأول، ويتناول المعلومات الأساسية عن سوهاج من حيث موقعها الجغرافى ومواردها الطبيعية.
- الباب الثانى، ويوضح مدى توفر الموارد وطرق استخدامها فى سوهاج.
- الباب الثالث، ويعرض الآثار البيئية الناتجة عن استخدام الموارد فى المحافظة ويبدأ فى تحديد القضايا التى تحتاج إلى المعالجة.
- الباب الرابع، ويصف كيفية تنمية محافظة سوهاج وفقاً لرؤية الأهالى المحليين. ويتناول خطط التنمية والمفاهيم الاستراتيجية التى تساهم فى الانتقال بمحافظة سوهاج الى اقرن الحادي والعشرين. ولا تهتم هذه الخطط بالتفاصيل الدقيقة ولكنها تحدد الأهداف بعيدة المدى للمحافظة؟
- الباب الخامس: ويحدد القضايا البيئية التى تواجه محافظة سوهاج. وترتبط هذه القضايا بالاحتياج لتوفير الخدمات وإلى تحسين أساليب الحفاظ على الموارد. والتخطيط والتنمية والحاجة الى وجود نظام التخطيط والإدارة البيئية.
- الباب السادس: ويعرض وصفا لخطوات إعداد مشروعات خطة العمل والتى تعتبر القوة الدافعة لخطة العمل البيئى.
- الباب السابع: ويصف الاحتياج الى الدعم المؤسسى والذى يعتبر أحد القضايا الأساسية التى حددت تفصيلاً.
- الباب الثامن: ويربط بين هذا المستند وخطة العمل البيئى للمحافظة ويحدد الأهداف والغايات. ويأخذ فى الاعتبار الخطوات اللازمة على المدى القصير، من أجل بدء مسيرة العمل البيئى فى سوهاج.

الموقع:

2/1 تعتبر محافظة سوهاج أحد محافظات مصر الريفية. وتقع عاصمتها (مدينة سوهاج) على بعد 467 كيلو متراً إلى الجنوب من القاهرة. وتعد المحافظة جغرافياً شريطاً ضيقاً من الأرض على جانبي نهر النيل بطول 110 كيلو مترات. وتمتد المناطق المزروعة فيها من 15 إلى 21 كيلومتراً ولكن حدود المحافظة تمتد حسب التقسيم الأخير إلى 110 كيلو مترات بين الغرب والشرق. ويحد المحافظة من الشمال أسيوط ومن الجنوب قنا (الخريطة رقم 1) وتحدها من الشرق محافظة البحر الأحمر والصحراء الشرقية ومن الغرب محافظة الوادي الجديد والصحراء الغربية.

جغرافية وجيولوجية المنطقة:

3/1 لا توجد تقريباً أية معالم سطحية بقاع الوادي حيث سويت لكي تكون صالحة للرى والزراعة. وفيما عدا مناطق المباني والطرق فإن معظم مساحة الوادي تقريباً تستخدم فى الزراعة ومرافق الرى اللازمة لها. وتتميز أطراف الوادي على الجانب الشرقى والغربى للنيل بمنحدرات عميقة ترتفع ارتفاعاً حاداً لتصل الوادي بالهضاب المجاورة.

4/1 ويوفر سهل نهر النيل الناتج عن الفيضان مساحة مسطحة من الأرض تزرع منذ آلاف السنين. وقد شكلت هذه المساحة الأساس لنمو المحافظة على الرغم من أن هناك مساحات أخرى يمتد إليها العمران داخل الصحراء وعلى الهضاب وتتحد الأرض انحداراً تدريجياً من الجنوب إلى الشمال وتقل تقريباً حوالى (20) متراً بطول المحافظة. وطبيعة الأرض رسوبية أصلاً ويمكن وصف مميزاتها العامة بإيجاز بأنها هضاب كلسية (جيرية) ذات حدود انحدارية (جرفية) تتكون من الحجر الجيري (من العصر الأيوسيني) وقناة نيلية. وتتكون كل من الهضبة الشرقية والغربية فى سوهاج من صخور الكربونات التابعة للتكوينات الصخرية فى طيبة والدرنكة فى الجنوب والشمال على التوالي. ويصل ارتفاع الهضبة الشرقية إلى حوالى 300 متر فوق سطح البحر والهضبة الغربية الى حوالى 250 متراً فوق سطح البحر.

5/1 وتوجد سهول الطمي النيلي على جانبي النهر وتشغل المساحة بين الأرض المزروعة وحواف الهضبة الكلسية. وتشغل هذه المساحات دروب ترجع زمنياً إلى ما بعد العصر الأيوسيني. وتتراوح ارتفاعات هذه الدروب بين 65 إلى 90 متراً فوق سطح البحر. ويقطع السهول عدة

وديان من قمة هضبة الحجر الجيري فى اتجاه النيل. وهناك 15 وادياً على الجانب الشرقى يقوم القرويون باستزراع بعض منها باستخدام المياه الجوفية فى الرى، مثل وادي أولاد سلامة وادى السلامونى ووادي قصب. وتشكل سهول الطمى النيلى الحديثة الأرض المزروعة التى تقع بجوار نهر النيل وتقطعها قنوات الرى والصرف التى تمتد موازية لنهر النيل. ويشغل نهر النيل الجانب الشرقى من الوادي فى سوهاج.

6/1 وقد تكونت الترسبات الجيرية على مدي فترات كبيرة وممتدة من الزمن وقعت خلالها عدة تغيرات فى مستوى سطح البحر والبيئات الترسيبية المختلفة. وقد بدأ النيل يتكون من العصر الميوسيني الأعلى (الأحداث لهذا العصر) وبدأ فى قطع قناة يقل مستواها عن المستوى الحالى للبحر. وبمرور الوقت وحلول العصر البليوسيني الأدنى (الأقدم لهذا العصر) كانت هذه القناة قد امتلأت بالترسيبات الناتجة عن تغير مستويات البحر وحملتها الوديان التى تصفى فيها مياه تلال البحر الأحمر.

7/1 وبحلول العصر البليوسيني المتأخر كانت قناة النيل قد امتلأت كذلك تماماً وامتلات القناة القديمة بالترسبات التى تشكل خزان المياه الجوفى الحالى بالمنطقة والتى تعرف باسم "رمال قنا" حيث يتكون القطاع السفلى من التدرجات الرملية، ويتكون الجزء العلوى من ترسيبات حديثة من الطمى الذى كان يحمله فيضان النيل. وهذه الطبقة العلوية من الطمى والترسبات تشكل المنطقة المزروعة المعروفة باسم "الأرض الزراعية القديمة" وتعتبر جيولوجية المنطقة من الجوانب الهامة بالنسبة لتوزيع استخدام الأراضي وبالنسبة للقرص المتاحة لتغيير هذا الاستخدام - (خريطة 2).

المناخ:

8/1 تنقسم السنة مناخياً إلى قسمين محددين: شتاء بارد (من نوفمبر وحتى أبريل)، وصيف حار (من مايو وحتى أكتوبر). وتزداد اختلافات درجات الحرارة في هذا الإقليم عن المناطق الشمالية في مصر كما تتفاوت بشدة على سطح الأرض حيث يمكن أن تتعدى درجة حرارته وسط النهار في فصل الصيف 60 درجة مئوية (140 درجة فهرنهايت). ويمكن أن تنخفض درجات الحرارة في فصل الشتاء لتصل في بعض الأحيان إلى ما دون التجمد، وأدنى درجة للحرارة سجلت لشهر فبراير هي 2 درجة مئوية تحت الصفر (28 فهرنهايت). ويعتبر شهر يونية أكثر شهور السنة حرارة حيث تصل درجة الحرارة العظمى فيه إلى 45 درجة مئوية (120 فهرنهايت). ويتصف صعيد مصر بمناخ صحراوي شديد. ويبلغ المعدل السنوي لسقوط الأمطار ملليمتر واحد (0.40 بوصة) ولكنه متغير، فقد سجل 2، 3 وحتى 6 ملليمترات من الأمطار في بعض السنوات، والتي تسقط بغزارة لفترات قصيرة من الوقت خلال الشتاء في حين لا تسقط الأمطار نهائياً خلال سنوات الجفاف. ويقل متوسط الرطوبة النسبية عامة عن 60% وينخفض خلال أشهر الربيع إلى 30% أو أقل. ويؤثر المناخ تأثيراً مباشراً على إمكانيات التنمية بسبب الاحتياج إلى تبريد الجو أو تدفئته في أوقات العام المختلفة ويؤثر أيضاً على الصحة من خلال تحديد نطاق الكائنات ناقلة الأمراض.

الهيكل الإداري:

9/1 تنقسم محافظة سوهاج إدارياً إلى 11 مركزاً (منطقة) و 10 مدن و 270 قرية و 1217 كفراً (قرية صغيرة). وينقسم كل مركز إلى عدد من المناطق الحضرية أو الشبه حضرية (المدن) وعدد من المجتمعات والمناطق الريفية (القرى والكفور). وتقع ثلاثة من المراكز شرق النيل (ساقلة وأخميم ودار السلام) وتقع باقى المراكز غرب نهر النيل (طما - طهطا - المراغة - جهينة - المنشاة - جرجا - والبلينا). (انظر خريطة 3).

10/1 ويوضح الملحق (1) الهياكل الإدارية للمحافظة وتمثل هذه الهياكل تقسيم الوحدات المركزية بالمحافظة ومسؤوليات كل وحدة وعلاقتها بالسلطات الأعلى تدرجاً حتى الوصول إلى المحافظ. وبالإضافة إلى ذلك يوضح الملحق التقسيم الإداري للقرى والوحدات المحلية الصغيرة.

السكان:

11/1 يبلغ التعداد التقديرى لمحافظة سوهاج حوالى 315600 نسمة (حسب تعداد 1995) ويوضح الشكل (1) توزيع السكان بكل مركز، وبين المناطق الريفية والحضرية.

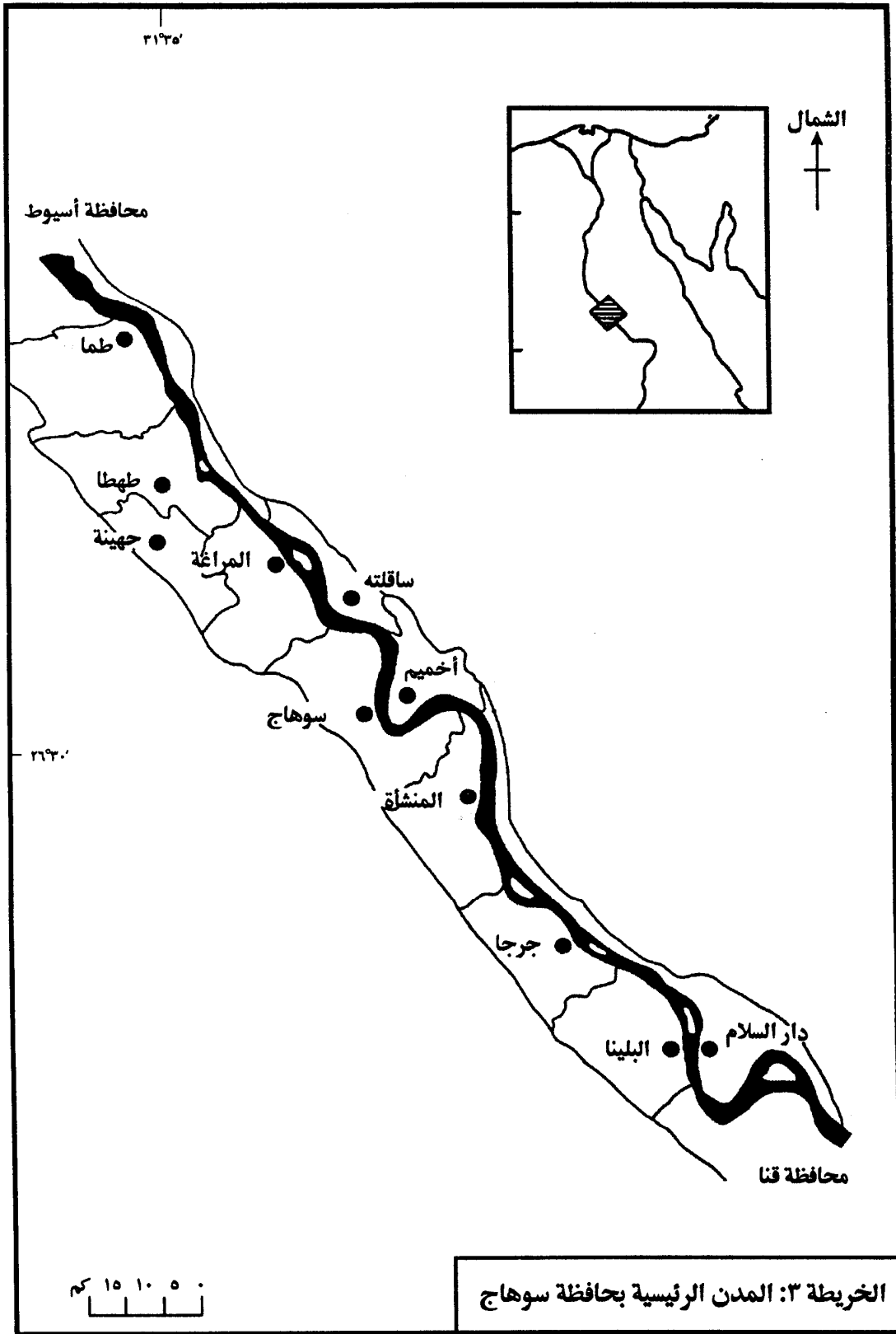
12/1 يلقي نمو السكان وتطلعاتهم المادية أعباء ومتطلبات متزايدة على البيئة، ليس فقط كفراغ ومصدر للموارد، وإنما أيضاً كمستودع للمخلفات. ولكن إذا فرضنا وجود علاقة مباشرة بين زيادة عدد المستهلكين من جانب وتدهور البيئة من جانب آخر فإننا نبسط المشكلة أكثر من اللازم. والمعدل المرتفع للزيادة السكانية يعتبر مؤشراً لحجم التعداد السكاني فى المستقبل، فعلى سبيل المثال إذا كان معدل النمو السكاني 3%، فإنه ينتج عن ذلك تضاعف عدد السكان خلال 23 عاماً تقريباً. والمستويات العمرية للسكان لها آثار هامة وخاصة فى الدول التى تمر بتحول من دول نامية إلى دول متقدمة حيث تؤدي المعدلات المنخفضة للخصوبة مع زيادة الفترة العمرية إلى انخفاض عدد الشباب وزيادة عدد كبار السن، فى حين يكون للشباب الغلبة فى التركيب العمرى لأى من الدول أو الأقاليم النامية. وللقوى العاملة المتزايدة تأثير على الأداء الاقتصادي ويمكن أن تؤدي أيضاً إلى تغييرات فى متطلبات التعليم وذلك لضمان قدرة القوى العاملة على مواجهة المتطلبات الجديدة المختلفة فى المجالات الزراعية والصناعية. وبالإضافة إلى زيادة أعمال السكان تصبح هناك زيادة كبيرة فى عدد ونسبة الأفراد الذين يعيشون بالمناطق الحضرية.

13/1 ولتوزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية مضامين هامة بالنسبة لنوع الإجهاد الذى يلقي على البيئة. فالمناطق الحضرية والمدن تركز النشاط البشرى وبالتالي تخلق طلباً متزايداً نسبياً على الموارد الطبيعية (مثل الطاقة والمياه النظيفة والتربية) وعلى الخدمات الرئيسية والبنية الأساسية (كالصرف الصحى والتخلص من النفايات والتعليم والرعاية الصحية وإنشاء الطرق والنقل العام) وأيضاً على العمالة. وبالإضافة إلى ذلك فإن المدن تمثل مصدراً رئيسياً للانبعاثات والنفايات الملوثة (السائلة والصلبة) وبالتالي تؤدي إلى نسب مرتفعة من تلوث الهواء وأشكال التلوث البيئى الأخرى. وعلى الجانب الإيجابى تعد المناطق الحضرية، على

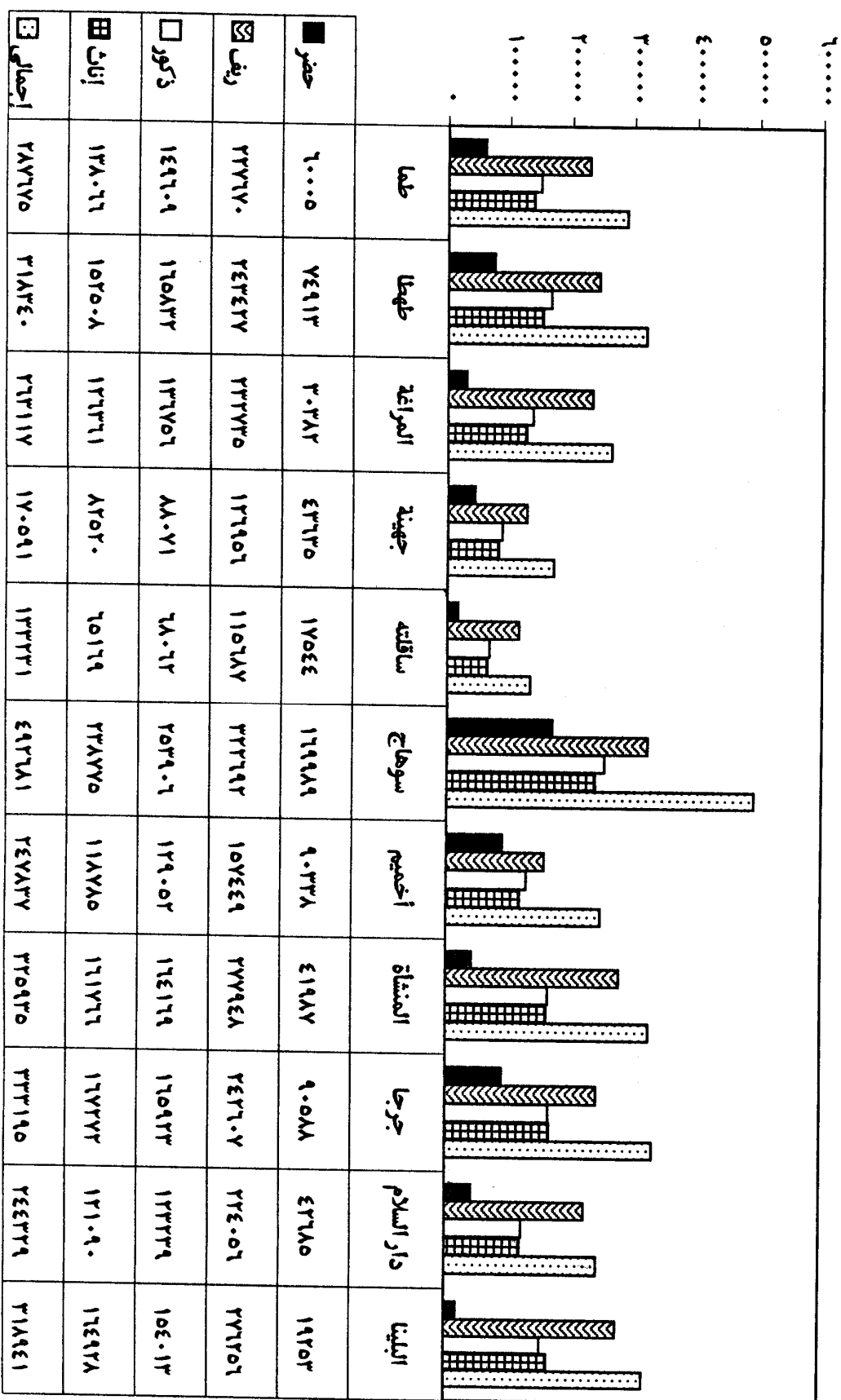
كل حال جزءاً أساسياً من التنمية الاقتصادية ويمكن أن تأتي عنها فوائد هامة للإنسان وذلك من خلال توفير الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية لسكانها، كما أن ارتفاع الثقافة السكانية يؤدي إلى خفض تكلفة وحدة توفير العديد من الخدمات.

14/1 ومن الملاحظ أيضاً أن المناطق الريفية التي تتحول ببطء إلى مناطق حضرية تحتفظ بكثير من خصائصها الريفية مما يجعل تحولها إلى مجتمعات حضرية عملية صعبة. فعلى سبيل المثال، يقوم السكان المنتقلون حديثاً إلى مناطق حضرية باصطحاب حيواناتهم ومواشيهم معهم من أجل رفع مستواهم الاقتصادي ولكنهم لا يستطيعون التخلص من مخلفات هذه الحيوانات كما كانوا يفعلون بالمناطق الريفية حيث يصحبون في غير حاجة إليها بالمناطق الحضرية. وهذه الظاهرة واضحة على وجه الخصوص في محافظة سوهاج.

15/1 ومن الحيوى أن يصاحب النمو الحضرى وجود الاستثمارات الضريبية لدعم البنية الأساسية والخدمات وخاصة في المناطق السكنية الفقيرة وأن يتم التحكم في النمو الحضرى بحيث يمكن منع إنشاء المناطق العشوائية غير الرسمية التي لا تتوفر فيها الخدمات الأساسية. ومن الضروري وجود برنامج استثمارى مواز يفي بالاحتياجات المختلفة. ويمثله في الأهمية أيضاً الحفاظ على مستويات الخدمات بالمناطق التي تتمتع بها حالياً. ومن المهم الإبقاء على مستويات الإمداد بالخدمات للمناطق المخدومة، بمثل أهمية تطوير خدمات بالمناطق التي لا تتمتع حالياً بالرعاية الكافية.



الشكل (١): السكان في محافظة سوهاج، مينا توزيعات الدكور والاناث للمناطق الحضرية والريفية



الاقتصاد:

16/1 يمثل سكان محافظة سوهاج 5.26% من سكان مصر. ومع ذلك، فإن نسبة 1.80% فقط من استثمارات رأس المال فى الصناعة تتفق فى سوهاج. يعكس هذا حالة التخلف الاقتصادي بالمحافظة بالمقارنة بالمحافظات الأخرى فى مصر، وأهمية الزراعة. ويبلغ إجمالى عدد السكان العاملين بالمحافظة حوالى 742000 نسمة ويعادل هذا 24% من إجمالى السكان بها. ويعمل منهم 15.8% فى الزراعة و 2.5% فى التجارة و 2.4% فى الصناعة و 2.3% فى القطاع الخاص و 0.8% فى الأعمال الحكومية. وتوجد 42 مؤسسة صناعية توظف كل منها أكثر من 50 موظفاً. ويبلغ متوسط دخل الفرد فى سوهاج ما يعادل نحو 560 دولاراً أمريكياً (وفقاً لإحصائيات 1990) ويمكن مقارنة ذلك على سبيل المثال بمتوسط دخل الفرد فى القاهرة والذى يصل إلى ما يعادل 890 دولاراً وفى أسيوط حيث يصل إلى 538 دولاراً. ويصل متوسط دخل الفرد فى المناطق الحضرية على طول صعيد مصر إلى حوالى 821 دولاراً أمريكياً مقابل 479 دولاراً فى المناطق الريفية. وفى عام 1991 صنفت نسبة 41.2 من سكان سوهاج كفقراء و 8% كشديدي الفقر. وتعتبر الزراعة مصدر الدخل الرئيسى لحوالى 65.8 من السكان.

الهيكل التشريعي:

17/1 يجب أن يدعم الهيكل الإدارى بالمحافظة "أنظر ملحق (1)" ويؤيد عدداً من القوانين المتعلقة بمفاهيم الإدارة البيئية. ومن ذات الدلالة هنا: أرقام 1982/84، 1983/116، 1976/31، 1994/4 ولقد أدت التنمية العمرانية والصناعية إلى خفض مساحة الأرض الزراعية مما أدى إلى فقد ما يقدر بأربعمائة ألف فدان خلال الثلاثين سنة الماضية (وفقاً لإحصائيات 1985). ويقع جانب كبير من المسؤولية فى الوصول إلى هذا الوضع الحالى على استخدام الطمى الرسوبى فى صناعة الطوب. حيث يسبب تجريف التربة السطحية الى فاقد خطير فى الأراضى، ولقد مورس تجريف التربة تقليدياً فى الماضى دون تأثير يذكر نتيجة الترسيب الغرينى أثناء الفيضان السنوى.

18/1 ولمعالجة هذه المشكلة صدر القانون رقم 1983/116 للتحكم فى استخدام الأراضى لغير الأغراض الزراعية. وأعدت خرائط للمدن والقرى، فلا تمنح تصاريح البناء على الأراضى

الواقعة خارج الحدود المقررة، مع حظر استخدام الطوب الأحمر أو إنشاء قمائن الطوب تقريباً من حوض نهر النيل. ومع ذلك فإن فرض القانون صعب. فقد سجلت الهيئة التنفيذية العامة لمشروعات تحسين الأراضي - إدارة حماية الأراضي العديد من المخالفات على مساحة 30 ألف فدان خلال الفترة من يولية 1985 وحتى يونيو 1991. ونتيجة لصعوبة فرض القوانين تنوى الحكومة استخدام نظام حوافز السوق لتشجيع الإدارة الأفضل للموارد الطبيعية.

19/1 وقد صدر القانون 1982/48 لمعالجة مشكلة حماية نهر النيل والمجارى المائية من التلوث ولكنه حتى الآن لا يزال يحتاج إلى التطبيق. وقد يرجع السبب فى هذا إلى عدم وجود جدول زمنى واقعى لخفض مستويات الصرف حتى تصل إلى المعايير القياسية التى ينص عليها القانون. وحتى يمكن تطبيق هذا القانون فى المستقبل القريب يجب أن تدرس إمكانية منح التصاريح المؤقتة التى تتضمن إتاحة الفرصة لتطبيق جدول زمنى واقعى لخفض مستويات الصرف، وفرض العقوبات على إفراغ الملوثات (فى نهر النيل أو المجارى المائية).

20/1 أما بالنسبة للقوانين الخاصة بإدارة المخلفات الصلبة، فتنوع مسئوليات الهيئات المختصة بذلك اعتماداً على نوع المخلفات. والقانون الأساسى - فى شأن جمع النفايات الصلبة ومعالجتها والتخلص منها هو القانون رقم 38 لسنة 1967 المعدل بالقانون رقم 31 لسنة 1976. وينظم هذا القانون جمع النفايات من المنازل والأماكن العامة والمناطق الأخرى التى ينظمها هذا القانون، منع التخلص من النفايات فى غير الأماكن المخصصة لذلك والتى يحددها المجلس المحلى. ويتم تنظيم جمع النفايات بترخيص يصدره المجلس المحلى وتتولى وزارة الإسكان والمرافق تطبيق هذا القانون، حيث تتولى البلديات مسئولية إدارة المخلفات الصلبة. ويرتبط القانون 38 لسنة 1967 بالمدن والقرى المرشحة فقط، وبناء عليه فإنه لا يفرض فى جميع القرى.

21/1 لا يوجد تشريع محدد يختص بإدارة النفايات الصلبة الصناعية أو الخطرة. وهناك العديد من القوانين والقرارات الخاصة بنقل الكيماويات وتخزينها والتعامل معها. وبالإضافة إلى ذلك يختص القانون رقم 1982/48 بمنع تلوث موارد المياه بالنفايات الخطرة الصلبة أو السائلة. وتعتبر الوزارات المختصة بالصناعات المختلفة مسئولة بالتبعية عن النفايات الناتجة عن تلك الصناعات. ويخلق هذا موقفاً محيراً يعوق الحلول المشتركة الموضوعة لعلاج هذه المشكلة

فى عدة قطاعات صناعية فى آن واحد. وبالنسبة للمستشفيات والمعامل فلا تطبق أنظمة إدارة النفايات بها. وعلى الرغم من وجود عدة قوانين تختص بتنظيم استخدام مبيدات الآفات، فإنه لا توجد أية تشريعات فى التخلص من النفايات بقطاع الزراعة.

22/1 وفى عام 1994 سن القانون رقم (4) والذى بموجبه أنشئ جهاز شئون البيئة، ويتطلب قيام المؤسسات الصناعية بإجراء تقييم للأثر البيئى كشرط للحصول على التراخيص بالعمل. وينطبق هذا القانون على المنشآت الجديدة وعلى التوسعات والتجديدات بالمنشآت القائمة. ويندرج هذا تحت القسم الأول فى "حماية بيئة الأراضى من التلوث". ويغطي القانون أيضاً إدارة المواد والنفايات الخطرة وحماية بيئى الهواء والماء من التلوث.

23/1 وهناك قوانين وقرارات أخرى بمضامين إدارة بيئية وتشمل القرار رقم 1996/235 الصادر فى 19 يونيو 1996 والذى ينص على إنشاء وحدات بيئية بالمراكز والعديد من المديريات داخل سوهاج.

التنمية فى المستقبل:

24/1 يعتبر مستند الخطة الاستراتيجية للتنمية فى المستقبل بمحافظة سوهاج (1995-2020) من المستندات الهامة ويضم خمسة موضوعات رئيسية، جهزتها مجموعة عمل أنشأت لتطوير الأفكار لمستقبل سوهاج.

25/1 التنمية الصناعية، تحدد الخطة الاستراتيجية أساسيات الأنشطة الصناعية فى سوهاج وتحدد كذلك المجالات المختلفة للتنمية. وتقرّح الخطة إنشاء الصناعات فى المستقبل وفقاً لجدول زمنى مخطط يرتبط بمجالات أخرى للتنمية. وتشمل الدراسة مراجعة العوامل الصناعية الأخرى مثل جودة المنتجات والتسويق والأثر البيئى وتنمية رأس المال الاستثمارى. وتشمل الخطة خمسة ملاحق يعرض أولها الصناعات الجديدة التى يمكن إنشاءها اعتماداً على المنتجات الثانوية لمصنع السكر فى جرجا، ويحتوى الثانى على عرض لكيفية اختيار مواقع إقامة المجتمعات الصناعية فى محافظة سوهاج. ويشمل الملحق الثالث دراسة إنشاء مصنع للطوب لتوفير موارد البناء الأساسية بدون استنفاد الطمى من الأراضى الزراعية. ويقدم الملحق الرابع عرضاً للمواد الخام الاقتصادية بالمحافظة واستخداماتها المختلفة فى الصناعة. ويشمل الملحق الخامس ودراسة لدور الصناعات الصغيرة فى عملية التنمية الصناعية.

26/1 التنمية الزراعية: تستعرض الخطة الموارد الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية مثل التربة والماء ومتوسط إنتاج الفدان من المحاصيل المختلفة بالإضافة إلى دراسة للإنتاج الحيواني. ويتبع ذلك عرض لإمكانيات تنمية الأراضي الزراعية اعتماداً على مدى توفر موارد المياه الجوفية. وتحدد الخطة الأماكن الملائمة وغير الملائمة للاستصلاح. ويتبع هذا القسم ثلاثة ملاحق يحتوى الأول منها على دراسة جدوى حول إقامة المزارع للنباتات الطبية والعطرية التي تعتمد عليها بعض الصناعات الدوائية. ويمكن أن تستخدم هذه النباتات أيضاً في العلاج بالأعشاب والصناعات الغذائية كمواد ككسبة للطعم والرائحة. ويشتمل الملحقان الثاني والثالث على نتائج الدراسات الحديثة حول إمكانيات زيادة إنتاجية المحاصيل وخاصة القمح وقصب السكر.

27/1 تنمية السياحة: توضح الخطة في هذا القسم عدد المواقع الأثرية والتاريخية في سوهاج وأماكنها وأهميتها، وتوضح أيضاً ضرورة وجود خطة للتنقيب عن الآثار في المواقع الهامة مثل أخميم وبطلمية، وهي المدينة اليونانية في المنشاه. وتضم هذه المواقع، ضمن مواقع أخرى، أهم الآثار الفرعونية واليونانية في مصر ويمكن أن تصبح مركزاً للتنمية السياحية في المنطقة. ويمكن أن تنتج عن التنمية في هذا المجال زيادة فرص العمل سواء في أعمال التنقيب والحفائر أو في أنشطة دعم السياحة. وتشمل الدراسة مشروعات تهدف إلى الحفاظ على التراث الأثرى. ويجب إجراء الدراسات اللازمة لضمان عدم حدوث أية آثار ضارة للمواقع الأثرية نتيجة للمشروعات الصناعية والزراعية المخطط لها. وتضع الخطة أيضاً في الاعتبار الاحتياج إلى إنشاء متاحف وتؤكد على أهمية الحفاظ على المناطق التاريخية بالمدن القديمة وإقامة الخدمة السياحية الملائمة وتسويق المنتجات السياحية.

28/1 تنمية الإسكان: تعرض الخطة دراسة حول إقامة المستوطنات والمنشآت السكنية على طريق سوهاج - البحر الأحمر (وتقترح نقل مدينة أخميم إلى هذا الطريق لإتاحة الفرصة لعمل المزيد من الحفائر للتنقيب عن آثار تلك المدينة القديمة). وتقدم الخطة الاستراتيجية أيضاً دراسة جدوى لإنشاء المباني السكنية الجديدة بحيث تتجنب المناطق المعرضة للسيول وتستخدم الأمطار كمصدر من مصادر المياه. وتشمل الدراسة الجوانب الاجتماعية في التخطيط العمراني وتقترح جدولاً زمنياً لإنشاء المجتمع العمرانية الجديدة في الأراضي الصحراوية المستصلحة.

29/1البطالة: تتضمن الخطة دراسة تشمل بيانات وإحصائيات حول عدد الخريجين من المدارس الثانوية والكليات الجامعية ونسبة البطالة في كل تخصص من التخصصات. وتؤكد على أهمية وجود استراتيجية جديدة للتعليم من أجل تعديل مجالات التخصص بحيث تتوافق مع النظام التعليمي الحالي.

الباب الثاني

توفر واستخدام الموارد

مقدمة

1/2 يقدم هذا الباب عرضاً للموارد المادية فيما يتعلق بتوفر ونوعية كل من المياه والتربة. ويناقش هذا الباب بعد ذلك الاستخدامات الحالية لتلك الموارد على ضوء البيانات المتاحة، ويتضمن أيضاً الأبعاد الاجتماعية التي تتعلق بالموارد البشرية والعوامل التي تؤثر على توزيع السكان والعمالة والتعليم والصحة والهجرة.

الموارد المائية:

2/2 تشمل الموارد المائية في محافظة سوهاج المياه السطحية والمياه الجوفية للخران النهري الجوفى.

المياه السطحية:

3/2 تتمثل موارد المياه السطحية في نهر النيل وقنوات الري والمصارف الزراعية. وتحصل سوهاج على المياه اللازمة للري من نهر النيل وقنوات الري الرئيسية وهي (نجع حمادي الغربية، ونجع حمادي الشرقية). وتمتد هاتان القناتان بطول حوالى 130 كم، و 150 كم على التوالي وتحصلان على المياه من نهر النيل عند قناطر نجع حمادي.

4/2 وهناك قنوات ريّ كبيرة أخرى غرب النيل. وتحصل هذه القنوات على المياه من جزء حاجز تنظيم التدفق (الهويس) الذى أنشئ على قناة نجع حمادي الغربية. وهذه القنوات هي البلينا والكسرة والجرجاوية والطهطاوية وأطولها على التوالي: 60 كم، 50 كم، 45 كم، 60 كم. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدداً كبيراً من قنوات الري الصغيرة والمساقى والمصارف الموزعة على كل مساحة الأراضى الزراعية. وتحتل قنوات الري والصرف الرئيسية بمحافظة سوهاج مساحة تصل إلى 85 كم² (أى حوالى 223 فداناً) وتؤثر تأثيراً مباشراً على الأحوال الهيدرولوجية للآبار الجوفية. ويبلغ حجم المياه السطحية التى تدخل القنوات الرئيسية لأغراض الري بمحافظة سوهاج حوالى 1950000 م³ وتختلف هذه الكميات شهرياً فتصل إلى أقصى تدفق لها فى أشهر يونية ويوليو وأغسطس حيث تصل إلى حوالى 250000 م³

يوميًا وليس هناك أى تدفق للمياه فى شهر يناير. ويصل متوسط تدفق المياه فى بقية أشهر السنة إلى حوالى 150000م³ فى اليوم وبتذبذب مستوى نهر النيل فى حدود 2 متر بسبب المياه التى تأتى من السد العالى. وتتمثل المصارف الرئيسية بمحافظة سوهاج فى المصرف الرئيسى بمدينة سوهاج والمصرف الرئيسى بطهطا ومصرف أخميم ومصرف البلينا والمصارف الفرعية الصغرى. وتمتد المصارف الرئيسية من الجنوب إلى الشمال موازية لقنوات الري الرئيسية. ويعتبر نهر النيل والقنوات عموماً مصادر للمياه النظيفة حيث تحمل مياه المصارف (المياه غير النظيفة) بعيداً.

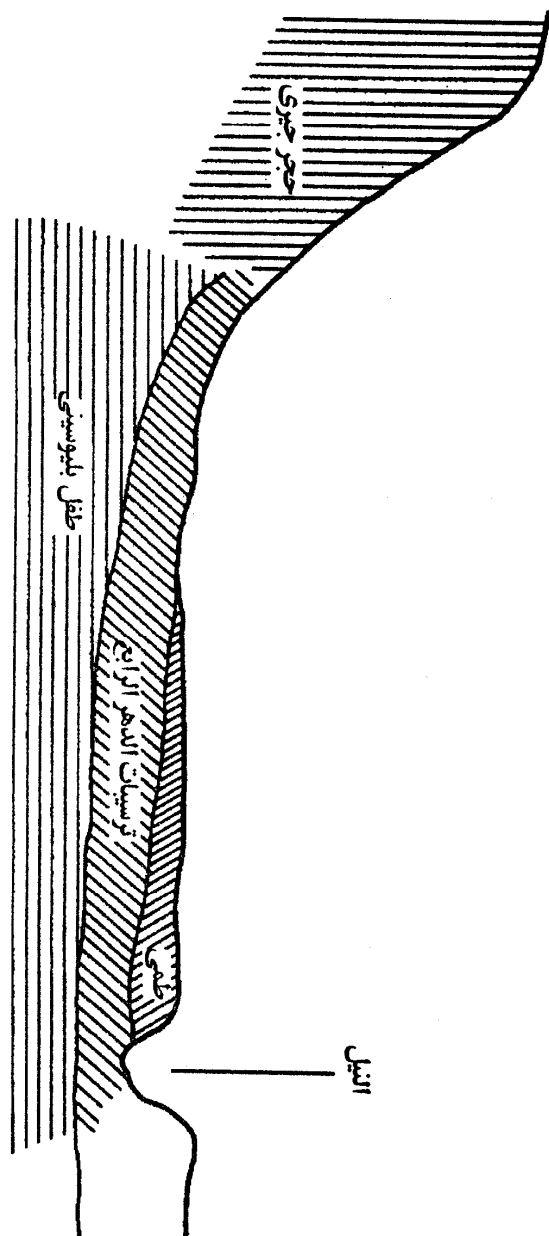
نوعية المياه السطحية:

5/2 تعتبر الخصائص الكيميائية والطبيعية لمياه نهر النيل والقنوات بمحافظة سوهاج عموماً فى حدود التركيزات القياسية لمياه الشرب. ومع ذلك تحدث بعض الاختلافات فى هذه التركيزات اعتماداً على مواقع أخذ العينات. وتوضح الاختبارات البكتريولوجية للمياه السطحية تلوثها بالكائنات القولونية (الدقيقة) والمجموعات الأخرى اعتماداً على مواقع أخذ العينات. وترتفع درجة تلوث المصارف اعتماداً على مواقعها وتشكل خطراً على الصحة للإنسان وتعتبر غير صالحة للإبقاء على الحياة النباتية والحيوانية المائية.

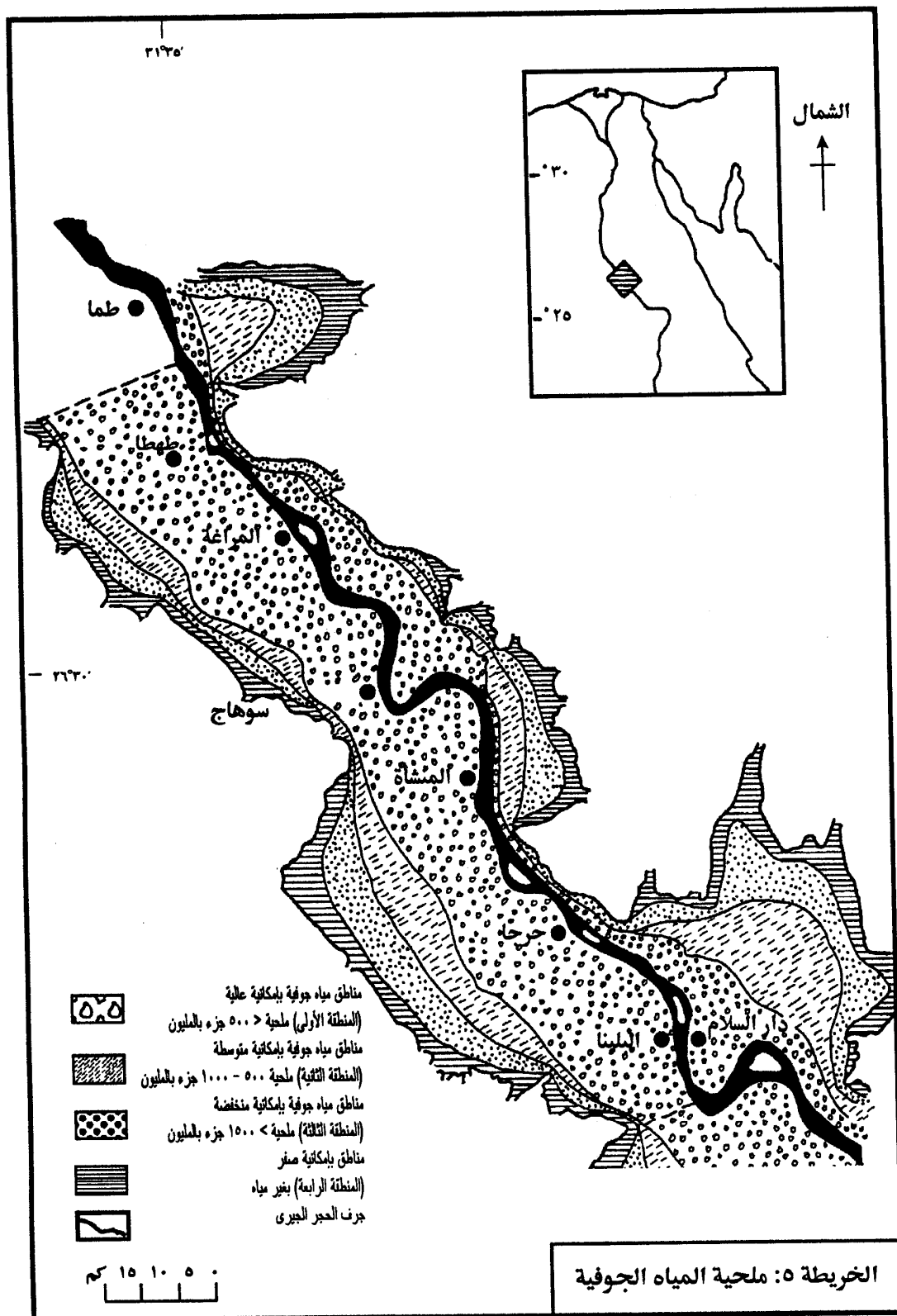
المياه الجوفية:

6/2 يمكن تقسيم محافظة سوهاج إلى أربعة مناطق رئيسية اعتماداً على توافر المياه الجوفية وكمياتها وجودتها كما يلي:

المنطقة	الموقع (من نهر النيل)	العمق إلى المياه الجوفية	تركيزات المواد الصلبة الذائبة
المنطقة الأولى	سهل فيضان النيل	3-8 متر	<500 جزء بالمليون
المنطقة الثانية	حتى 500 متر	8-20 متراً	500-1000 جزء بالمليون
المنطقة الثالثة	حتى 1000 متر	20-40 متراً	<1500 جزء بالمليون
المنطقة الرابعة	<1000متر	لا توجد مياه (جوفية)	—



الخريطة ٤: قطاع عرضي في الترسبات النورية



7/2 تتمثل التكوينات الحاملة للمياه فى سوهاج (كما فى الحال فى جميع أنحاء وادي النيل) فى ترسيبات العصر الرابع، من الحصى والرمال تعلوها طبقة من الطمي النيلي وتستقر فوق طبقة من الطفل البليوسيني والترسيبات الأقدم. وفى حوالى اكثر من 70% من مساحة وادي النيل الواقعة فى منطقة سوهاج يعتبر نظام الخزان الجوفى شبه مغلق، بينما يكون النظام فى بقية الأجزاء غير مغلق، حيث تغيب طبقة الطمي (الخريطة - 4).

8/2 نتيجة للمسامية العالية فى كل من الاتجاهين الأفقى والرأسى للخزان الجوفى يكون تدفق المياه فى معظم الأحوال فى الاتجاه الأفقى. وفى المناطق التى توجد بها طبقة الطمي تنخفض الطبيعة المسامية على كل من الاتجاهين الأفقى والرأسى ويكون تدفق المياه فى الاتجاه الرأسى. وفى المناطق العليا من الخزان الجوفى شبه المغلق تصبح أنماط تدفق المياه أكثر تعقيداً بسبب آثار أنظمة الصرف والترسيبات الناتجة عن القنوات والمصارف. ويمتد الخزان الجوفى أفقياً تحت الهضاب الرسوبية الصغيرة لوادي النيل إلى قاع الأودية المجاورة. وتكون الحدود السفلية للخزان الجوفى غير مسامية بسبب وجود الترسيبات السمكية للطفل البليوسيني المنخفض النفاذية فى حين تكون الحدود الجانبية، على جانبي الوادي مسامية.

نوعية المياه الجوفية:

9/2 تعتبر مياه الآبار الجوفية بوادي النيل ذات جودة عالية وتكون ملائمة عموماً لكل من الرى والاستخدامات المنزلية. وتتراوح معدلات الأملاح المذابة بها بين 260، 1280 جزءاً بالمليون وتزداد ملحية الماء فى الأجزاء المفتوحة من الخزان الجوفى. ويحدث هذا بسبب ترشيح التكوينات الصخرية بتدفق المياه من الخزان الجوفى شبه المغلق الى ذلك المفتوح (الخريطة - 5).

10/2 وفقاً لقيم إجمالي الجوامد الذائبة فإن المياه في معظم مناطق سوهاج تكون صالحة للشرب. ووفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية فإن قيمة إجمالي الجوامد الذائبة هي 1500 جزء بالمليون وعلى الرغم من ذلك فقد سجلت معدلات ملحية عالية بكل من جرجا ودار السلام مما يجعل المياه هناك غير صالحة للشرب (1600، 1770 جزءاً بالمليون على التوالي). وتعتبر المياه الجوفية الموجودة في أطراف الوادي غير صالحة للشرب. وتعد المياه الجوفية بالأراضى القديمة (وادي النيل) مياه عسرة إلى حد ما وتكون عسرة جداً بأطراف الوادي وبعض المناطق بها تركيزات عالية من الحديد والمنجنيز.

11/2 يعتمد التلوث البكتريولوجي للمياه الجوفية أساساً على مصدر وموقع المياه الجوفية. ووفقاً لأحدث الدراسات فإن المياه المأخوذة من الخزان الجوفى تكون خالية من البكتريا الناقلة للأمراض إذا استخرجت (العينات) بالطرق الصحيحة (مثلاً معيار عمق البئر وتنمية وصيانة البئر).

12/2 هناك علاقة هيدروليكية بين المياه السطحية في كل من مياه نهر النيل وقنوات الري الرئيسية من ناحية والمياه في الخزان الجوفى من ناحية أخرى. ويعمل نهر النيل عامة كمصدر سحب لمياه الخزان الجوفى بينما تعمل قنوات الري كمصدر مجدد لها.

الاستخدام الحالى للمياه:

استخدام المياه فى الري:

13/2 قبل إنشاء السد العالى فى أسوان اعتمدت أجزاء فقط من أراضي وادي النيل على الري الدائم. وكانت مساحة كبيرة من الأراضي تعتمد على المياه التى يحملها الفيضان سنوياً، وكانت المحاصيل تزرع اعتماداً على ما يتبقى من البلل (الرشح) على المياه الجوفية. وبعد إنشاء السد العالى فى أسوان توفرت المياه السطحية وأصبح فى الإمكان استخدامها فى الري طوال العام فخصصت مساحات إضافية من الأراضي على أطراف الوادي لنظام الري. وحدث توسع أفقى بالمناطق المجاورة للأراضي القديمة بوادي النيل. وقام القطاع العام ببعض المشروعات الزراعية (مثل شركة غرب طهطا التى قامت باستصلاح 5000 فدان ومشروع غرب جرجا ومزرعة الضباط) بالإضافة إلى المشروعات الأخرى للقطاع الخاص. ومع ازدياد المياه السطحية انخفض الاستخدام التقليدي للمياه الجوفية فى الري وانخفضت سعة الصرف الطبيعية للخزان الجوفى على نحو يجعل مستويات المياه الجوفية قريبة من سطح الأرض.

14/2 وتقوم قنوات الري الرئيسية بإمداد القنوات الصغيرة الفرعية بالمياه والتى تقوم بدورها بإمداد المياه للمساقى وتفصل بين المساقى مسافات متباعدة تتراوح ما بين 100م ، 500م وتمتد دورة نظام الري على مدار سبعة أيام حيث يسمح للمياه بالتدفق فى مجموعة من قنوات لمدة كافية لرى المناطق المحيطة بها. ويتبع مرحلة الري غلق حواجز التنظيم (الأهوسة) الرئيسية على هذه القنوات وتحويل المياه إلى مجموعة أخرى من القنوات. وفى العديد من الحالات تستخدم محطات الضخ لضمان اتمام عملية الري.

15/2 وتغلق جميع قنوات الري لمدة ثلاث أسابيع فى شهر يناير من كل عام وينخفض مستوى المياه الأتية من السد العالى إلى أدنى معدلاتها بحيث تسمح فقط للسير الملاحى فى نهر النيل وتغطية الاحتياجات الصناعية والكهربائية والمنزلية.

16/2 قبل إنشاء السد العالى لم يكن هناك إلا احتياج بسيط لأنظمة الصرف للحصول على المياه السطحية التى كانت تأتى مع الفيضان. وفى معظم أوقات السنة كانت مستويات نهر النيل تصل إلى 2 متر تحت سطح الأرض، وكان نهر النيل يستخدم كمصرف رئيسى وكان يصل

أعلى معدل للصرف فى نهر النيل فى شهر مارس من كل عام. وكانت مستويات المياه الجوفية فى كل مناطق وادي النيل منخفضة بحيث لا تسمح بالصرف الرأسى. ولم تكن مشكلات الاكتظاظ المائى والملحية ظاهرة.

17/2 وبعد إنشاء السد العالى فى أسوان وجد أن سعة الصرف الطبيعى الجوفى غير كافية عادة لمواجهة الزيادة فى إعادة ملئة نتيجة الرى الدائم باستثناء المناطق المجاورة لنهر النيل، حيث تقترب مستويات المياه الجوفية من سطح الأرض. ولقد أنشئت فى سوهاج شبكة من المصارف المبطنة لتجميع مياه الرى الزائدة. وفى المناطق التى أنشئت المصارف بها يكون التحكم فى مستويات المياه الجوفية من خلال عمق هذه المصارف.

استخدام مياه الري:

18/2 تشير تقديرات استخدام المياه فى زراعة المحاصيل المختلفة إلى أن قصب السكر يحتاج إلى حوالى 12000م³ من المياه لكل فدان، ويحتاج العدس إلى حوالى 1200م³ للفدان والبصل إلى حوالى 3000م³ للفدان والقطن إلى 3500م³ للفدان والبقول إلى حوالى 2000 إلى 2500م³ للفدان فى كل محصول.

المياه الصالحة للشرب:

19/2 هناك مصدران لمياه الشرب بمحافظة سوهاج وهما المياه الجوفية التى هى الأكثر شيوعاً والمياه السطحية التى تأتى من نهر النيل أو من قنوات الرى الرئيسية. وهناك 22 وحدة معالجة للمياه السطحية، 17 منها لخدمة السكان بالمناطق الحضرية وخمس لخدمة المناطق الريفية. وتوجد ست محطات معالجة بمدينة سوهاج. وتوفر هذه المحطات المياه الصالحة للشرب لنسبة 10% من إجمالى السكان بالمحافظة.

20/2 توفر المياه الجوفية احتياجات المياه الصالحة للشرب لمعظم السكان ولشبكة الصرف والمضخات الخاصة. ويزداد إجمالي كمية المياه المستخرجة من الخزان الجوفي للاستخدام المحلي عاماً بعد عام .. وتوضح التغيرات التي حدثت منذ عام 1985 وحتى عام 1995 بالمناطق الحضرية بسوهاج أن هناك زيادة في المياه المستخرجة من الخزان الجوفي بنسبة 60%، من 19 مليون م³ إلى 30 م³. ويسهم التسرب من شبكات الإمداد بجزء كبير في المياه المهيأة، حيث تشير التقديرات إلى أن 40% فقط من المياه المستخلصة والمعالجة والمهيأة تصل إلى المستهلك.

21/2 وفي المناطق الريفية بسوهاج يعتمد معظم الأهالي على المضخات اليدوية أو المياه السطحية. وتحصل بعض المجتمعات الريفية على المياه اللازمة لها من المضخات العامة بالشوارع والتي غالباً ما تكون نوعية المياه بها رديئة ولا توجد بيانات دقيقة عن عدد السكان الذين تخدمهم الأنواع المختلفة من طرق الإمداد بالمياه، ولكن يقدر عدد المنازل التي لا تتمتع بإمداد مباشر من المياه بحوالي 30% (الملحق رقم 2 جدول 9).

22/2 يوجد بمحافظة سوهاج حوالي 555 بئراً جوفياً لتغذية شبكة المياه يشغل أغلبها 80% كهربائياً و 20% تدار البقية بوقود الديزل.

المزارع السمكية:

23/2 يوجد عدد من المصادر السمكية بمحافظة سوهاج وقد ازداد إنتاج الأسماك المصيدة من نهر النيل والمزارع السمكية خلال الفترة من عام 1989 وحتى عام 1994 بنسبة 70 - 80% وتربى الأسماك أيضاً لكي تساعد في السيطرة على نمو الحشائش بالقنوات والمصارف.

استخدام المياه فى الصناعة:

24/2 تستخدم المياه فى الصناعة لعدة أغراض تشمل عمليات التصنيع والغسيل والتبريد. وتستخدم بعض المصانع المياه الجوفية (مصنع بيبسى كولا ومصنع هدرجة الزيوت)، وتستخدم المصانع الأخرى المياه المخصصة للشرب من شبكات المياه مباشرة (مثل مصنع الغزل والنسيج ومصنع تجفيف البصل). وتحصل بعض المصانع الأخرى على المياه مباشرة من نهر النيل (مثل مصنع السكر).

موارد الأراضى (استخدامات) التربة:

الزراعة

25/2 يظهر التوسع فى المساحات المنزرعة نتيجة استصلاح الأراضى خلال الفترة من 1988 إلى 1993 زيادة بمقدار 3.5% لعام 1989 - 1990 وقد ارتفعت الى 4.90% خلال موسم 1992 - 1993. وتخصص الأراضى المستصلحة غالباً لشباب الخريجين لخفض الميل إلى تفتيت الأراضى القديمة، أى بوادي النيل، من خلال توزيع الأرض على أبناء المزارعين. والجزء الرئيسى من الأراضى المنزرعة فى محافظة سوهاج يعد من أنواع التربة فى تصنيف الدرجة الثانية (59.48%).

الأراضى المستخدمة فى الصناعة:

26/2 يوجد بالمحافظة عدد محدود من المشروعات الصناعية الكبرى مثل مصنع السكر بجرجا والذى يغطي مساحة 55 فدانا. وفى مركز سوهاج تقدر الأراضى المستخدمة فى الصناعة بحوالى 182 فدانا تشمل 61 فدانا ضمن المرحلة الأولى من المنطقة الصناعية الجديدة بحى الكوثر. وتشهد هذه المنطقة الصناعية نمواً سريعاً، ويتم حالياً إنشاء المرحلة الثالثة منها والتي ترفع مساحة الأرض المستخدمة فى الصناعة فى هذه المنطقة إلى ثلاثة أضعاف. وتوجد بالمحافظة 42 مؤسسة صناعية يعمل بكل منها أكثر من 50 عاملاً.

الإسكان:

27/2 تتنوع المباني فى محافظة سوهاج ففيها المباني الحضرية القديمة وفيها المباني الريفية وتشكل المباني الحضرية القديمة المركز الرئيسى بمعظم المدن فى المحافظة، وهى تبنى بالطوب الأحمر والأسطح الخشبية ولا يزيد ارتفاع هذه المباني عن طابقين، وغالباً ما تكون فى حالة غير جيدة. والكثافة السكانية بالمحافظة عالية (200 إلى 300 فرد/ فدان) وتعتبر الخدمات البيئية الأساسية ضعيفة إلا فيما يتعلق بالخدمات بمراكز المدن الجديدة والتي يوجد بها معظم الخدمات التجارية. وتنخفض الكثافة السكانية إلى حوالى 100 إلى 200 فرد/ فدان على حدود مركز المدينة. ويرتفع مستوى الخدمات بهذه المناطق التى تكون معظم مبانيها حديثة.

28/2 تسود الأبنية الحضرية بالمناطق الجديدة حيث تستخدم الخرسانة فى إقامة المباني التى تزيد على ثلاثة طوابق. وتصل الكثافة السكانية بهذه المناطق من 75 إلى 100 فرد/ فدان ويكون مستوى الخدمات والإنشاءات فى هذه المناطق أفضل بكثير من المباني القديمة.

29/2 وتوجد أنواع عشوائية من المباني فى ضواحي المناطق الحضرية وهى تمثل مرحلة انتقالية بين المباني الريفية العشوائية والمباني الحضرية الجديدة. وهى تعتبر مباني شبه حضرية بنيت باستخدام الطوب الأحمر والخرسانة، وترتفع هذه المباني ثلاثة أو أربعة طوابق وتصل الكثافة السكانية بها من 75 إلى 100 فرد/ فدان.

30/2 تماثل المنازل فى المناطق الريفية المباني العشوائية الموجودة فى المناطق الحضرية. ومع مرور الزمن تزحف هذه المباني الريفية حتى تصل إلى المباني العشوائية بالمدن لتشكل المرحلة الأخيرة من المباني السكنية بها، وهى أبنية بسيطة استخدام فى بنائها الطوب الطفلى وأقيمت أسطحها باستخدام البوص وأفرع الأشجار، وتصل الكثافة السكانية بهذه المساكن حوالى من 50 إلى 100 فرد/ فدان.

البنية الأساسية:

31/2 تشمل شبكة الطرق الداخلية جميع الطرق الممهدة وغير الممهدة، وترتبط الطرق السريعة محافظة سوهاج بأسسيوط فى الشمال وبقنا فى الجنوب، وتعتبر هذه الطرق جيدة للمرور الداخلى ولكنها ضيقة وغير مستقيمة.

32/2 توجد بمحافظة سوهاج 11 محطة للكهرباء تحول الضغط العالى الذى يصل من خطوط السد العالى. ويصل اجمالى سعة (قدرة) هذه المحطات الى حوالى 240 ميغا واط وتوجد هذه المحطات فى طما وطهطا وجرجا والبلىنا ودار السلام وأخميم وسوهاج.

33/2 توجد بسوهاج محطة واحدة لمعالجة مياه الصرف وتخدم المنطقة من مدينة سوهاج وحتى غرب النيل بسعة 15000م³ يومياً. ويجرى حالياً إنشاء عدة محطات أخرى لمعالجة الصرف الصحى لخدمة شرق سوهاج وأخميم بسعة 83000م³ يومياً وجرجا بسعة 65000م³ يومياً وطهطا بسعة 35000م³ يومياً. وهناك محطات أخرى فى مرحلة التخطيط والإعداد فى طما والبلىنا.

34/2 بالنسبة لإمدادات مياه الشرب، فلقد سبق تناولها فى الفقرات 19/2 وحتى 22/2.

المناطق الأثرية:

35/2 يمكن تقسيم المناطق الاثرية بمحافظة سوهاج إلى مناطق أثار مصرية قديمة ومناطق

أثار رومانية ويونانية ومناطق للآثار القبطية والاسلامية . وتوضح الخريطة رقم 6

مواقع هذه المناطق الاثرية

الحياة البرية

36/2 يوجد فى إطار الأراضى الزراعية للمحافظة وأنظمة الري والصرف المرتبطة بها الموائن الرئيسيان (الحياة البرية)، بينما لأنظمة الصحراوية أهميتها أيضاً.

37/2 وتدعم الأراضى الزراعية نطاقاً واسعاً من الموائن التى تتمايز فى معاييرها النباتية والبنائية والغذائية، وأهمها الأراضى الزراعية والأراضى البور وجوانب الطرق وشفاف القنوات والموائن المائية. وبالنسبة للأراضى الزراعية يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الخضرة بها وهى الزراعات والنباتات البستانية والنباتات البرية. وهناك 93 نوعاً مختلفاً من النباتات التى تزرع فى المحافظة. وبالنسبة للنباتات العشبية فإن أصولها ترجع إلى منطقة البحر المتوسط وتشمل أنواعاً استوائية أدخلت وتطعت حديثاً. وتقتصر هذه الأنواع على حوض النيل وتميز حقول المحاصيل الصيفية.

38/2 وتنقسم الأراضى البور إلى نوعين ريفى وحضرى. ويمثل النوع الأول الأراضى الزراعية التى أهملت نتيجة التملح أو قصور الصرف. وتغلب على المجتمعات النباتية أنواع "الهاقى مرورام" وما يرتبط بها من أنواع تشمل "سينودون داكلتون" و "كولفون لفولس أرفيتيس"، ويضم النوع الحضرى الحدائق المهملة والمنازل وساحات المصانع المهدامة.

39/2 وتفضل موائن جوانب الطرق أنواع "الرايزوماتس" ومن أبرزها أنواع "امبراتا سلندريكا" و "ديسموستاكيا بيبيناتا" و "بولشيا ديوسكريدس".

40/2 وتنمو على الجوانب الطينية لنهر النيل وقنوات الري والمصارف مجتمعات نباتية تشمل أنواع البرص المائى الطويل. وتشمل الأنواع الشجرية "يولشيا ديوسكريدس" و "أمبروزيا ماراتيما" و "سيسبانيا سيسبان" وتضم الأنواع العشبية "أجيراتم كوزينويديس" و "جانافيليام لويتا-ألم" وسجل نحو 31 نوعاً مما ذكر آنفاً.

41/2 تشمل النباتات المزروعة بمناطق الوادي فى شرق وغرب النيل 52 نوعاً من النباتات.

42/2 هناك عشرة أنواع من "المولاسكا" شائعة بين الأنظمة الإيكولوجية للمياه العذبة بسوهاج بما فى ذلك مضيف البلهارسيا. وسجل اثنا عشر نوعاً من الأسماك فى الأنظمة الإيكولوجية المائية. وبين الأنواع البرمائية التى سجلت يعد العلجوم/ ضفدع الطين "البيفور ريجولايس" الأكثر شيوعاً. ويوجد فى محافظة سوهاج 15 نوعاً من الزواحف.

43/2 لا توجد بيانات طويلة الأمد شاملة عن مجتمعات الطيور فى سوهاج، ولكن بناءً على أعمال المسح العارض، فقد حدد 31 نوعاً من الطيور، وأكثرها شيوعاً: "أجرتا إيبس" أو "الوبوكين اجبتياكس" و "جالنولاكلورويس" و "بوبو بوبو" أو بومة النسر و "شيتوزيا لو كيورا" و "موتاسلا فلافاف" أو هزاز الذيل الأصفر و "يويويا إيبس" أو الهدهد. وتشمل الطيور الشائعة المتكاثرة بوادي النيل 66 نوعاً (وفقاً للدراسة التي قام بها جودمان وآخرون عام 1989).

44/2 وفى الوقت الحالى، لا يعرف بوجود إلا تسعة أنواع من الثدييات فى سوهاج. والنوع المميز والأكثر شيوعاً بينها هو "كانس أوريوس" ابن آوى و "فولبس فولبس إجتياكا" أو الثعلب و "راتوس راتوس" أو الفأر. و "روزتس إجتيتياكس" و "هيربستس أكينومون أكينومون".

المرافق الترفيهية:

45/2 أهم مراكز الرياضة هو استاد سوهاج الرياضى بمدينة سوهاج والذى تتوفر فيه الإمكانيات لمعظم الرياضيات. وهناك بعض الحدائق المفتوحة الموزعة فى أنحاء المحافظة. وفى سوهاج العاصمة توجد جزيرة قرامان الواقعة فى وسط النيل وتوجد بعض النوادي الرسمية على شاطئ نهر النيل مثل نادي سوهاج الرياضى وعدد من الحدائق الخضراء بالمدينة. وبالنسبة للمدن الأخرى فى المحافظة فإن عدد الحدائق المفتوحة بها قليل ومع ذلك فقد حولت بعض مقالب القمامة إلى حدائق عامة. وفى حى الكوثر (سبعة كيلو مترات جنوب شرق مدينة سوهاج) وضع نقص المرافق الترفيهية فى الاعتبار عند تخطيط المنطقة هناك بحيث اشتملت على مرافق ترفيهية مفتوحة تتضمن منطقة مخيمات نادي رياضى. وفى قرى المحافظة، لا توجه أية مرافق ترفيهية رسمية

الموارد المعدنية:

46/2 تحتوى المناطق الصحراوية لمحافظة سوهاج على إمداد وفير من الموارد المعدنية وخاصة تلك المستخدمة فى البناء (مثل الطفل الصفحى والرمال والرخام). وتكفى هذه الموارد كلاً من الاحتياجات المحلية والتصدير إلى المناطق الأخرى. ولا يوجد فى محافظة سوهاج فى الوقت الحالى أية مصانع للأسمنت. وتوضح الخريطة رقم (10) المواقع الحالية للمحاجر بالمحافظة.

الوديان:

47/2 يوجد بمحافظة سوهاج عدة وديان تقع بكل من الهضبة الشرقية والغربية. ويوجد أربع مجموعات من الوديان تقطع هضبة الحجر الجيرى، وهى وادي الجلاوية ووادي بير العين وسفلاق ووادي السلمونى ووادي أبو جلبانة والكوامل وقصب. وتقع وديان غرب النيل الى الغرب من مدن طما وطهطا وجهينة، ممتدة من غرب مدينة سوهاج إلى غرب مدينة البلينا. ومن المعتقد إمكانية استصلاح مناطق الوديان. وتوضح الخريطة رقم (11) مواقع هذه الوديان بالمحافظة.

استخدامات الأراضي حالياً:

الفلاحة

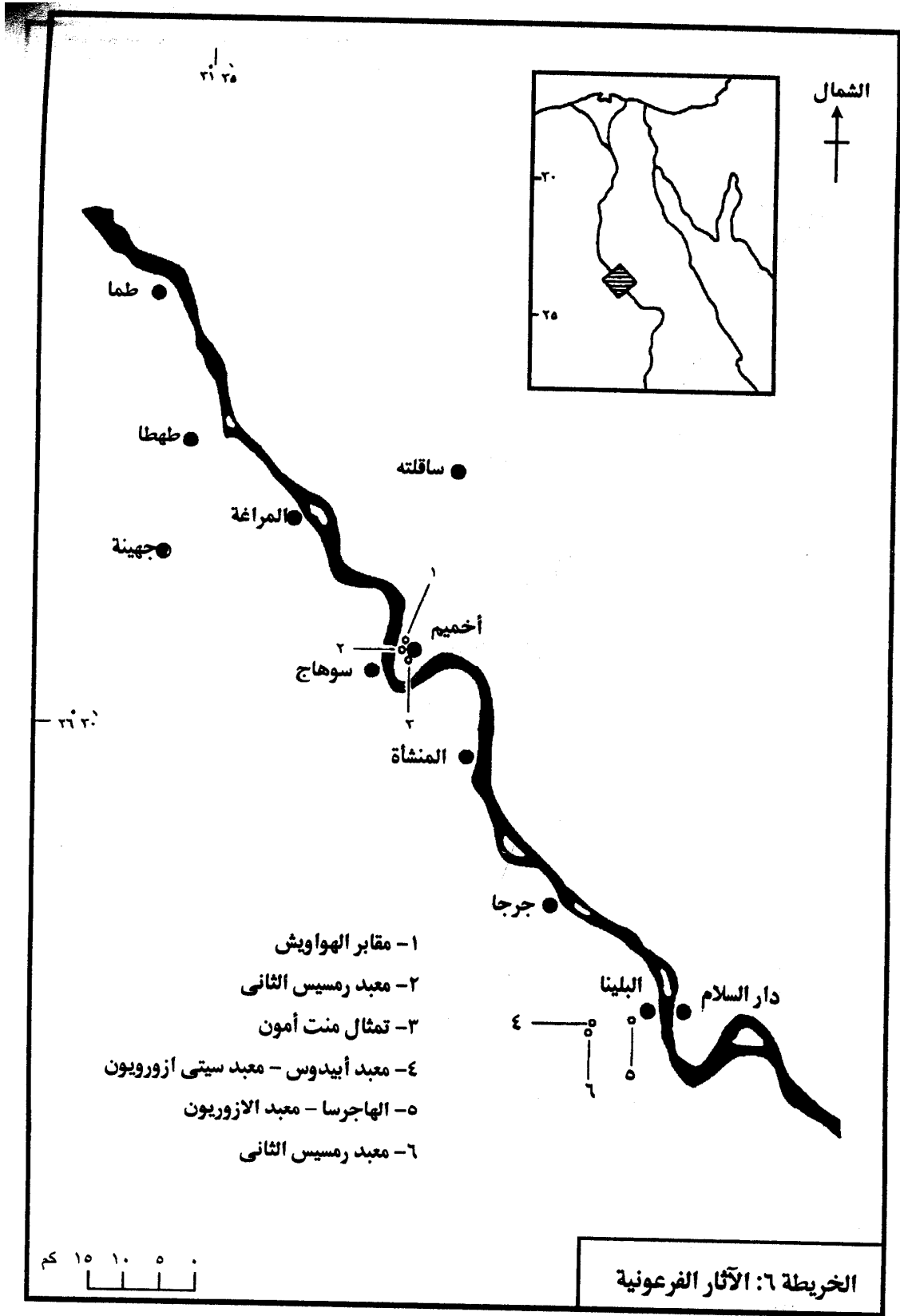
48/2 تعم الفلاحة جميع أراضي وادي نهر النيل وليست سوهاج استثناء. وتوضح الخريطة رقم (12) أنواع التربة الزراعية والخريطة رقم (13) الصرف. ويعطي الشكل (2) توزيع الأراضي المنزرعة. وبالملاحق رقم (2) - يعطي الجدول رقم (4) يعطي تفاصيل استخدام الأراضي الزراعية بالمراكز المختلفة وفقاً للعمق إلى المياه الجوفية، والملحية بها.

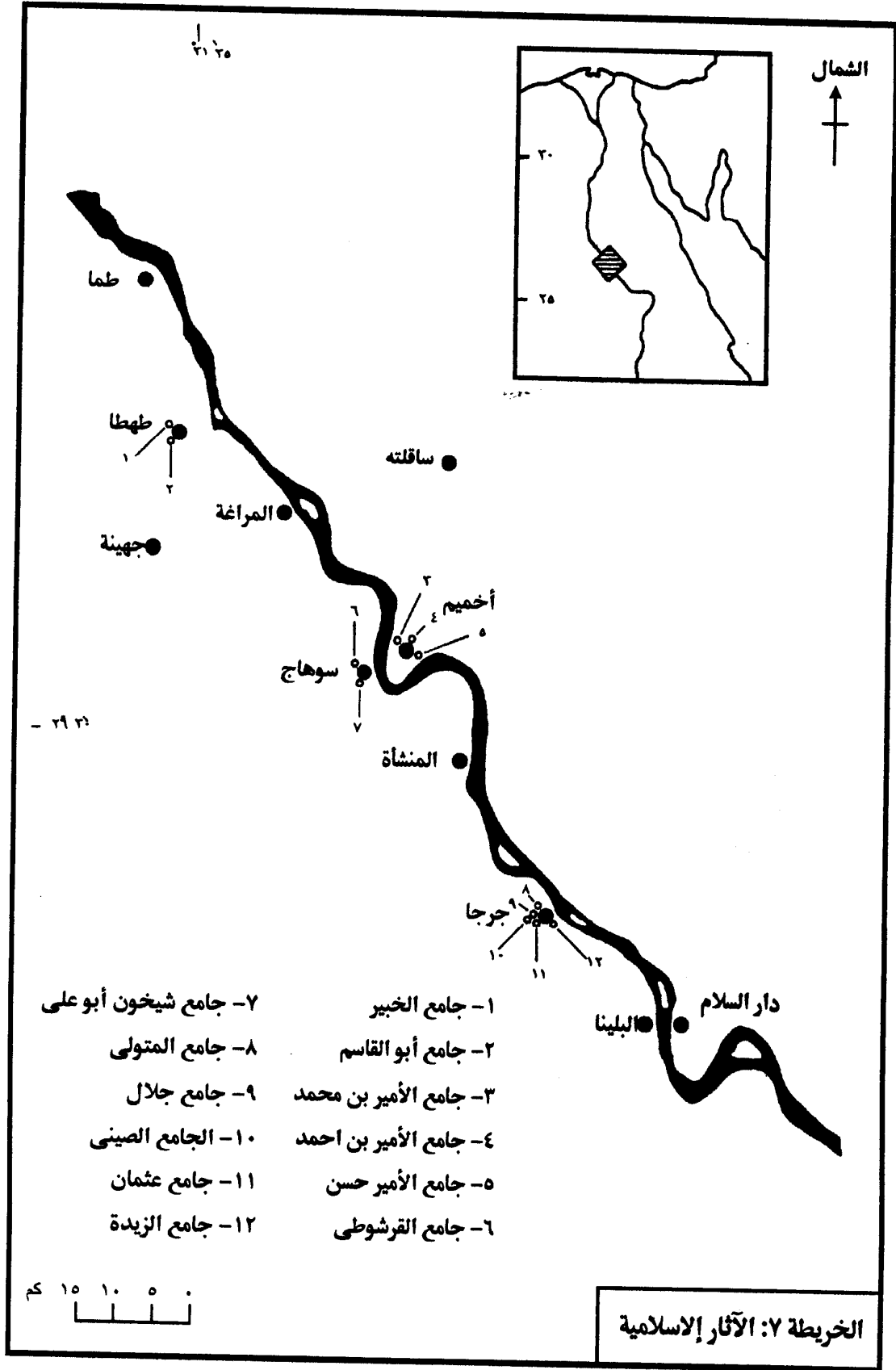
49/2 وتظهر التغيرات التى حدثت فى أنواع المحاصيل بالأراضي الزراعية منذ عام 1990/1989 إلى 1994/1993 أن الأراضي المزروعة ببعض المحاصيل (مثل الذرة والشعير) قد زادت بينما انخفضت المساحات المزروعة بمحاصيل أخرى (مثل القطن وقصب السكر). ويمكن أن يكون هذا التغير فى أنواع المحاصيل ناتجاً عن عدة عوامل مثل سياسية الإرشاد الزراعي لوزارة الزراعة وتفضيل المزارعين لمحاصيل معينة أو تغير مواعيد الزراعة وهوامش الربح. وعلى الرغم من الانخفاض التدريجي للأراضي المزروعة بالقطن وقصب السكر منذ عام

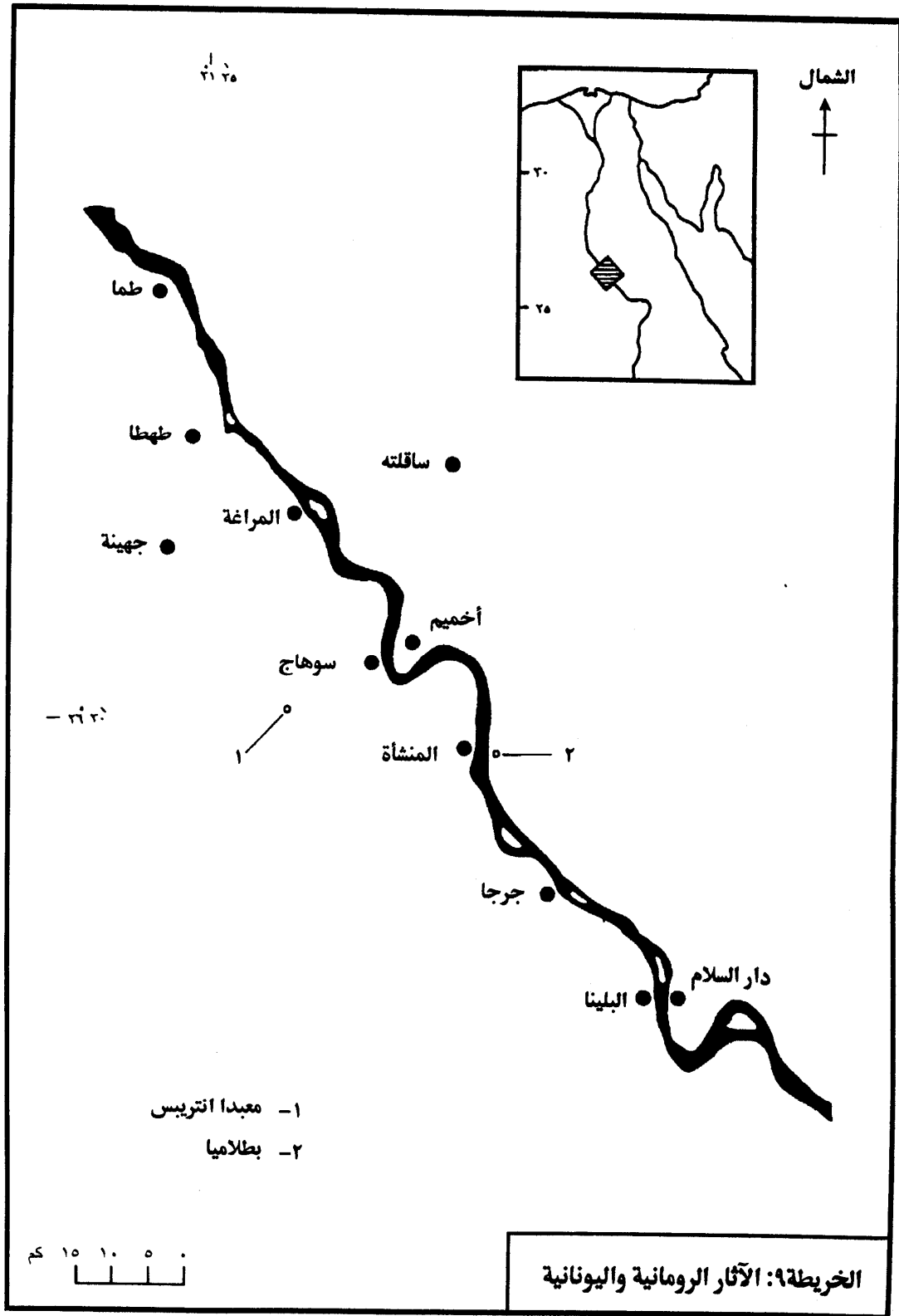
1990 وحتى عام 1994، فقد ازدادت إنتاجية هذه المحاصيل بمقدار 1.7 ضعفاً بالنسبة للقطن وحوالى 5 طن للفدان بالنسبة لقصب السكر. وازدادت أيضاً إنتاجية الذرة والشعير.

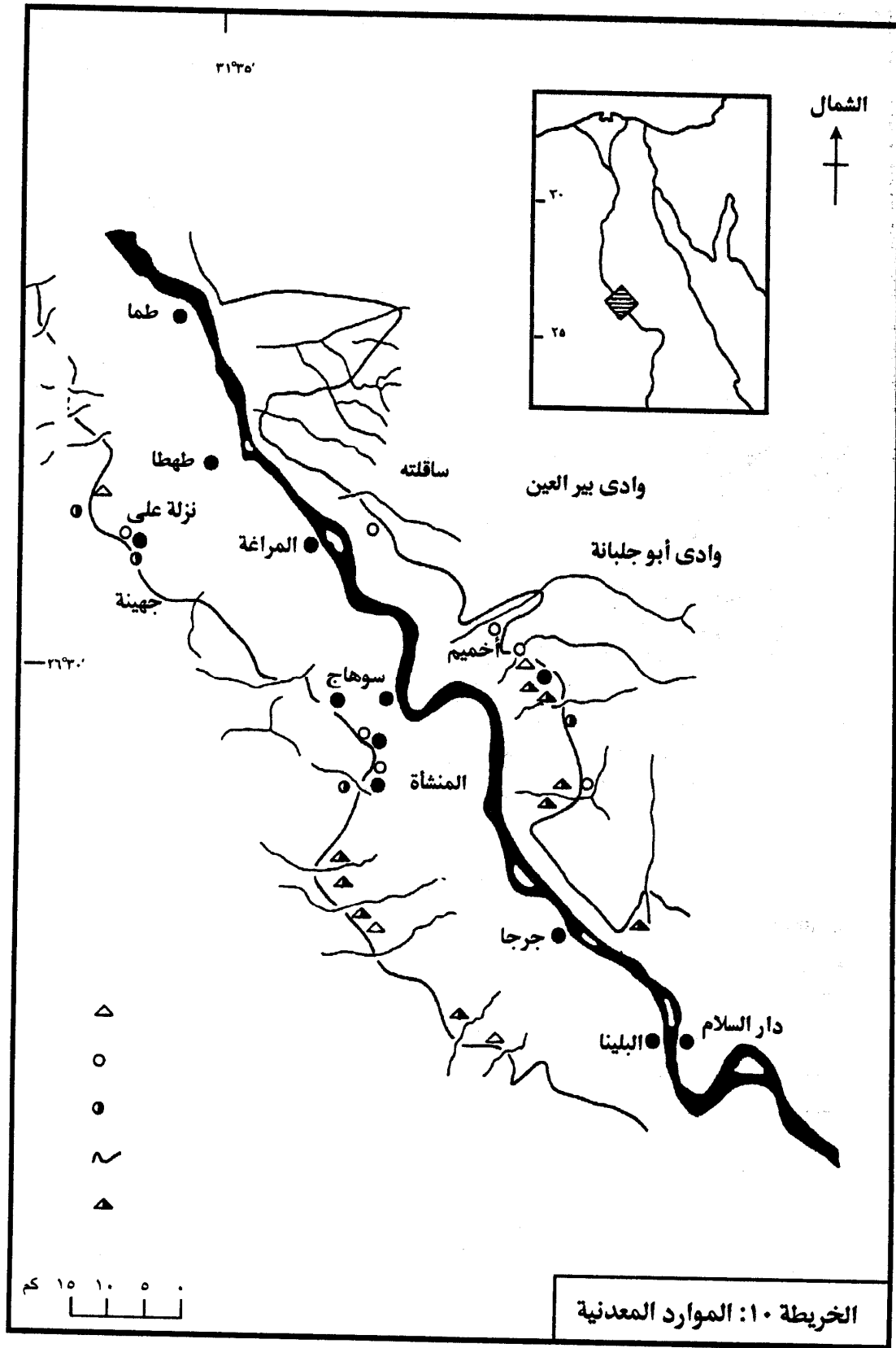
50/2 يقوم المزارعون ببيع المحاصيل فى الأسواق أو بيعها مباشرة إلى الحكومة وخاصة بالنسبة للمحاصيل التى لها سوق ثابت (مثل القطن) وتوجد بعض المناطق التى تستخدم كمخازن مركزية للمواد الزراعية فى القرى الكبرى وخاصة المحاصيل والسماد والبذور وفقاً لكل موسم. وهناك مواقع مماثلة فى المدن الكبيرة تستخدم كمخازن مركزية لجمع المحاصيل وتخزينها. ويرتبط التخزين بالمحاصيل الغير قابلة للتلف السريع (مثل الحبوب والقطن ... إلخ) وتسوق مواد الطعام مباشرة.

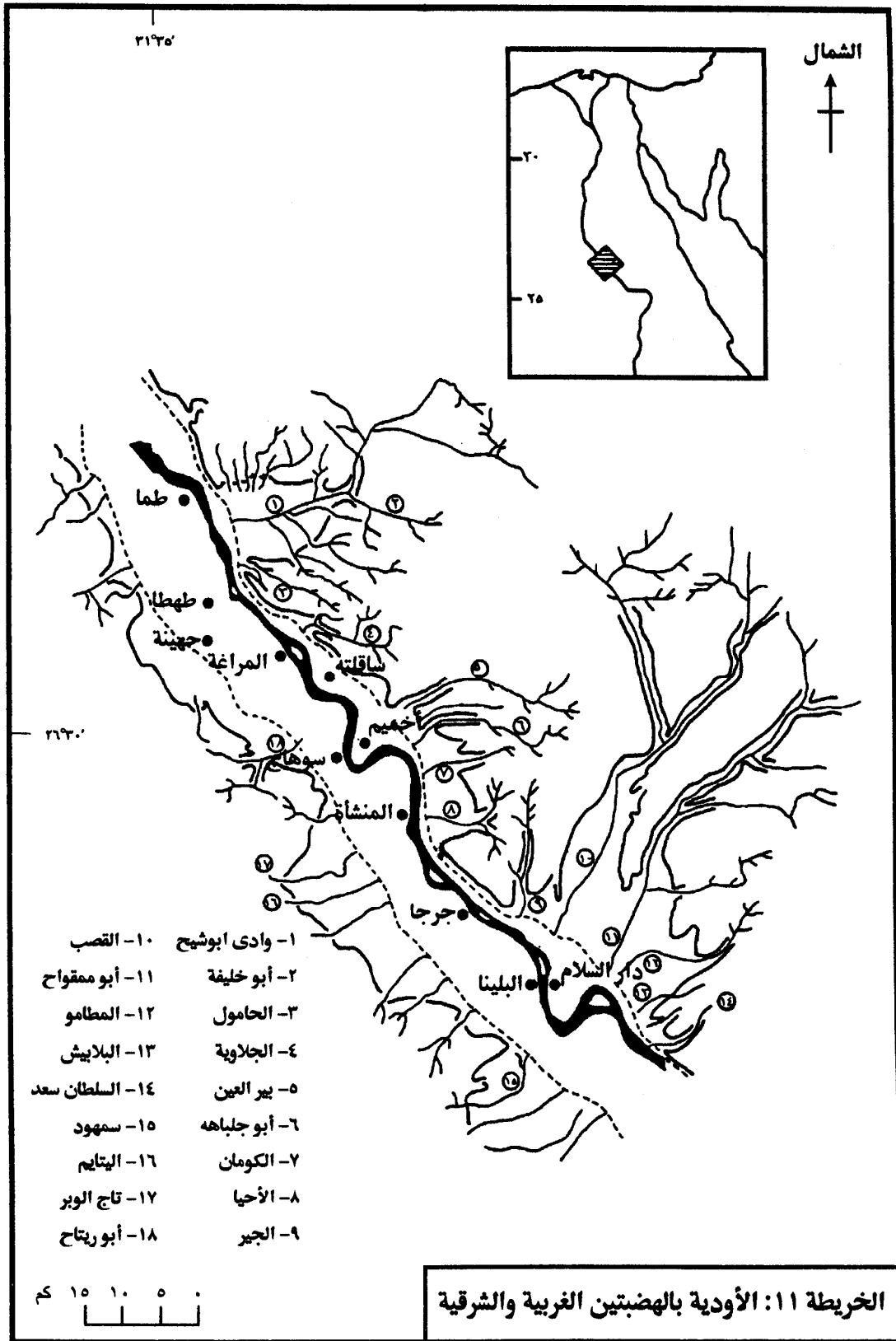
51/2 يعتبر القطن من المحاصيل المتميزة بمحافظة سوهاج وتتغير الكميات المزروعة سنوياً من محصول القطن بسبب تذبذب سعر بيعه المثبت. وتحصل صناعة النسيج فى القطاع العام بمصر كلها على 90% من محصول القطن المزروع فى سوهاج ويصدر الباقي. وتوضح إحصائيات موسم 1995 أن إجمالى انتاج القطن قد وصل إلى 4500 طن ووصل سعر بيعه الإجمالى الى ما يقرب من 4.1 مليون جنيهاً مصرياً. وتشير تقديرات سنة 1996 إلى زيادة المحصول إلى 10000 طن بقيمة 9.2 مليون جنيهاً مصرياً.

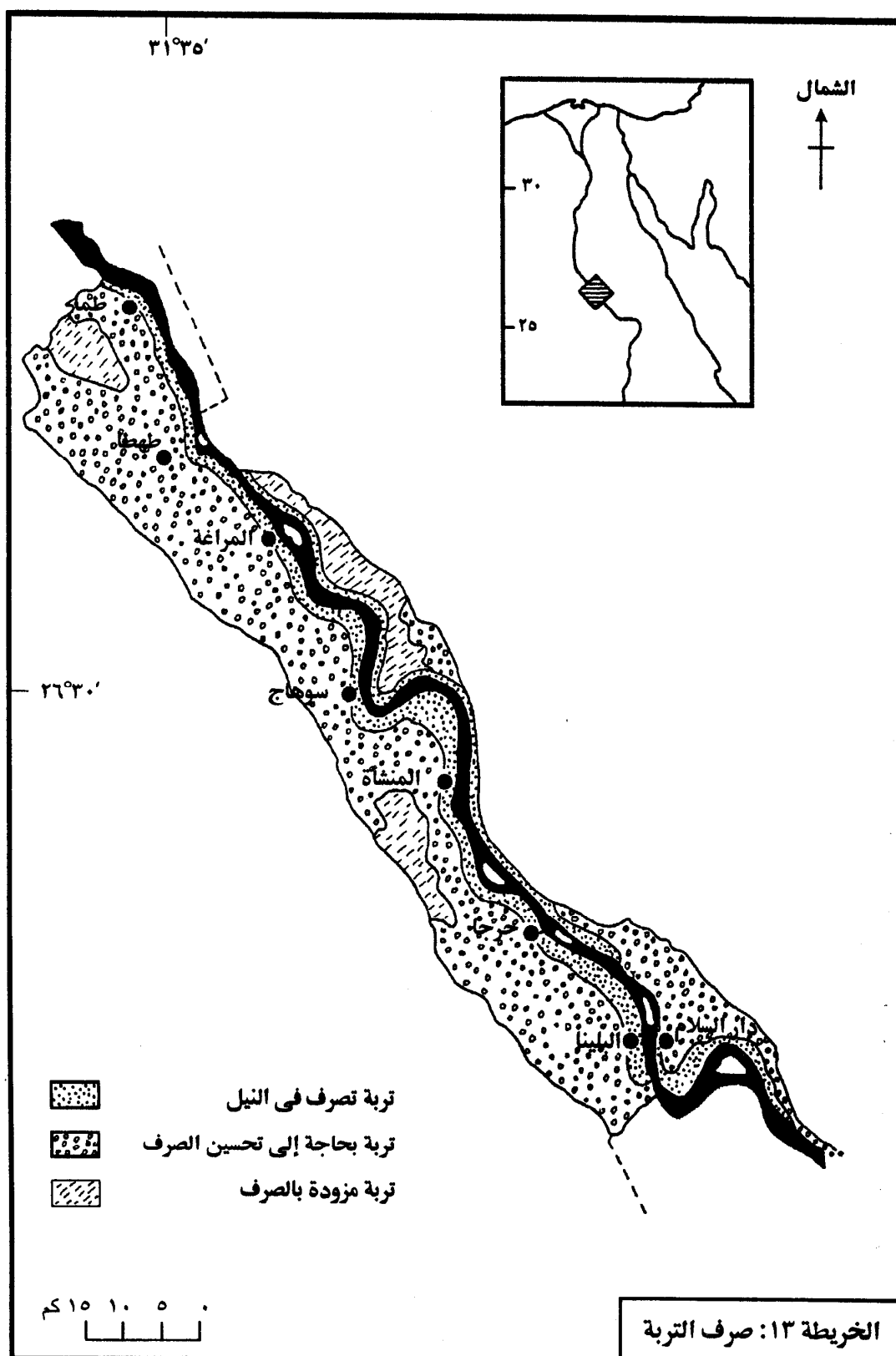






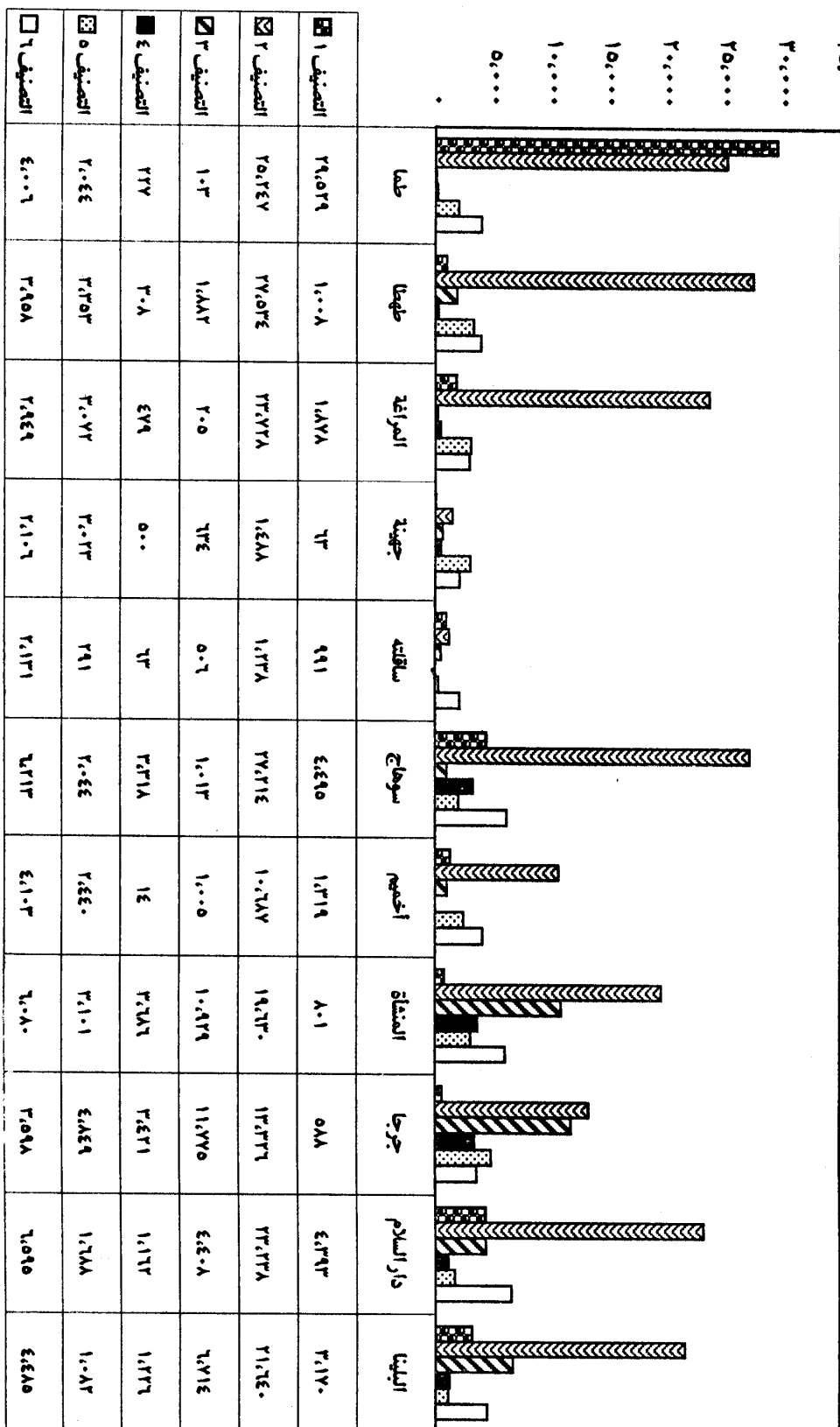






المساحة بالهكتار

الشكل (٢): تصنيف التربة وفق المركز



الإسكان:

52/2 يجرى الاستخدام الحالى للأراضى الزراعية فى محافظة سوهاج لأغراض بناء المنشآت السكنية بكفاءة عالية. ولا توجد أية مواقع خالية لتوسعات مستقبلية فى المدن، وينطبق هذا أيضاً على معظم القوى. وتستخدم قنوات الري القديمة المردومة فى بناء المساكن لأصحاب الدخل المنخفض. وعلى ذلك فإن أية توسعات مستقبلية فى منطقة الوادي سوف تكون على حساب المساحات المزروعة. والبديل الوحيد لذلك هو البدء فى إقامة تجمعات سكنية جديدة بالمناطق الصحراوية (مثل مدينة الكوثر الجديدة والتجمعات السكانية الأخرى التى خطط لها والمذكورة فى الخطة الاستراتيجية لمحافظة سوهاج) ولهذا البديل عيوبه الخاصة فيما يتعلق بنقل المجتمعات.

التخلص من المخلفات:

53/2 ينتج عن الاستخدام اليومي للموارد عدة أنواع من المخلفات التى يمكن تصنيفها كالآتي:

- النفايات المنزلية الصلبة من المناطق الحضرية والريفية.
- النفايات المنزلية السائلة.
- النفايات الطبية من المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية الأخرى.
- النفايات الصناعية الصلبة والسائلة.
- النفايات الخطرة.
- النفايات الزراعية.

54/2 تتضمن المصادر الرئيسية للنفايات الصلبة فى سوهاج النفايات المنزلية والزراعية وكميات قليلة من النفايات الصناعية والطبية الناتجة عن المستشفيات والمرافق الصحية الأخرى. ويوجد بكل مركز مقلب للقمامة يكفى احتياجات المركز ولكن النفايات التى لا يتم جمعها أو نقلها إلى هذه المقالب يجرى التخلص منها عشوائياً على جوانب الطرق أو فى المواضع الأخرى حسبما يبدو مناسباً. وتتراوح المساحة السطحية لمقالب القمامة بين فدان واحد إلى 5 أفدنة اعتماداً على الكثافة السكانية المحيطة. وفى القرى والمجتمعات الريفية الصغيرة تستخدم القمامة كوقود وتحرق معظم المخلفات فى الأفران بالمنازل. وقد يكون التخلص من رماد

الفرن بإلقائه فى مقلب القمامة الرئيسى بالمراكز أو المدينة ولكنه فى معظم الأحيان يلقى عشوائياً على جوانب الطرق. ولم تحدد أية نفايات خطرة بالمحافظة للآن.

55/2 يعد خزان الصحى (وهو نظام امتصاص بالتربة) الوسيلة الرئيسة للتخلص من المجرى بالمناطق الريفية بمحافظة سوهاج، ويتوفر هذا التجهيز بالأنشطة الرئيسة للجهات المانحة. وفى المناطق الحضرية يجرى تطوير أنظمة تجميع مركزى تنقل المخلفات الى خزانات مركزية كبرى تفرغ بواسطة عربات الكسح. وتتضمن الخطة طويلة الأمد لهذه المناطق ربط تلك الخزانات بمحطات معالجة المجرى والمناطق الحضرية التى لا تخدمها شبكات مجرى، وتفرغ المخلفات فى خزانات صحى وهذه تفرغ بدورها بواسطة عربات الكسح.

56/2 معظم المصانع والوحدات بسوهاج مثل مصنع هدرجة الزيوت ومصنع تجفيف البصل ومصنع البيبسى كولا ومصنع الغزل والنسيج تفرغ نفاياتها السائلة، غالباً دون معالجة، فى مجرى المياه السطحية (مثل نهر النيل وقنوات الرى والمصارف) بصورة مباشرة وغير مباشرة باستخدام عربات كسح العادمة. ويمكن لهذه العربات أيضاً أن تفرغ محتوياتها فى خزانات أو خنادق حفرت فى الصحراء أو داخل مقالب القمامة. ولقد بدأ مصنع السكر فى تشغيل محطة إدارة ومعالجة الصرف منذ عام 1996، وقد سبق مصنع البيبسى كولا بإنشاء وحدة معالجة صرفة الصناعى قبل إفراغه.

57/2 وتتنوع طرق التخلص من الصرف ومخارجه من مصنع إلى آخر فى سوهاج فيقوم بعض منها بالتخلص من الصرف بإلقائه فى نهر النيل ويقوم البعض الآخر بإلقائه فى المصارف وقنوات ويقوم غيرهم بإلقائه فى شبكات الصرف. ومعظم السوائل التى يتم التخلص منها لا تتوافق مع المعايير القياسية ومن الضرورى أن نلاحظ أن معظم هذه النفايات تحتوى على الملوثات العضوية وغير العضوية. ومخارج التخلص من الصرف بمصنع هدرجة الزيوت ومصنع البيبسى كولا تقع على بعد 1500 متر فى مجرى النهر من محطة معالجة المياه التى توفر المياه للسكان بالجانب الشرقى لمدينة سوهاج.

58/2 لا توجد سوى محطة واحدة لمعالجة الصرف وتقع غرب مدينة سوهاج (دير الأنبا شنودة) وتصل سعة المحطة الحالية إلى حوالى 15000م³ فى اليوم وتستخدم المياه المعالجة فى رى مزرعة تقع بالقرب من محطة المعالجة وتمتد هذه المزرعة على مساحة حوالى 600 فدان تقوم على زراعة الموالح، وشجر "الكازوازينى"

للأخشاب والوقود. ويتم التخلص من الصرف الزائد غير المعالج فى قناة المزالوة التى تصب فى نهر النيل وتجفف الحمأة الناتجة عن عملية المعالجة وتباع كسماد.

59/2 ويمكن الحصول على المزيد من التفاصيل حول النفايات الصلبة بمحافظة سوهاج من التقرير الخاص باستراتيجية إدارة النفايات الصلبة الذى أعده مشروع "سيم" لدعم التقييم والإدارة البيئية.

60/2 وتتكون النفايات الصلبة الزراعية من بقايا المحاصيل ويحرق منها 60% كوقود، ويلقى المتبقى منها فى الصحراء ويترك حتى يجف ثم يستخدم بعد ذلك فى تحسين التربة. والتخلص من النفايات الزراعية بهذه الطريقة يفقدها قيمتها فى تحسين خواص للتربة. وتضم بعض النفايات الصلبة الأخرى علب السماد والمبيدات الحشرية، بينما يمكن أن يعاد استخدام أكياس السماد. وتحرق العلب أو تدفن فى الصحراء. وعند دفن علب المبيدات الحشرية فى الصحراء يجب التأكد من بعدها عن الأراضي المستخدمة فى الأغراض الزراعية فى الحاضر أو المستقبل وضمان عدم إمكانية إعادة استخدامها فيما بعد حتى لا تـلـوث التـلـوث والاسلوب الافضل للتخلص من هذه العلب هو إعادة استخدامها ولكن يجب ضمان عدم تلوثها. وتستخدم النفايات الحيوانية كوقود فى أعمال البناء أو كسماد بالمناطق الريفية، أما فى المناطق الحضرية التى لا يزال سكانها يربون الحيوانات ولكن ليس لديهم أراض زراعية فإنهم يتخلصون من نفايات الحيوانات مع النفايات المنزلية أو بإلقائها فى الشوارع حتى تتراكم وتصبح مصدراً للتلوث. وينطبق هذا أيضاً على النفايات الناتجة عن الحيوانات التى تستخدم فى جر العربات بالشوارع وفى المناطق الريفية تجمع النفايات الحيوانية وتخزن امام المنازل قبل استخدامها كسماد مما يشكل مصدراً للتلوث البيئى.

السياحة:

61/2 تعتبر الأنشطة السياحية فى سوهاج محدودة على الرغم من وجود العديد من المناطق الأثرية بها. وتوجد المناطق الأثرية فى معظم أنحاء المحافظة وتمثل عناصر هامة بالنسبة للسياحة، ومع ذلك فلا توجد بنية أساسية كافية لدعم الأنشطة السياحية مما أدى إلى انخفاض عدد السائحين بدرجة ملحوظة، فانخفض عدد السائحين الذين يزورون منطقة أبيدوس من

145792 فى عام 1990 إلى 70000 فى عام 1994 وجاء هذا الانخفاض أساساً بسبب المشكلات الأمنية، والتي فى طريقها الآن إلى الحل. وعندما يتم التغلب على تلك المشكلات الأمنية سيكون هناك احتياج ضرورى لدعم وتعزيز إدارة السياحة. وينطبق هذا أيضاً على السياحة الداخلية حيث انخفض عدد السائحين انخفاضاً كبيراً. ويجرى الآن إنشاء متحف سوهاج ومن المنتظر أن يصبح منطقة لجذب السائحين إلى المحافظة. ومن المخطط أن تقوم إدارة السياحة فى محافظة سوهاج بتنشيط السياحة بها وإصدار الخرائط والمطبوعات التى تصف المناطق الأثرية بالمحافظة.

الموارد البشرية:

توزيع السكان:

62/2 يوضح شكل رقم (1) توزيع السكان لمحافظة سوهاج وفقاً للعمر والجنس فى كل من المناطق الريفية والمناطق الحضرية.

التعليم:

63/2 توجد بالمحافظة أعداد كافية من المدارس لخدمة 60 إلى 80% من السكان. وهناك نوعان رئيسيان من المدارس وهما المدارس العامة (وتشمل المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية) والمدارس الفنية (وتشمل المدارس التجارية والزراعية والصناعية). وأنشئ عدد من المدارس المجتمع لخدمة المجتمعات الصغيرة بالنجوع النائية. ويوجد 37 مدرسة منها فى دار السلام وساقلة وجهينة. وقد أنشئت هذه المدارس للطلبة الذين يساعدون عائلاتهم ولا يستطيعون الذهاب إلى المدارس المنتظمة للتعليم الاساسي إما لاعتلهم لأسرهم أو لأنهم يعيشون بالمناطق النائية ولا يجدون الوقت الكافي للانظام فى مدارس التعليم الاساسي التقليدي بالإضافة إلى ذلك ينتشر التعليم الازهري الديني للاولاد البنات بمحافظة سوهاج ويغطي مراحل الابتدائي والإعدادي والثانوي . ووفقاً للتقديرات يتهرب حوالي 106000 طفل من التعليم فى سوهاج ويعتبر هذا أحد العوامل الرئيسية لحفز محاولات تحسين نوعية البيئة والحياء بالمحافظة. ويوجد بمدينة سوهاج فرع لجامعة جنوب الوادي والتي تشمل كليات التربية والآداب والعلوم والتجارة والطب.

64/2 على الرغم من توفر كافة مراحل التعليم لمحافظة سوهاج إلا أن معدلات الأمية مرتفعة وتصل في المتوسط إلى حوالى 37%، وتشير الإحصائيات إلى انخفاض معدلات التعليم في دار السلام على وجه الخصوص. ومن الواضح أن المهارات التي تعلم في المدارس لا تتوافق مع الاحتياجات اليومية. وهذا ما عبر عنه كل من مديري المصانع والأكاديميين حيث أقرّوا تعديل المناهج لإعداد الطلبة إعداداً يتيح لهم الحصول على فرص للعمل بالمحافظة. ويمكن الحصول على المزيد من البيانات عن التعليم من الملحق رقم (2) - جدول رقم (6).

مرافق الصحة العامة:

65/2 توجد بمحافظة سوهاج خدمات صحية محدودة كغيرها من محافظات الصعيد مصر ويبين الملحق (2) - جدول (5) مرافق الرعاية الصحية وعدد العاملين المدربين طبياً ونطاق تغطية التطعيم بالمحافظة.

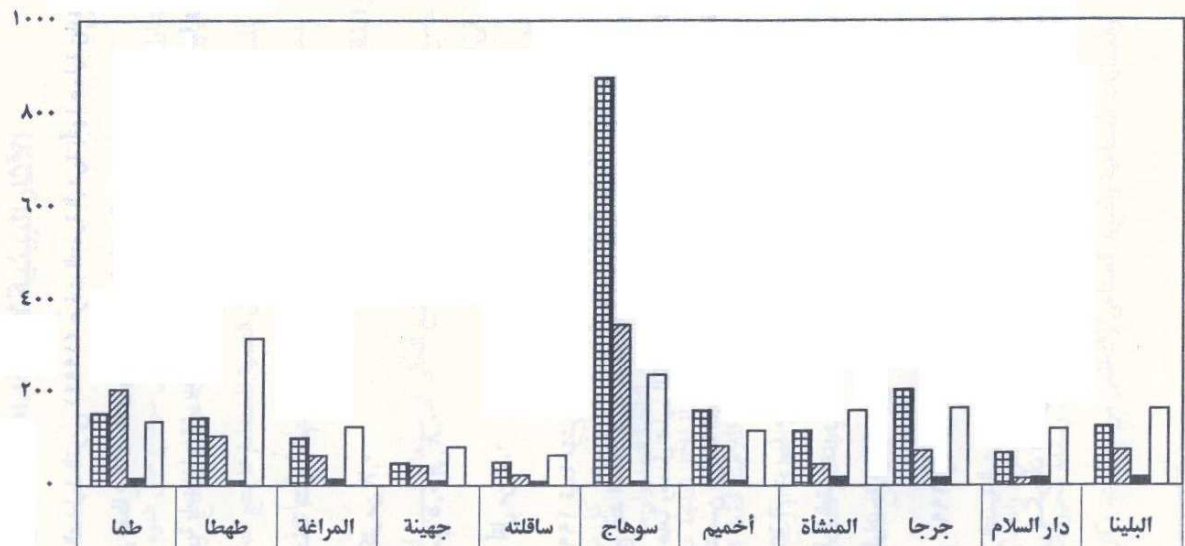
الهجرة:

66/2 تعتبر معدلات الهجرة بمحافظة سوهاج عالية بسبب ضيق مساحة الوادي وتقسيم الأراضي الزراعية والعدد المحدود للأنشطة الاقتصادية بها التي تنتج عنها معدلات منخفضة للدخل. ووصل تدفق الهجرة من محافظة سوهاج إلى باقي أنحاء مصر حوالى 259000 نسمة عام 1994، وكان نصاب القاهرة من هذا العدد حوالى 28.1%. وسجل عدد 18500 إلى الدول العربية عام 1994. وتشير أنماط الهجرة إلى أن الغالبية كثيراً ما يعودون بعد جمع قدر معقول من الأموال. وفي العودة هم إما يساعدون قراهم على تحسين مستويات مرافقها، أو هم يحسنون منازلهم أو يشترون بضائع استهلاكية لا ترتبط عادة بالمجتمعات الريفية. وللعائدين منهم تأثير اقتصادي ملحوظ ولكنه لا يقتصر على زيادة القوة الشرائية محلياً. ويتعرض المهاجرون كثيراً (في الغربة) لظروف أفضل من النظافة الصحية الشخصية ومن الخدمة البيئية، وهذا يعطي مثلاً للكيفية التي يمكن أن تتحسن بها الظروف المحلية.

67/2 وتقدر نسبة الذكور بين العمالة المهاجرة نحو 96.8% تتراوح أعمار غالبيتهم (89.5% منهم) بين 20، 24 سنة ومعظم من المتزوجين، حيث تقدر نسبة غير المتزوجين منهم بنحو 36.3% وغالباً ما يهاجر المتزوجون لتحسين ظروفهم المعيشية، أما غير المتزوجين فيهاجرون للحصول على المال الكافي والإمكانات المطلوبة للزواج.

68/2 وتبلغ نسبة الزراع بين المهاجرين نحو 4.5%، ويسافرون أساساً إلى الأردن وليبيا. وتمثل نسبة عمال البناء الذين يهاجرون 21.9% ويتجهون إلى دول الخليج. وهناك هجرة خارجية أيضاً بين من دربوا في المستويات العالية من التعليم، لكي يعملوا كمدرسين أو أطباء خارج سوهاج. ويشكل خريجو المدارس الثانوية أعلى نسبة في القوى العاملة و المهاجرة (30.5%) ويتبعهم خريجو الجامعات (24.4%). وتصل نسبة الأمين إلى حوالي 22% من القوى العاملة والمهاجرة. ويعكس هذا احتياجات السوق بالدول العربية ومستوى البطالة بين المتعلمين في مصر.

الشكل (٣): الأطباء والممرضات والوحدات الصحية وإجمالي السكان



69/2 بلغت البطالة المسجلة عام 1993 حوالى 60000، وسجلت مدينة سوهاج والمراغة أعلى معدلات البطالة، 72% منهم من الذكور.

التنمية البشرية:

70/2 فى تقرير حديث لمعهد التخطيط القومي (1994) عرفت التنمية البشرية بأنها عملية زيادة الاختيار البشرى المتاح فى كل من القطاع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى.

71/2 يمكن قياس التنمية البشرية باستخدام مؤشر ينطوى على القياس النسبى لثلاثة مكونات رئيسية وهى العمر والمعرفة ومستوى الدخل.

72/2 وفقاً لهذا المؤشر (مؤشر تنمية بشرية - م ت ب) يمكن تصنيف الدول كالتالى:

• م ت ب - مرتفع، أكثر من 0.8

• م ت ب - متوسط، من 0.5 إلى 0.8

• م ت ب - منخفض، أقل من 0.5

73/2 وبناءً على بيانات عام 1990 قيمة مؤشر التنمية البشرية (م ت ب) لمصر هو من 0.677 إلى 0.328 وهو بالنسبة لمحافظة سوهاج عند الحد الأدنى، بقيمة (0.328)

فقط. وتتأسس هذه القيمة على متوسط عمرى يصل إلى 60.32 عاماً ومعدل تعليم للكبار يصل إلى 30.3% ودخل الفرد يعادل 560 دولاراً أمريكياً. ومن الواضح أن التحسن فى هذا الجانب هدف يلزم أن تتناوله خطة العمل البيئى للمحافظة.

74/2 وتوضح المؤشرات الثلاثة (م ت ب) مدى تأثير المحافظة بالفقر الذى يؤدى بدوره إلى سوء التغذية. وتعكس قيمة المؤشر دور المرأة التقليدي، وخاصة كنتيجة لسوء التعليم بسبب استخدام الأطفال كمصدر هام للدخل والاختلافات الواضحة فى الاحتياج إلى تعليم البنات والصبية.

75/2 اتخذت خطوات منذ عام 1990 لإدخال تغيير فى صحة السكان بالمحافظة ورفع مستوى التعليم بها. ومن المرجح أن يرتفع مؤشر التنمية البشرية (م ت ب) نتيجة لذلك. ومن المتوقع

أيضاً استخدام مؤشر التنمية البشرية كدليل للفوائد التي يمكن أن تتحقق نتيجة لتنفيذ خطة التنمية الاستراتيجية وخطة العمل البيئي للمحافظة.

الباب الثالث

الآثار البيئية لاستخدام الموارد فى سوهاج

مقدمة

1/3 يتناول هذا الباب الآثار البيئية المرتبطة بالتنمية فى سوهاج على ضوء الوضع الحالى. ويتناول الباب الرابع الآثار المحتمل حدوثها إذا نفذت خطط التنمية لمحافظة سوهاج. وتهدف خطط التنمية إلى الارتفاع بالمستوى الحالى للمحافظة من خلال التنمية المستدامة مما ينتج عنه من جذب للاستثمارات والسياحة لدعم الأهالى فى المستقبل ومصالحهم فى المجالات الزراعية والسياحية والصناعية

الآثار الناتجة عن الوضع الحالى:

2/3 يوضح هذا القسم الآثار الناتجة عن الوضع الحالى فى سوهاج بسبب أنماط استخدام الموارد التى أوضحناها فى الباب السابق.

نوعية المياه:

3/3 كما أوضحنا فى الأبواب السابقة، فمن الضرورى دراسة نوعية كل من مصادر المياه السطحية والجوفية. وعلى الرغم من ارتباط هذين المصدرين من الناحية الهيدرولوجية إلا أنه يجب دراسة كل مصدر منهما على حدة حتى يمكننا الحصول على صورة شاملة للآثار الناتجة عنها. إضافة إلى ذلك، فإن بالإمكان دراسة نوعية المياه على النطاق المحلى، مثلاً فى المحيط الملاصق لنقطة استخلاص أو إفراغ، أو فى إطار نوعية نظام الإمداد (شبكة أنابيب أو خزان جوفى)، أو فى المحتوى الأوسع لنوعية المياه السطحية والجوفية فى جميع أنحاء المحافظة. وفى دراسة المحددات المختلفة للنوعية التى تنشأ نتيجة التدهور البيئى أو التلوث أو غيرها من الآثار السلبية يكون من الهام اعتبار محصلة الآثار على جميع المستويات المناسبة.

المياه السطحية:

4/3 تتدفق المياه إلى المحافظة فى شكل نهر النيل وقنواته وقنوات الري والمصارف السطحية. وتستخدم هذه المياه فى العديد من الأغراض مثل الشرب والغسيل والري وسقاية الحيوانات وغسيلها وصيد الأسماك والنقل والعمليات الصناعية والتبريد الصناعي والتخلص من المخلفات. وكل من هذه الاستخدامات له آثار على نوعية المياه السطحية. وتعتمد حدة الآثار اعتماداً كبيراً على درجة الاستخدام وارتباطه بالاستخدامات الأخرى.

مياه الشرب:

5/3 لا توجد لمياه الشرب أية آثار جانبية مباشرة ولكن يمكن أن تكون لمعالجة المياه، حتى تكون صالحة للاستهلاك، وشبكات التوزيع آثارها البيئية بالإضافة إلى أن نوعية المياه يمكن أن يكون لها أثر على المستهلك ولذا يجب أخذها أيضاً فى الاعتبار.

6/3 تستخدم المياه السطحية فى محافظة سوهاج فى الشرب بطرق رسمية وذلك باستخراج المياه من نهر النيل أو القناة الرئيسية أو الآبار الجوفية ومعالجتها وضخها فى الشبكات حتى تصل إلى المستهلك.

7/3 ومثل هذه النقاط لاستخلاص المياه متوفرة فى سوهاج حيث تخدم المستهلكين بإمداد المياه شبكة تغذية بها 22 نقطة استخلاص ونفس العدد من محطات المعالجة. ويطبق نظام مماثل لهذا فى مدينة طهطا.

8/3 تعالج المياه بإضافة الكلور إليها قبل ضخها فى الشبكة وتحتفظ كل محطة للمعالجة باحتياجاتها من الكلور السائل فى خزانات ضغط.

9/3 وتتعلق الآثار البيئية المرتبطة بالإمداد بالمياه بعمليات صيانة الشبكة لمنع التسربات التى من شأنها زيادة مناسيب المياه الجوفية وتحديد قيمة الاستهلاك حتى يمكن استخدامها استخداماً سليماً والحفاظ عليها. وتشير التقديرات الى وجود فاقد يصل إلى 60% من المياه الموزعة بالشبكات قبل أن تصل إلى المستهلك. ويقل المستهلكون من قيمة المياه بسبب انخفاض أسعار إيصالها التى تقل عن التكلفة الحقيقية. فالتكلفة الحقيقية لكل متر مكعب من المياه تقدر بنحو ثمانين قرشاً ولكن الرسوم المحصلة تصل فقط إلى 23 أو 30 قرشاً لكل متر مكعب اعتماداً على معدل الاستخدام.

10/3 وتوفر الشبكة الرئيسية المياه الصالحة للشرب والتي تستخدم أيضاً فى الصرف الصحى والغسيل. ولا ينعكس سعر معالجة المياه بدقة فى الرسوم الرمزية التى تحصل على الإمداد بها. ويوجد لدى بعض المستهلكين عدادات للمياه ولكنها لا تستخدم فى حساب الرسوم، ولذلك فإن المستهلكين لا يقدرّون قيمة مياه الشرب النظيفة.

11/3 يمكن أن تستخدم المياه السطحية أيضاً للشرب بدون معالجة على أساس المتاح، على الرغم من وعى الأهالى بالمشكلات الصحية التى قد تحدث نتيجة لذلك.

الغسيل:

12/3 تستخدم المياه السطحية فى أغراض الغسيل فى عدة مواقع على نهر النيل والمجارى المائية السطحية الأخرى حيث يتيّسر للأهالى الوصول إليها للاستحمام وغسيل الأدوات المنزلية والملابس بها. وتستخدم هذه المواقع أيضاً كمصادر لشرب المواشى ونظافتها وفى المواقع التى تكون بها المياه ذات نوعية جيدة لا تنتج عن هذه الأنشطة أية آثار بيئية ضارة أما فى الأماكن التى تكون فيها المياه غير صالحة فيمكن يمكن أن تؤدي هذه الأنشطة إلى آثار صحية ضارة مثل انتشار البكتريا الناقلة للمرض والآفات الضارة. وينتشر الأهالى بسهولة الوصول إلى هذه المياه السطحية فيقومون بالاستحمام بها مما ينشأ عنه من آثار صحية ضارة. ويؤدي غسيل الملابس المتسخة وتنظيف الحيوانات الى انتقال البكتريا المعدية للمياه وتزيد هذه الآثار الضارة فى حالة قرب هذه المواقع من نقاط استخراج المياه المستخدمة بشبكة المياه الرئيسية. وتؤدي هذه الأنشطة أيضاً إلى انتشار البلهارسيا نتيجة للاتصال بالمياه الملوثة.

13/3 ويجب أيضاً إدراك الجانب الاجتماعي المتصل بنشاط الغسيل بالقنوات المائية السطحية والذي يتيح للنساء بالقرى الوقت الكافى للحديث وتبادل الآراء. وعليه فإن أية محاولة لوقف هذه الممارسات ومنع الأضرار الصحية الناتجة عنها يجب أن يوضح فيها اعتبار هذا الجانب الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك فإن استخدام القنوات كمواقع للغسيل يحدث نتيجة لاستراتيجية المواءمة التى يتبعها الأهالى لتقليل محتويات بيارات الصرف وخفض عدد مرات تقييغها وبناءً على ذلك يمكن أن يساعد تقديم الخدمات المحسنة لكسح البيارات فى منع هذه الممارسات الضارة.

الرى:

14/3 يعتبر الرى أحد الاستخدامات الرئيسية للمياه السطحية. ونظرياً فإن كامل كمية المياه التى تروى بها المزارع تستهلكها المحاصيل فى النمو ولكن فى المواقع التى لا يستخدم الرى فيها بكفاءة يضيع قدر كبير من المياه ويصرف كمياه سطحية أو يصرف تحت سطح التربة مباشرة أو يتبخر من فوق سطح التربة. وعند استخدام الرى بالغمر يصل معدل فقد المياه إلى أكثر من 50% من المياه المستخدمة وتتغير أساليب الرى نتيجة لإنشاء السد العالى كان سبباً فى العديد من الآثار الضارة التى نوضحها لاحقاً فى القسم الخاص بالمياه الجوفية. أما بالنسبة للآثار التى حدثت للمياه السطحية فإنها تنحصر فى الآثار الناتجة عن صرف الأراضى الزراعية وما تحمله مياه الصرف من مكونات صلبة وبقايا المبيدات والسماذ الى القنوات الرئيسية للمياه السطحية وأدت إمكانية زراعة الأراضى على مدار السنة إلى زيادة معدلات استخدام المبيدات والسماذ. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار تلك الكيماويات إلا أن هناك ميلاً إلى الاستخدام المفرط لها. وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يحدث التلوث نتيجة لتسرب الزيوت من مضخات شبكات الإمداد بالمياه.

15/3 وتنتج عن التخلص من الصرف أضرار مضاعفة حيث تدخل المواد الملوثة إلى المجارى المائية وتؤثر على الكائنات المفيدة. وتؤدي زيادة المواد المخصبة إلى اختلال توازن نمو المحاصيل بالمجارى المائية.

16/3 وقد أدى توفر المياه مع كشط الطبقة السطحية من التربة، إما كوسيلة لتحسين تدفق المياه أو لاستخدامها كمادة خام فى صناعة الطوب، الى زيادة معدلات استهلاك المياه وبالتالي إلى زيادة منسوب المياه الجوفية. ويؤدي هذا إلى زيادة ملحية التربة وتشبعها بالمياه وهذا يؤدي بدوره إلى خفض إنتاجية المحاصيل. وتظهر ملحية التربة وتشبعها بالمياه فى كافة أنحاء المحافظة على الرغم من أن ظروف التربة فى بعض المناطق تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث التملح مع التشبع بالمياه وتظهر آثار هذه المشكلات بوضوح فى هذه المناطق حيث تقل إنتاجيتها.

صيد الأسماك:

17/3 يمارس صيد الأسماك فى جميع أنحاء المحافظة باستخدام قوارب الصيد الصغيرة وشبكات الصيد، فى نهر النيل. وينتشر استخدام السنارة لصيد الأسماك فى معظم المجارى المائية السطحية. ولا يشكل السمك إلا جزءاً صغيراً من الغذاء بالمحافظة ولكن يختلف ذلك محلياً مع اختلاف الدخل ومع إمكانية الوصول إلى مناطق المياه السطحية التى يمكن صيد الأسماك بها ومع التقاليد.

18/3 والآثار المرتبطة بصيد الأسماك هى التى تتصل بالصيد الجائر لها فى مورد محدود وبصيد صغار السمك مما ينتج عنه انخفاض تكاثر هذا المصدر واستدامته. ومن ناحية أخرى تتعلق الآثار الضارة الناتجة عن استهلاك الأسماك بنوعية المياه حيث تكثر الأسماك بالمناطق التى تزداد بها النفايات والتى يرتفع فيها التلوث والبكتريا الناقلة للأمراض مما يؤدي إلى عدم صلاحية الأسماك للاستهلاك الأدمي وخاصة بالمناطق التى يرتفع فيها معدل التلوث بحيث تنتقل البكتريا المعدية إلى أجسام الأسماك، ويمكن أن يكون للآثار الناتجة عن التراكمات البيولوجية دور هام. ويمكن أيضاً أن يتغير لون لحم الأسماك، وعلى الرغم من أن هذا قد لا يمنع استهلاكها ولكنه يقلل من قيمتها. وتقوم هيئة الثروة السمكية والشرطة النهرية بفرض القوانين الخاصة بتحديد حجم فتحات شبكات الصيد للسيطرة على استخدام هذا المورد.

19/3 أنشئت مزارع الأسماك فى سوهاج فى 6 مواقع مختلفة، اثنتان منها فى ساقلته ومزرعة واحدة فى كل من المراغة وجرجا ودار السلام والمنشاه. وقد اجمالى إنتاج الأسماك بالمحافظة بحوالى 1171 طناً (1994).

20/3 وتشمل الآثار الضارة المرجحة المرتبطة بتربية الأسماك انتشار الأمراض والآفات من المزارع السمكية إلى الأسماك بالمجارى المائية وانخفاض جودة المياه بالمجارى المائية بسبب تلوثها بالنفايات الناتجة عن المزارع السمكية .. إلخ. وقد أنشئت المزارع السمكية بمحافظة سوهاج وفقاً للدراسات التى أجراها المعهد القومى لعلوم البحار والثروة السمكية وحسب إرشاداتهم. وتربى الأسماك أيضاً كوسيلة للتحكم البيولوجي فى الحشائش ويتعاون فى ذلك كل من إدارة الثروة السمكية وإدارة الرى.

21/3 تقوم بعض المزارع السمكية الخاصة بصيد الأسماك من نهر النيل وتربيتها فى خزانات. ومن الواضح أن نطاق تنمية هذه الممارسات يكون محدوداً حيث لا يحتمل أن تستطيع هذه العملية استعادة كامل تكاليف الأسماك إضافة إلى تكاليف تغذيتها. وبالإضافة إلى ذلك أن يؤثر صيد الأسماك الصغيرة من نهر النيل على معدل تكاثرها.

النقل:

22/3 لا يستخدم النقل النهري بشكل متقدم فى محافظة سوهاج على الرغم من وجود مراكب لنقل البضائع وعبارات وقوارب صغيرة بصفة دائمة على نهر النيل. وازدادت حركة سفن السياحة بعد فترة من الغياب القهرى لظروف أمنية. وتستخدم بعض الصناعات نهر النيل فى نقل البضائع، ومن أهمها مصنع السكر بجرجا.

23/3 وتنشأ الآثار الضارة المرتبطة بالنقل النهري من تسريبات الوقود وانبعاثات العوادم الناتجة من محركات الاحتراق الداخلى وإفراغات المراكب من النفايات السائلة والصلبة والصرف الصحى والقمامة وغيرها. ومن الأضرار الأخرى انتشار الأرصفة والمراسى التى يمكن أن تؤثر على الاستخدام الحالى لأراضى جانبى النهر، وما ينسكب ويتساقط خلال تحميل المراكب وتفريغها.

24/3 مع المستوى الحالى من أنشطة النقل لا تظهر أية من المشكلات المتوقعة. ومع ذلك فمن الواضح إمكانية الحصول على فوائد عديدة من تنشيط النقل النهري وإحلاله محل بعض وسائل النقل البرى.

الصناعة:

25/3 لا تؤثر الصناعة تأثيراً كبيراً على اقتصاد محافظة سوهاج فى الوقت الراهن على الرغم من وجود خطط لزيادة النشاط الصناعى فى المستقبل لخلق قاعدة قوية للنمو الاقتصادى بالمحافظة. والمصانع الرئيسية بالمحافظة تشمل مصنع الزيوت والصابون ومصنع تجفيف البصل والبيبسى كولا والسكر الغزل والنسيج. وقد أنشئت مدينة صناعية جديدة لجذب الصناعات الجديدة للمحافظة (مدينة الكوثر بالقرب من أخميم) ولكن لم يتحقق الإشغال الكامل للأرض حتى الآن على الرغم من أن بعض المنشآت الصناعية بها قد بدأت عمليات الإنتاج بالفعل (مصنع البسكويت والآيس كريم). وحيث أنه لم تربط بعد مدينة الكوثر بشبكة المياه

والصرف الصحى، فيجب إذاً دراسة الآثار المتوقعة لأى منشأة جديدة فيما يتعلق باستخدام المياه والصرف الصحى. ومن المقترح أن تقوم أية منشأة صناعية جديدة بالكوثر بإنشاء محطة معالجة خاصة بها. ومن غير المتوقع أن تكون لهذه المنطقة الصناعية الجديدة أية آثار ضارة على نوعية المياه بشرط توفير المعالجة الكافية وتوصيلات المياه وصيانتها.

26/3 وبناء على ذلك يجب توخى الحرص الكافى عند توزيع المصانع الجديدة بالمنطقة الصناعية.

27/3 حرمت المصانع القديمة من منافع التخطيط للتحكم فى استخدام المياه والصرف التلوث. وتقع (هذه المصانع) بالقرب من مجارى المياه السطحية وتؤثر تأثيراً ضاراً مباشراً على نوعية المياه بهذه المجارى المائية السطحية بسبب إفراغ مياه العادمة بها. واستخدام هذه المصانع للمياه فى أغراض التبريد والغسيل وغيرها مرتفع. ويجرى رصد الإفراغات لتقييم توافقها مع قانون 1992/48، ولكن عدداً قليلاً من يلتزم.

28/3 تقوم بعض المنشآت الصناعية الصغيرة بالتخلص من الصرف الناتج عنها فى شبكة المجارى أو فى خزانات تحليل. وتشمل هذه المنشآت المخابز ومحطات صيانة وغسيل السيارات وورش الطلاء بالمعادن. وتقع معظم المصانع ووحدات الإنتاج فى مركز سوهاج باستثناء مصنع السكر الذى يقع فى جرجا والمطاحن فى طهطها. وتعتبر كل من المنشأة والبلينا خارج حدود مركز سوهاج. ويتوافق الصرف الناتج عن مصنع السكر فى جرجا مع مقاييس الجودة المنصوص عليها ولكن لا ينطبق ذلك على باقى المصانع مما ينتج عنه آثار ضارة وغير مقبولة بالنسبة للمياه بالمواقع التى يتم التخلص فيها من هذا الصرف الصناعي. وتخلص بعض المصانع من الصرف الناتج عنها بإلقائه فى شبكة الصرف الرئيسية. ويحتوى هذا الصرف على مواد ملوثة لا تستطيع محطات المعالجة التخلص منها (سواء فى مراحل المعالجة الأولية أو الثانوية). وورش الطلاء بالمعادن خاصة قابلة لإفراغ المعادن (الفلزات) التى لا تزال أثناء المعالجة.

29/3 يستخرج الماء من مجارى المياه السطحية لاستخدامه فى أغراض التبريد بالمصانع. والماء المستخدم فى التبريد لا يتلوث من هذه العملية ولا يختلط بمياه الصرف. والتغيير الوحيد الذى يحدث لهذا الماء هو ارتفاع درجة حرارته. ولذلك يكون من الأفضل دائماً فصل دورة التبريد بالمصانع عن الدفقات الأخرى للمياه فى نطاق المصنع لأنه من الأسهل معالجة مياه العادمة

عندما تكون عالية التركيز لتحقيق كفاءة أعلى من التنظيف من مياه عادمة مخففة، ولعدم تحميل محطات المعالجة في طريق التيار بمعدل أعلى غير ضرورى من التدفق.

30/3 لمجارى المياه السطحية قدرة طبيعية على التخلص من التلوث من خلال التأكسد. وفي حالة وجود القدر الكافى من الأكسجين بالمياه، مع الخلط الجيد لمياه العادمة، فإن حمل التلوث يقل بينما يتشتت مع التيار. وهذه القدرة الطبيعية تقلل آثار التلوث الناتج عن المواد العضوية بالصرف ولكن تبقى دائماً نسبة ضئيلة من المواد الملوثة بالمياه والتي يمكن أن تتراكم بفعل بعض الكائنات المائية. فإذا ازدادت هذه التراكمات فإن الماء يفقد تدريجياً محتواه من الأكسجين ويصبح غير ملائم لحياة الأسماك والكائنات الحية المائية الأخرى به وتصبح رائحته كريهة ونفاذة ومؤذية.

التخلص من النفايات:

31/3 الاستخدام النهائى الذى يعرض فى هذا القسم هو كوسيلة للتخلص من النفايات. وتستخدم مجارى المياه السطحية كوسائل للتخلص من النفايات السائلة والتي تتنوع ما بين صرف الفائض الزراعي والنفايات المنزلية السائلة (المجارى) والنفايات الصناعية السائلة. وتلقى النفايات الصلبة أيضاً فى مجارى المياه أو على جوانبها بالإضافة إلى جثث الحيوانات التي تظهر فى معظم المجارى المائية السطحية. وتعتبر المصارف وسيلة للتخلص من المياه الملوثة أو التي سبق استخدامها فى الأغراض المختلفة فى حين تعتبر مياه القنوات ونهر النيل مصادر للمياه النظيفة.

النفايات الزراعية:

32/3 تحتوى مياه الصرف الزراعي الفائض على الطمي والكيماويات الزراعية. وعادة يحدث التخلص من هذه المواد عن غير قصد. وترتبط أضرار كثيرة بتطهير قنوات الصرف وإزالة الحشائش للحفاظ على الري وكفاءة الصرف، وهى عملية مستمرة وتؤثر على المزارع المجاورة للمصارف وتحدث أثراً ضاراً كثيرة بسبب بقايا الكيماويات الزراعية مثل السماد الصناعي والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب. ويمكن أن تؤدي بقايا السماد الصناعي إلى زيادة نمو الطحالب المائية التي تسد القنوات والمصارف. أما بقايا مبيدات الآفات والأعشاب فتؤثر تأثيراً ضاراً بالكائنات الطبيعية ويمكن أن تتراكم فى الدورة الغذائية. وتؤدي زيادة

استخدامها اليالاعتیاد عليها فتصبح عديمة الأثر مما يؤدي بالتالى إلى الاحتیاج إلى المزيد منها للحصول على نفس النتائج أو إلى استخدام أنواع أخرى من الكیماویات مما یرفع التكاليف. وتؤدي زیادة استخدام هذه المواد إلى زیادة كمياتها بالمخازن مما یزید بالتالى من أخطار تسربها وانسكابها وإلى زیادة المخاطر البيئية الناتجة عن ذلك. وفى سوهاج یجرى حالياً استبدال المبيدات الصناعية بالأساليب البيولوجية التى سوف تقلل من احتمالات حدوث الآثار الضارة الناتجة عن الصرف الزراعي.

النفائات السائلة:

33/3 كما أشرنا من قبل، تستخدم بعض المناطق شبكة للصرف تحمل النفائات المنزلية السائلة إلى محطة للمعالجة. ويشكو الأهالي دائماً من الطفح المتكرر لشبكة الصرف بسبب سوء استخدامها حيث تلقى بها النفائات الصلبة. وتستخدم بعض المناطق الأخرى خزانات التحليل والبيارات التي يتم كسحها دورياً ونقل محتوياتها إلى مكان ملائم للتخلص منها. وهى عادة ما تلقى بالمجارى السطحية للمياه أو فى خنادق بالصحراء. وفى بعض الأحيان لا تجرى متابعة أماكن التخلص من الصرف الصحى وينتج عن هذا تراكم التلوث الذى يضر بالمياه بالجوفية فى حالة قربها من هذه المناطق. وقد لاحظنا بالفعل أن بعض المزارعين يطلبون من سائقي عربات الكسح التخلص من حمولاتهم فى المزارع لاستخدامها كسماد للتربة. وهذا من شأنه أن يسبب أضراراً كثيرة وخاصة للصحة. وتوجد بمقلب القمامة الجديد فى أخميم خزانات خاصة للتخلص من هذه النفائات السائلة. ويعتبر كسح النفائات السائلة وإلقاءها عشوائياً بمجارى المياه السطحية من العادات الشائعة فى كافة أنحاء مصر. ويمكن أن تنتج عن ذلك آثار بيئية ضارة وخاصة فى حالة التخلص من النفائات الصناعية الخطرة أو السامة و لا تنتشر هذه العادة فى سوهاج كثيراً بسبب الانخفاض النسبى لعدد المنشآت الصناعية بها.

34/3 يحتاج التعامل مع محتويات خزانات التحليل ومعالجتها إلى المزيد من التطوير والتحسين. وفى الوقت الراهن فإن النفائات التى تصل إلى هذه الخزانات تأتى من المصادر المنزلية أو الصناعية. وتحتوى النفائات الصناعية على مواد تعوق عملية المعالجة أو تقلل من فرص استخدام المياه أو الحمأة الناتجين عنها. وسوف يسمح هذا بإدارة ومعالجة أفضل على المدى البعيد ونطاق أوسع من الحلول الفنية. وإضافة إلى هذه المشكلات فإن استخدام خزانات التحليل يؤدي أيضاً إلى عدة مشكلات أخرى بسبب صغر حجم تلك الخزانات ورغبة من العامة فى تقليل عدد مرات كسحها وتفريغها. وكثيراً ما يكون التخلص من مخلفات المجارى بإفراغها فى الشوارع لتجنب امتلاء الخزانات سريعاً. ومخلفات المجارى شديدة التلوث وتؤذى كثيراً بيئة التخلص منها، إما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (وخاصة إذا كان التخلص منها فى مناطق للعب الأطفال).

النفائات الصلبة:

35/3 تلقى النفائات الصلبة أيضاً بالمجارى المائية السطحية إما عمداً أو بسبب قرب مقالب القمامة من تلك القنوات والمجارى السطحية.

36/3 يعتبر التخلص من النفائات الصلبة من القضايا الرئيسية بالنسبة للإدارة البيئية ويعرض لها بالتفصيل فى التقرير الخاص باستراتيجية إدارة النفائات الصلبة. ويؤدي إلقاء النفائات الصلبة فى المجارى المائية السطحية إلى مظهر غير لائق وإلى تلوث المياه وانخفاض جودتها بسبب تحلل تلك النفائات بها. ويؤدي ذلك أيضاً إلى انسداد القنوات والمصارف ونقاط استخراج واستخلاص المياه. ويؤثر وجود النفائات الصلبة أيضاً تأثيراً سلبياً على كل جهود حملات التوعية التى تهدف إلى منع التلوث البيئى.

نوعية المياه السطحية

37/3 تختلف جودة المياه السطحية اختلافاً كبيراً على امتداد مساحة المجارى والقنوات المائية السطحية وتتأثر وتأثراً مباشراً بكمية المياه والملوثات التى تصرف فيها وعليه فمن المتوقع أن تحدث هذه الاختلافات على أساس سنوى وذلك نتيجة لاختلاف معدلات تدفق المياه المنصرفة واختلاف الأنشطة الزراعية وفقاً للاحتياجات الموسمية. وبناء على ذلك فإن أخذ العينات من موقع واحد لا يعطينا إلا البيانات اللحظية الخاصة بهذا الموقع والمرتبطة بزمان أخذ العينة. ويعتقد أن بالإمكان الحصول على بيانات نافعة عن طريق أخذ عينات كثيفة للحصول على مجموعة بيانات لمؤشرات نوعية مياه نهر النيل وقنوات الرى الرئيسية على مدى زمنى طويل من أجل تحديد التغير فى عناصر المؤشرات بينما تتدفق المياه مع التيار.

المياه الجوفية:

38/3 تعد المياه الجوفية من الموارد الهامة بمحافظة سوهاج. ويمتد الخزان الجوفى فى جميع أنحاء المحافظة، وإن تراوحت عمقاً بين 1.5 متر إلى 5 أمتار تحت سطح الأرض. ويكون منسوب المياه الجوفية فى بعض المواقع مرتفعاً فيضّر ذلك بنوعية المياه وبالصرف (أنظر جدول 4- بملحق 2). وتتدفق المياه فى الخزان غالباً فى اتجاه الشمال. ولهذا الخزان الجوفى نفاذية عالية ومياهه عامة من نوعية جيدة وتصلح لأغراض الرى وللأغراض المنزلية. وتزداد

ملحية المياه باتجاه أطراف الوادي حيث يصبح الخزان مفتوحاً بسبب غيبة الطبقة الغطائية من طمي النيل، وتنتج الملحية أيضاً من إزالة التكوينات الرسوبية بفعل المياه.

39/3 تعد المياه الجوفية رسمياً صالحة للشرب في معظم المواقع بسوهاج، ولكن في جرجا ودار السلام يتعدي حمل المواد الصلبة المذابة في الماء معايير النوعية المقبولة. وينطبق هذا أيضاً على المياه الجوفية المستخرجة من أطراف الوادي. وتعتبر مياه الخزان الجوفي عسرة وتزداد طبيعتها العسرة كلما اتجهنا إلى أطراف الوادي.

40/3 وترجع قضايا نوعية المياه الضارة التي تنشأ عن استخدام المياه الجوفية إلى إجراءات الرقابة غير السليمة والمتعلقة بمواقع التخلص من النفايات وخاصة مواقع خزانات تحليل الصرف وملاصقتها لآبار استخراج المياه.

41/3 وتحدث الآثار الضارة للمياه الجوفية نتيجة لتلوثها بالميكروبات المعدية محلياً في عدد من القرى. ولا تؤخذ العينات لإجراء التحاليل الدورية من الآبار اليدوية الأهلية التي تمتد القرى. ولكن العينات المأخوذة تشير على ارتفاع الخطر المرتبط بالتلوث الميكروبي لتلك المصادر. وتكون المياه بالآبار العامة ذات جودة أفضل بسبب اتباع المعايير القياسية للعمق عند حفر هذه الآبار، ولكن ممارسات النظافة الصحية المرتبطة باستخدام الآبار تضع قيوداً وحدوداً على نوعية المياه.

42/3 وتستخرج المياه الجوفية أيضاً وتخلط بالمياه السطحية لتوزيعها بالشبكات الرئيسية للمياه. ووفقاً للمصادر الرسمية فإن جودة المياه بالشبكة الرئيسية تتوافق مع المعايير القياسية وترصد وتحلل دورياً للتأكد من تواصل جودتها. وتوفر مياه بنوعية كافية لمواجهة الطلب قد سبب نفسه آثاراً عكسية. ويوصف هذا في جزء لاحق (80/3) يتعلق بالملحية وتشبع التربة بالمياه

نوعية الهواء:

الجسيمات:

43/3 تعني المعالم المناخية والجغرافية لمحافظة سوهاج بأن حمل الهواء من الجسيمات الدقيقة مرتفع، نتيجة للرياح الصحراوية المحملة بالأتربة. وتستقر هذه الأتربة الطبيعية على الأسطح في جميع أنحاء المحافظة فتصبح مهياة لأن تكون مصدراً ثانوياً يزداد حدة بسبب أنظمة الطرق التي على الرغم من كون جزء كبير منها ممهداً، فإنها تضم أطوالاً غير ممهدة وأطوالاً مستوية كسرت وأكتافاً نزعت. وبالإضافة إلى ذلك فإن أسطح الطرق تكون أحياناً سيئة، وتحتاج إلى الصيانة. وتدل أنشطة البناء خاصة في المدن على سوء الرقابة على مواد البناء التي تتبعثر على الطرق خلال تحميلها وتفريغها. وتؤدي جميع هذه المصادر الشاردة بالإضافة إلى الانبعاثات الناتجة عن المصانع والمنازل والسيارات إلى زيادة حمل الجسيمات في الهواء. وبعد التركيز محلياً مرتفعاً.

الغازات:

44/3 تحدث انبعاثات الغازات من عدة مصادر مختلفة وتشمل على وجه الخصوص المصانع وعوادم السيارات والمنازل والمنشآت التجارية. وتحتوى هذه الانبعاثات على ثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والكربون والانبعاثات الهيدروكربونية. وتعتمد أنواع هذه الانبعاثات على نوع الوقود المستخدم والظروف المصاحبة لها. وتحتوى هذه الانبعاثات، حسب نوع الوقود وظروف التشغيل على مواد ملوثة أخرى مثل أنواع المواد العضوية المركبة والمعادن. ويحتوى الوقود المستخدم في العديد من المنشآت الصناعية على نسب عالية من الكبريت. ويستخدم هذا الوقود أيضاً بالمخابز التي تقع عادة بالقرب من المساكن. أمام في القرى فيستخدم الوقود الناتج عن النفايات المنزلية القابلة للاحتراق، والتي تشمل المواد البلاستيكية. وبناء عليه فإن الملوثات المحلية تحتوى على عدة أنواع من المواد العضوية المركبة.

الصناعة:

45/3 لا يعتمد اقتصاد المحافظة على الصناعة فى المقام الأول ولذلك فإن الانبعاثات الصناعية غير شاملة، ولكن أينما وجدت يصبح من المتوقع أن تزيد من تركيز المواد الملوثة المذكورة عن النسب الطبيعية. وتذكر قمائن الطوب كثيراً كمصدر للتلوث، حيث الانبعاثات قريباً من تلك المصانع غير محكمة ولكنها تصدر عامة من إرتفاعات المداخل مما يقلل من مستوى تأثيرها.

مصانع الطوب:

46/3 كثيراً ما تصنع كميات قليلة من الطوب وتتحرق فى "قمائن" أى فى كومة مبنية بأبعاد $3 \times 3 \times 3$ متر ويوقد عليها بالزيت. ويفوق الطوب المنتج من هذه الأفران فى صلابته وقوة تحمله الطوب الشمسى (اللبن). وقد اعتاد القرويون على استخدام مثل هذا النوع من الطوب. وعادة ما تبنى هذه القمائن بالقرب من مراكز القوى وتشكل مصدراً كبيراً للتلوث الذى يرجع أن يحتوى تركيزات عالية من الملوثات الضارة بالصحة مما يؤدي إلى التعرض القصير الأمد لملوثات يعتقد أنها تتعدى كثافتها المعايير الإرشادية وتأثير هذا المصدر لتلوث الهواء ملحوظ محلياً ولكن سرعان ما يتشتت الدخان فلا يعتبر مؤثراً بالنسبة لتلوث الهواء فى عموم المحافظة.

السيارات:

47/3 تؤدي انبعاثات السيارات إلى تولد تركيزات عالية من أول أكسيد الكربون وأكسيد النيتروجين الذى يتأكسد إلى ثاني أكسيد النيتروجين بفعل الطبقة المنخفضة من الأوزون. ولا يعتبر حجم المرور كافياً حالياً بحيث ينتج تركيزات غير مقبولة من هذه المواد الملوثة إلا فى المناطق المحصورة مثل الشوارع الضيقة بوسط المدن حيث ترتفع الكثافة المروية.

48/3 تعتبر معظم السيارات بالمحافظة قديمة ومستهلكة وتتولد عنها انبعاثات وعوادم ضارة. وبالإضافة إلى ذلك فإن معدل نمو ملكية السيارات يعتبر مرتفعاً (من المتوقع أن تقل الأرقام

المعلنة عن الأعداد الفعلية). ومن المتوقع أن تصبح انبعاثات السيارات قريباً عاملاً مؤثراً في نوعية الهواء.

التخلص من النفايات:

49/3 أنواع المخلفات المتولدة بالمحافظة هي كما يلي:

- النفايات المنزلية.
- نفايات الشوارع.
- النفايات الصناعية.
- النفايات التجارية.
- النفايات الطبية (من المستشفيات والعيادات والصيدليات وعيادات الأسنان).
- النفايات المؤسسية (من المكاتب الحكومية، والمدارس، وغيرها).
- نفايات الهدم والبناء.
- النفايات الزراعية.

50/3 النفايات السائلة مثل الصرف الصحي من المنازل والصرف الصناعي عولجت في الفقرتين (34/3)، (35/3).

51/3 الكميات التي تنتج بالمحافظة من كل نوع من الأنواع المذكورة من النفايات غير معروفة بدقة. ومع ذلك يمكن بناء على البيانات التي جمعت محلياً تقدير إجمالي النفايات الناتجة بالمحافظة بحوالى 1070 طناً يومياً تقسم إلى 373 طناً يومياً بالمناطق الحضرية و 697 طناً يومياً بالمناطق الريفية. وهذا يعادل 400000 طن سنوياً تحتاج إلى طرق ملائمة للتخلص منها. وعلى الرغم من عدم تطابق البيانات المتوفرة عن كمية النفايات الناتجة بالنسبة للفرد الواحد إلا أن هذه البيانات تعتبر كافية لدراسة النفايات الناتجة بالمحافظة.

52/3 تتنوع طرق التخلص من النفايات بالمحافظة ولكن عموماً تقوم كل مدينة بالمحافظة بجمع النفايات من الحاويات العامة بالشوارع ونقلها إلى مقالب القمامة. ومع ذلك تفشل هذه الأنظمة في جمع كل كميات النفايات ويتضح ذلك من الاختلاف بين كمية النفايات الناتجة والكمية التي

تجمع. ولا توجد أنظمة لجمع النفايات بالقرى على الرغم من أن 33 قرية قد أنشأت نظاماً رسمية لجمع المخلفات بها.

وتقل كميات النفايات بالقرى بسبب الممارسات التالية:

- إطعام بقايا الأطعمة للحيوانات والطيور.
- استخدام نفايات الورق والنفايات الأخرى القابلة للاشتعال كوقود للأفران بالمنازل.
- استخدام فضلات الحيوانات كوقود.
- استخدام نفايات الخضروات والحيوانات كسماد عضوى.

53/3 وما يتبقى من النفايات بعد ذلك يتخلص منه القرويون بإلقاءه فى أية مساحة فضاء ملائمة داخل القرية أو على جانبى الطريق.

54/3 تقع مقالب القمامة بدار السلام وأخميم وساقلة فى الصحراء شرق الأراضى الزراعية ويقع مقالب القمامة الخاص بمدينة جھينة فى الصحراء الغربية وتقع مقالب القمامة الخاصة بجرجا والمنشاه على الأراضى الواقعة على طول ضفاف نهر النيل والتي تكونت بفعل التغيرات فى تدفق مياه النيل بعد بناء السد العالى. وتستخدم القنوات القديمة المهجورة كمقالب للقمامة فى كل من سوهاج والمرأغة وطهطا وطما، والتي كانت تخصص لتخزين مياه الفيضان حتى يمكن استخدامها فى الرى فى موسم الجفاف، وقد تغير هذا الوضع بعد بناء السد العالى وتوفر مياه الرى طوال العام فأصبحت هذه القنوات غير لازمة. ويحتوى كل مقالب للقمامة على كمية من النفايات المحروقة. وعادة ما تقوم سيارات الكسح بالتخلص من محتوياتها من النفايات السائلة فى هذه المقالب أيضاً حيث تلقى بها فى حفر مخصصة لذلك أو تتخلص منها بخلطها فى النفايات الصلبة. والحفر الخاصة بالتخلص من النفايات السائلة تكون غير مبطنة ولا توفر الحماية الكافية للمياه الجوفية أو موارد المياه القريبة.

55/3 وقد قاربت مقالب القمامة بكل من سوهاج والبلينا وجرجا والمنشاه من الامتلاء وسوف تحتاج هذه المدن إلى مقالب بديلة فى وقت قريب.

56/3 تجمع النفايات الطبية ويتخلص منها مع النفايات المنزلية. وتعتبر كميات النفايات الطبية قليلة بالمقارنة بالنفايات المنزلية وتصل إلى ما تقدر بحوالى 500 كج يومياً. ومع ذلك فإن هذه

الكمية تسبب خطراً كبيراً وخاصة أنها تتعرض لنفس القدر من التلقيط مثل نفايات المحليات. وهذه النسبة لا تشمل نفايات المستشفيات والتي تقدر بحوالى كيلو جرام واحد لكل سرير يومياً. ويمكن تقدير إجمالي النفايات الناتجة عن المستشفيات بحوالى 2 طن يومياً. وعموماً لا يتم فصل النفايات الطبية عن النفايات العادية على الرغم من أن بعض المراكز (مثل دار السلام على وجه الخصوص) تقوم بجمع النفايات الطبية والتخلص منها على حدة.

57/3 وتتولد أيضاً كميات مختلفة من النفايات المؤسسية والتجارية، مثلاً من المكاتب والمدارس والفنادق. ونفايات الفنادق سوف تشمل أيضاً بقايا الطعام من المطابخ. وعدد الفنادق قليل ولا ينتظر أن تزيد النفايات الناشئة عنها على حوالى 0.25 طن يومياً.

58/3 تستخدم معظم النفايات الصناعية كمواد خام فى العمليات الصناعية الأخرى.

59/3 يفاد بأن التخلص من مخلفات المذبح مثل الدماء والأمعاء يكون بإلقائها فى مقالب القمامة، وتصل الكمية التقديرية لها إلى حوالى 1.5 طن يومياً. وتمثل جثث الحيوانات مشكلة كبيرة (بما فى ذلك الحيوانات التى تنفق فى حوادث الطرق) حيث يكون التخلص منها بإلقائها فى مجارى المياه السطحية.

60/3 تطورت أنظمة إدارة النفايات الصلبة فى سوهاج من خلال بعض التخطيط، ومع ذلك تبقى هناك بعض العيوب فى التخطيط وهذا يعنى أن النفايات لا تدار دائماً بكفاءة. والقضايا الأساسية التى تحتاج حلاً هي:

- فصل النفايات الطبية والتخلص منها.
- تحديد مواقع لمقالب القمامة.
- الاهتمام بالتطورات الجديدة والمقترحة.
- التخلص المجمع من النفايات الصلبة والسائلة.
- كفاءة سيارات جمع القمامة.

الأراضى الملوثة:

61/3 تعد الأراضى ملوثة إذا هى لم تعد بالجودة الكافية التى تصلح معها للاستخدام الطبيعى لها. ويرتبط هذا الوضع خاصة مع الاستخدامات السابقة للأراضى فى الأغراض الصناعية

الملوثة أو للتخلص من النفايات أو كنتيجة للانسكابات أو التبوير. وبالنسبة للأراضي الزراعية يحدث التلوث بها نتيجة لزيادة ملحية تربتها.

62/3 لا يوجد بسوهاج إلا عدد قليل من المنشآت الصناعية وبالتالي تتخفض نسبة الأراضي التي تبور بسبب استخدامها في الأغراض الصناعية. وفي الوقت الحالي فإن المنشآت الصناعية الرئيسية تقع في مناطق تشغلها هذه المنشآت منذ فترة زمنية كبيرة أو في مواقع جديدة مخصصة لذلك. ولم يحدث حتى الآن إغلاق أية منشأة صناعية بسبب ما ينتج عنها من تلوث للأراضي. وقد تقع حالات إزالة (وإخلاء)، ولكن ذلك لا يحدث بسبب تلوث الأراضي، وإنما للتواجد البدني.

63/3 ومن المفهوم أنه في بعض المواقع كانت النفايات تستخدم في ردم القنوات غير المستخدمة والتي استغلت بعد ردمها للبناء. ومن المرجح أن ممارس حرق النفايات تؤدي إلى تقليل ما يحدث للتربة من هبوط بعد استقرار الرديم ولكن هذا لا يزيل المخاطر تماماً. وليس معروفاً إذا ما كانت قد نشأت مشكلات عن ذلك للآن، أو حتى المدى الذي قد وصلت إليه تلك الممارسات وأية آثار خلفتها.

64/3 ويمكن أن يحدث التلوث بالأراضي أيضاً نتيجة لانسكاب المواد الملوثة أو السامة عليها أو تسربها إليها خلال عمليات نقل وتخزين تلك المواد. وبالنسبة لسوهاج يحدث هذا النوع من التلوث بصورة رئيسية نتيجة لما يتم تخزينه مركزياً من الكيماويات الزراعية وما في ذلك من خطر تخزين كميات من مواد تتأثر بالحريق، وبالتالي تلف العبوات. ويرتبط أكبر الخطر بالمبيدات وحيث تتطوى مكافحة النيران على استخدام مياه الإطفاء. وفي حالة الاحتراق التام لهذه المواد الكيماوية تقل خطورة تلوث الأراضي.

65/3 وخطورة تلوث الأراضي بسبب تخزين الزيوت أو الوقود تحت سطح الأرض هي أيضاً واضحة. فعلى سبيل المثال تستخدم جميع محطات الوقود تقريباً خزانات تحت سطح الأرض قريبة جداً من الأراضي الزراعية.

66/3 وفي محتوى النقل، تشكل حوادث سيارات نقل السوائل خطراً على تلوث الأراضي. ويمكن الحد من هذا الخطر عن طريق تقليل كمية السوائل التي تنقل. والمناطق الرئيسية الأجدر بالاهتمام هنا هي تلك القريبة من الطرق الرئيسية السريعة.

الضوضاء:

67/3 يمكن تقسيم المشكلات الناتجة عن الضوضاء أساساً إلى نوعين وهما، المشكلات الناتجة عن التعرض إلى مستويات عالية من الضوضاء لفترات طويلة من الوقت (وعادة ما يحدث ذلك فى مواقع العمل) والتي قد ينتج عنها فقدان السمع، والمشكلات الناتجة عن الضوضاء المقلقة بالبيئة المحيطة والتي تسبب مضايقات للأهالى فى ظروف حياتهم اليومية وتنقص الجودة البيئية. ويمكن أن تؤثر الضوضاء البيئية على أنماط النوم وبالتالي تزيد من مستويات الإجهاد لدى السكان الذين يتعرضون لها، ويمكن أن تكون لها آثار مباشرة على المرافق التعليمية والصحية.

68/3 وقد تأتى الضوضاء البيئية من ضوضاء محيط المصانع، وقد تكون مصدر انشغال خاص عندما تقترب التنمية السكانية من المناطق الصناعية. ومن المتوقع أن تؤثر الضوضاء الناتجة عن النقل على عدد كبير من الأفراد المعرضين لمصادر ضوضاء النقل على الطرق أو السكك الحديدية. وتحدث المشاكل خاصة فى وجود تضارب بين معدل نمو أعداد السيارات ومعدل نمو سعة تحمل شبكات الطرق أو بناء المساكن بالقرب من شبكات الطرق الرئيسية. وكلما زادت الاختناقات بالطرق والشوارع ازداد مستوى الضوضاء وخاصة مع أساليب قيادة السيارات فى مصر. ولا تشكل الضوضاء الناتجة عن السيارات مشكلة حالية فى محافظة سوهاج ولكن من المتوقع أن تزداد هذه المشكلة مع التزايد المستمر لعدد السكان والسيارات بالمحافظة.

69/3 ومن المشكلات الناتجة عن الضوضاء تلك التى تنشأ عن الزحام الزائد، وإن بدأ سكان المناطق الحضرية ينتبهون إلى الضوضاء التى يحدثها جيرانهم. ويعكس تعبیر المنتفعين الرئيسيين هنا اتجاهين متضادين تماماً ويأتى أحدهما عن خشية تصنت الجيران مما يدفعهم إلى رفع أصوات أجهزة التلفزيون والراديو حتى لا يسمع الجيران أحاديثهم الخاصة. ويعبر الاتجاه الآخر عن الانزعاج من ضوضاء الأنشطة المجاورة، وخاصة تلك الصادرة عن الورش الصغيرة والمقاهي.

عدم توفر الأراضي:

70/3 فسر هذا القسم من التقرير بأنه يغطي المشكلات المتعلقة بالتعدي العمراني والصناعي على الأراضي الزراعية، وفقد الأراضي نتيجة التملح أو الاحتفاظ (الاكتظاظ) بالمياه.

الزحف العمراني:

71/3 يقدر معدل النمو السكاني في سوهاج بحوالي 2.7% وفقا لاحصائيات عام 1994 وهذا يعني انه سيكون هناك احتياج إلى عشرة آلاف وحدة سكنية جديدة سنويا لاستيعاب العائلات الجديدة. وعلى الرغم من بناء عدد من المساكن الجديدة في المناطق المستصلحة حديثا لخدمة الأراضي الزراعية الجديدة، إلا أن بناء بعض المساكن سيستمر لا محالة على أطراف المدن والقرى القائمة والتي سوف تتعدي على الأراضي الزراعية. وأرقام النمو السكاني غير مصنفة تماما بما يكفي للحصول على المعلومات التفصيلية عن المواقع التي يرجع أن تتعرض لذلك. ومن المفترض، على كل حال أن المدن القائمة حاليا سوف تواجه نموا سكاني يعادل على الأقل متوسط النمو السكاني بالمحافظة.

72/3 من الواضح أن السياسة الحالية التي تهدف إلى أن التنمية الجديدة في المناطق الصحراوية تقلص اقتناص الأراضي الزراعية إلى الحد الأدنى. ومع ذلك، فإن التنمية في الوقت الحالي تبدو كأنها تسير بالقطعة، وبدون رؤية لكل حالة على حدة بدون خطة واضحة لتوفير خدمات البنية الأساسية المساندة إلا بالتخطيط لتنمية إضافية. وعلى الرغم من أن هذا يمكن أن يوفر فوائد بعيدة المدى، إلا أنه سيؤدي على المدى القريب إلى وقوع أعمال التنمية العشوائية حيث يكافح الأفراد لتوفير المرافق المساندة، أو أن تقع التنمية المؤقتة بطول الأروقة المفتوحة.

73/3 ومن الواضح أن بعض الوحدات الصناعية قد صممت بقدر إمكانيات المحافظة ككل. وكمثال، فإن مصنع السكر بجرجا قادر على تصنيع جميع محصول المحافظة من قصب السكر. وعلى الرغم من أن هذا يسمح باقتصاديات عالية، فإن مثل هذه الوحدات الكبرى تشوه التنمية المحلية وتوفير الخدمات. ويمكن أن تكون لهذا الخلل أصداءه وعواقبه في جميع أنحاء

المحافظة ويصبح من الصعب حلها إلا على المستوى الإقليمي حيث يضطر الأهالي إلى طلب المساعدة من الجهات خارج بيئتهم المباشرة، مما يرجع احتمال فرض الحلول عليهم.

74/3 يجب ان يتوافق إنشاء المصانع مع المتطلبات المحلية وان يتم تخطيطها بحيث تنتج سلعاً يمكن تصديرها وأن توفر فرصاً متوازنة للعمل وان تدعم البنية الأساسية وتنمية المجتمع (المدارس وبناء المساكن الإضافية والرعاية الطبية .. إلخ) ومتطلبات النقل، بمنهج استدامة.

75/3 والصناعة التي تدعم المتطلبات المحلية ليست محصنة ضد القضايا الموقعية وخصوصاً عندما تنمو التطورات الصغرى فيكون فعلها أكبر وأكبر على الجيران، فتنمية تكون ربما بداية قد تواءمت مع الموقع يمكن تصبح سريعاً جاراً شيئاً إذا فاق الطلب النمو المستدام.

76/3 ويمكن للمحافظة أن ترشد إلى حلول هذه المشكلات من خلال تطبيق سياسة شاملة ولكن تنفيذ السياسة أفضل حين يجرى على المستوى المحلى لضمان استيعاب المشكلات المحلية المحددة على نحو يحقق المساواة.

التملح بالمياه:

77/3 وهو من المشكلات الهامة للغاية في سوهاج، حيث تعتمد المحافظة في دخلها الاقتصادي على الزراعة بصورة شبه تامة. ويحدث التملح حيثما يكون الفاقد بالبحر على نحو تكون معه محصلة سريان الماء بالتربة السطحية متجهة إلى أعلى حاملة معها الأملاح المذابة إلى القمة. وتزداد هذه المشكلة في حالة احتواء المياه على نسبة عالية من المواد الصلبة المذابة التي تصبح مصدراً يمد الأرض بالأملاح، بالإضافة إلى المواد الصلبة التي تستخلص من التربة المحلية. وإحدى الطرق لتقليل ملحية التربة هي زيادة إضافة المياه بحيث يتحول اتجاه سريان المياه إلى أسفل مما يكون له فعل الترشيح أو الترويق الذي يؤدي إلى حمل الأملاح إلى أسفل بعيداً عن منطقة الجذور. ولكن من عيوب هذا الأسلوب أنه يحمل المواد الغذائية أيضاً بعيداً عن منطقة الجذور مما يزيد من الإحتياج إلى الأسمدة لدعم إنتاج المحصول. وعندما يكون مستوى المياه الجوفية مرتفعاً تقل القدرة على الترشيح أو الترويق. وعندما تتغير معدلات نفاذية طبقة التربة تحت السطحية تتراكم الأملاح وقد تتكون طبقة أغوار صلبة، بما يزيد فرصة التلف. وفي مناطق النفاذية المنخفضة، وعند إضافة المياه إلى التربة بمعدل يفوق قدرتها على الصرف، يحدث التشبع واحتجاز المياه ثم التملح.

78/3 جاء التغير فى الطبيعة الهيدرولوجية لوادي النيل نتيجة لبناء وتشغيل السد العالى ملحوظا ولم تعد الممارسات الماضية المستدامة فى الزراعة والرى، بعد مناسبة. ومن الهام مع أية حلول تحدد بأنها ملائمة فى مشكلات التملح واحتجاز المياه أن تكون حلولاً فى حدود المدى القريب والبعيد، وأن تكون قريبة وبعيدة المدى وأن تراعى الأنظمة الهيدرولوجية لكل من الرواسب السطحية والخزان الجوفى.

الصحة البشرية:

79/3 تعتبر الحالة الصحية فى عديد من جوانبها انعكاسها للبيئة. والصحة تأتى نتيجة للتفاعلات بين الناس وكافة العوامل فى بيئاتهم المادية والإجتماعية والثقافية والسياسية. وتتكون البيئة المادية من كل من البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتنشأ من الظروف الطبيعية والكيميائية والبيولوجية داخل المنزل والعمل والجيرة. وتشمل البيئة الإجتماعية جوانب عديدة مثل توفر الرعاية الصحية ومستوى التنمية، ولكليهما بالتالى ارتباط بتوفر المياه الصالحة والنظافة الصحية.

80/3 وتزداد القناعة بأن صحة السكان معرضة للأخطار البيئية وأخطار التلوث على الرغم من أن التفاعلات ليست واضحة تماما وأن الروابط المباشرة صعبة التأكيد. ويرتبط انتشار الأمراض بالدول والأقاليم النامية بسوء التغذية وعدم كفاية خدمات الإمداد بالمياه والصرف الصحى والممارسات الخاطئة فى النظافة الصحية والازدحام فى ظروف العيش وقلة التغطية فى التحصين والمناعة ومقاومة ناقلات الأمراض للمبيدات وتعتبر الأمراض المحمولة بالمياه من المسببات الرئيسية لوفيات الأطفال. وعلى الرغم من تعقد العلاقات بين الصحة والتنمية والبيئة، إلا أنه يمكن ربط الصحة مباشرة بالثروة. والثروة هنا ليست الدخل فقط وإنما أيضاً توفر الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الأخرى. والأمم الأكثر ثراء، يتمتع المواطنون الأكثر تمايزاً فيها خاصة بأفضل الصحة والعافية. ويحظى أكثر المواطنين ثراء بقدر أكبر من الاهتمام الطبى وطعامهم أعلى قيمة غذائية وتدخينهم أقل ولديهم الفرصة للعيش بعيداً عن مصادر التدهور البيئى. وعلى العكس من ذلك، فإن الفقر ومظاهر الحرمان الأخرى يمكن أن ترتبط بسوء الصحة والوفاة المبكرة. إن سوء التغذية وسوء حالة النظافة الصحية العامة

ونقص المياه الصالحة وعدم كفاية المأوى والمسكن، والأمية تسهم جميعاً في المرض وسوء الصحة.

الأكثر تأثراً:

81/3 النساء والأطفال وكبار السن هم على وجه الخصوص الأكثر تأثراً بالأخطاء المرتبطة بالتدهور البيئي وضعف المستويات المعيشية والفقر ونقص التعليم والتفرقة في الممارسات الاقتصادية والاجتماعية والزواج المبكر والحمل المتكرر. ويمكن أن تستخدم مؤشرات الحالة العامة في قياس الأهمية النسبية لهذه الآثار. وتتراوح المؤشرات بين الاقتصادية، والصحية خاصة وتلك المرتبطة بالأهالي. فعلى سبيل المثال، هناك إجمالي الناتج القومي المنفق على الصحة والنسبة المئوية للسكان الذين تنهياً لهم المياه الصالحة أو الذين يتلقون التطعيمات، وهناك أيضاً معدل وفيات الأطفال ومعدلات الأمية والمتوسطات العمرية. وتصل نسبة الإنفاق على الصحة من إجمالي الناتج المحلي في مصر إلى حوالي 5% ولكن المؤشرات الأخرى توحى بأن هذه النسبة لم تصرف بكفاءة، ويظهر ذلك واضحاً خاصة من ارتفاع معدلات وفيات الأطفال. وقد سجلت سوهاج على الأخص زيادة تصل إلى 38% عن متوسط معدلات وفيات الأطفال في مصر كلها.

82/3 تكون الإحصائيات الصحية أكثر إفادة ودلالة إذا أسست على معدلات الظهور، ومن أجل إيضاح الاتجاهات تكون المعدلات المرتبطة بالعمر مناسبة. ولكن هذه البيانات لا تجمع دورياً في سوهاج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تلك البيانات المتاحة تعاني، على الأرجح، من النقص. وكثير من الأمراض المعدية تكون مرتبطة بالمياه ويمكن تصنيفها تبعاً للأوجه البيئية التي يمكن للتدخل البشري تغييرها، وتشير الدلائل في سوهاج إلى أن الحالة الصحية للأهالي في تحسن، بينما لم يزل هناك مجال لتحقيق تحسن أكبر.

83/3 ومن الهام في تناول احتياجات المجموعات الأقل تحصناً (والأكثر تأثراً بالتالي) في تنفيذ التحسينات، النظر في توفير ما يكفي من الطعام والماء والمأوى والصحة والمعرفة والمهارات في ضوء الموارد التي تدعم الحياة. ومن المهم التعرف على حقيقة أنه في محاولة توفير هذه الاحتياجات الأساسية لابد من إدراك احتياجات المحرومين الذين يلزم أن يتلقوا الاهتمام وأن توفر الموارد لابد أن يصل إلى أفقر الفقراء وإلى أكثر القطاعات المحرومة في

المجتمع. وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف فإن من الضروري تشجيع مساهمة كافة مجموعات المنتفعين.

توفر الرعاية الصحية:

84/3 أحد دلائل الصحة العامة هو توفر الرعاية الصحية. وهناك عدد كبير من مرافق الرعاية الصحية الأولية في كافة أنحاء مصر تخدم أعداداً كبيرة من السكان. ولكن في المناطق الريفية توجد وحدة رعاية صحية لكل 11 ألف نسمة. وعلى الرغم من زيادة أعداد الأفراد لكل وحدة صحية بالمناطق الحضرية (22 إلى 26 ألف نسمة) إلا أن الرعاية الصحية تتوفر لهم بصورة أسهل مما يحدث في المناطق الريفية بسبب قربهم من الوحدات الصحية وعدم احتياجهم إلى قطع مسافات طويلة للوصول إليها. وتصل الأعداد التي تخدمها الوحدات الصحية في سوهاج إلى 10892 في المناطق الريفية و 18802 في المناطق الحضرية.

85/3 وعلى الرغم من أعداد السكان الذين تخدمهم مرافق الرعاية الصحية إلا أن تغطية التطعيم، وفق التقارير تعتبر جيدة.

86/3 يبين الجدول (5) بالملحق (2) تسجيلات الصحة العامة للأهالي في سوهاج، حسب التقارير ومقارنة معدلات وفيات الأطفال توضح انخفاضاً كبيراً منذ عام 1986، ولكن البيانات تعاني من النقص، والمعدلات المصححة رغم أنها لا تظهر انخفاضاً إلا أنها قاصرة إذا قورنت مع الإحصائيات القومية والدولية.

معدل وفيات الأطفال (لكل 1000)		وفيات الأطفال		محافظة سوهاج			
الحضر		الريف		الحضر		الريف	
ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
53	53	87	79	2372	2270	1229	1055
29	32	41	46	1101	1276	520	582

87/3 وتشير البيانات الخاصة بحالات الإسهال عند الأطفال إلى انخفاضها في الآونة الأخيرة. وتشير بيانات عام 1994/1993 مع ذلك إلى زيادة هذه الحالات على الرغم من استمرار معدلها في الانخفاض الكبير. ويقلل التدخل الطبي من شدة هجوم المرض ومن احتمال تكراره وهي فوائد إضافية لا توضحها البيانات. ويعتبر الالتهاب الحاد للجهاز التنفسي من الأمراض الشائعة ويمكن أن يكون ذلك بسبب زيادة الكثافة السكانية. ولا يعتبر التلوث الناتج عن المنشآت الصناعية وعوادم السيارات من المسببات لهذا المرض على الرغم من أنه يمكن أن يزيد حدة أعراضه، ولكنها ربما تكون عوامل محلية.

88/3 تحدث الإصابات الطفيلية ولكن حالات وقوعها أظهرت انخفاضاً في الآونة الأخيرة بسبب إجراءات مكافحة. وقد انخفضت حالات الإصابة بمرض البلهارسيا عند أطفال المدارس من نحو 13% عام 1989 إلى نحو 6.5% بحلول عام 1993. أما بالنسبة لدودة الأسكارس فلم تنخفض معدلات الإصابة بها انخفاضاً كبيراً ولكنه يبقى ملحوظاً. وأما بالنسبة للانكلستوما فيبدو أن الانخفاض قد توقف لزمناً وهو ما يوحي بضرورة تصعيد مكافحة أو تغيير الظروف والعادات المعيشية تغييراً كبيراً من أجل خفض معدل الإصابة.

89/3 من القضايا المحددة المتصلة بنوعية المياه والمتعلقة بالمواقع ما يظهر من تركيزات عالية للمنجيز في بعض مصادر المياه الجوفية فتسبب مرض تضخم الغدة الدرقية. ويعالج هذا بإضافة ملح أيوديد البوتاسيوم. ويطبق هذا الإجراء للمكافحة على المستوى القومي.

توفير الخدمات:

90/3 تتوفر إمدادات مياه الشرب لدى نسبة كبيرة من سكان المناطق الحضرية في سوهاج. وتقل هذه النسبة في المناطق الريفية. وتعتبر المياه في الشبكة الرئيسية عامة ذات نوعية جيدة. ولكن هذه الجودة غير مؤكدة بالنسبة لمياه الآبار، والآبار التي تحفر يدوياً في القرى توفر مدداً من مياه ملوثة. ويمكن أن يكون مصدر التلوث في المستويات تحت - السطحية أو بسبب نقص النظافة الصحية عند رأس المضخة.

91/3 وتعتبر حالة الصرف الصحى مماثلة من حيث إيصال سكان المناطق الحضرية بها أو أن النفايات بشبكة الصرف الصحى تنتقل إلى خزانات يمكن إفراغها بانتظام (وإن لم تتوفر لها الصيانة الكافية). وفى المناطق الريفية يمكن أن تجمع المخلفات الصحية بواسطة سيارات الكسح التى تنقلها إلى حيث تتخلص منها. والبيارات (خزانات التحلل) هى الوسيلة الغالبة عادة فى التجميع، ولكنها لا تفرغ بانتظام، مما يؤدي إلى تلوث الأرض وأهم من ذلك المياه. وعلى الرغم من ذلك فهناك نسبة من المجتمع الريفي لا تتوفر لديها أية مرافق للصرف الصحى. ويوضح جدول (9) بالملحق (2) أن حوالى 2% من المنازل لا تخدمها أنظمة للصرف الصحى. ويمكن أن يكون هذا الرقم مشوهاً وإنما وجد إسكان غير قانوني (عشوائى). ويقوم الأفراد فى هذه المناطق باستخدام بدائل وحلول أخرى، فيقوم الرجال فى غيبة أنظمة الصحى، باستخدام مرافق الصرف الصحى بالمساجد بينما يرجح أن يستخدم النساء حظائر الماشية أو الحقول، وأما الأطفال فيستخدمون الشوارع أو الحقول.

سوء التغذية:

95/3 هناك دلائل لسوء التغذية فى سوهاج بما لا يؤثر فقط على سهولة تعرض الأفراد للأمراض، وإنما بما يمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة حدة الأعراض وفترة التشافى وإنقاص فاعلية الأدوية وزيادة معدل تكرار المرض.

الازدحام الزائد:

96/3 يحدث الازدحام والتكدس الزائد فى المناطق الريفية فى المنازل والمناطق التى بها مدارس وفى الأبنية القديمة وفى المدرسة.

الباب الرابع المستقبل

تأثيرات التنمية المقترحة:

1/4 المعالم الرئيسية للنظر في هذا القسم هي التي سوف تظهر نتيجة للنمو السكاني في سوهاج والتغيرات التي سوف تحدث نتيجة لهذا النمو مثل تفتت الأراضي والتغيرات المخططة والمقترحة في الخطة الاستراتيجية والمصممة لمواجهة الضغوط السكانية والطلب على الخدمات والنمو الصناعي والمطالب الزراعية.

2/4 يمكن اعتبار وقوع التأثيرات نتيجة لعدة مسارات (سيناريوهات)، وهي:

- عدم التحرك — أدنى تحرك — تنفيذ الخطة الاستراتيجية الأساسية.
- تنفيذ الخطة الاستراتيجية بالارتباط مع تنفيذ خطة العمل البيئي.

عدم التحرك:

3/4 في هذا السيناريو يستمر النمو السكاني بنفس معدلاته السابقة. وبدون نمو مكافئ في البنية الأساسية المدعمة يكون من السهل التنبؤ بحالة من الحمل الزائد تظهر سريعاً وتكون قضايا المياه الملوثة وإدارة النفايات محل اهتمام وانشغال خاص. وسوف تصبح محطة معالجة مياه الصرف في سوهاج غير قادرة على مجابهة الحمل الذي تفرضه الاستعمالات المنزلية الأضخم التي تفرغ في شبكة تجمع المجارى وتفرغ بالتالى كميات هائلة من مياه العادمة غير المعالجة في المجارى المائية وتبدأ نقاط التغذية بالتأثر وخاصة في المناطق التي تقترب فيها نقاط الإفرار (المياه العادمة) كثيراً من نقاط التغذية (لمياه الشرب). ومع تزايد التلوث فإنه (في النهاية) سوف يفوق السعة الاستيعابية الطبيعية لمجارى المياه السطحية وتغدو المياه عاجزة عن توفير أسباب البقاء لأى نوع من الحياة. وعند الوصول الى هذا الحمل الحرج من التلوث فإن المياه السطحية تحتاج الى درجة كبيرة من التنظيف لاستعادة نوعيتها السابقة.

4/4 وسوف تؤدي مياه الصرف الرديئة بالإضافة الى الحمأة المتزايدة الى عدم المقدرة على إدارة محطة المعالجة إدارة جيدة مما سيؤدي تدريجياً الى عدم قدرة المحطة على أداء وظيفتها.

5/4 وفي الوقت الراهن يصل حجم النفايات الناتجة في المحافظة الى حوالى 300 ألف طن سنوياً، وهي كمية من الصعب التعامل معها بكفاءة في ظل النظام الحالى. وإذا وضعنا في الاعتبار معدل تولد النفايات بالنسبة للفرد في اليوم (0.25 كيلو جرام / فرد/ يوم – مسودة تقرير استراتيجية إدارة المخلفات الصلبة لمحافظة سوهاج) في ظل معدل زيادة سكانية يصل الى 2.7% سنوياً، سوف يصل حجم النفايات المتولدة بحلول عام 2000 الى 310 ألف طن سنوياً والتي سوف يجب التخلص منها بأساليب آمنة.

6/4 ومع التزايد السكاني المستمر سوف تنهار إدارة النفايات تدريجياً الى الحد الذي تفشل عنده المجهودات الحالية. فعلى سبيل المثال فإن الممارسة الريفية لاستخدام النفايات كوقود لأفران الخبيز عند المنسوب الحالي للسكان والمنازل تواكب المتغيرات ولكن إذا تزايد عدد السكان وثبت عدد المنازل فإن هذه الطريقة للتخلص في النفايات سوف تصبح غير كافية للمواكبة وحرق النفايات يؤدي الى تلوث الهواء (كما هو الحال الآن حيث تستخدم النفايات كوقود في الطهي ولكن دون نفع).

أدنى تحرك:

7/4 يفترض هذا السيناريو أن السياسات الحالية المستخدمة لإدارة المياه والنفايات سوف تمتد لتحافظ على مستويات الخدمة الحالية. ومع ذلك فمن المحتمل أن يؤدي معدل تزايد السكان الى وضع ضغوط على أنظمة مكافحة التلوث أكبر مما يمكن لمنهج أدنى تحرك التعامل معه. وهذا بالفعل ما أقرته الخطة الاستراتيجية التي تحدد الحاجة الى التنمية الفعالة.

تنفيذ الخطة الاستراتيجية الأساسية:

8/4 تقر الخطة الاستراتيجية الاحتياج الى الحد من التلوث للتعامل مع ضغوط التنمية المتزايدة، وتحدد عدداً من العناصر الرئيسية والشروط الواجب اتباعها والتي تخلق مسافة (عازلة) بين التلوث والمعرضين الحساسين له، مما يقلل مستويات التأثير. فعلى سبيل المثال أقيمت مدينة صناعية جديدة تضم العديد من الصناعات الرئيسية. ومن حيث المبدأ فإن الفصل بين الصناعة وبين مراكز التجمع السكاني الرئيسية هو أمر محمود على الرغم من ضرورة عمل الترتيبات اللازمة لانتقال القوى العاملة الى المنطقة الصناعية الجديدة. ولا توجد معايير واضحة لتحديد أنواع الصناعات التي يمكن ان تلائم المنطقة الصناعية الجديدة على الرغم من وجود رغبة واضحة في تقليل الصناعات الملوثة الى أدنى حد ممكن ولكن الضغوط الاقتصادية قد تؤثر على ذلك سلباً. ويوجد أيضاً بالقرب من المنطقة الصناعية الجديدة منشآت أخرى تشمل مصنع ألبان لإنتاج اللبن والزبادى ومدرسة. وتطل على المنطقة الصناعية منطقة سياحية جديدة هي حي الكوثر وتقع على الهضبة الجيرية ويقابلها مشهد خلّاب لسهل النيل. وعلى 5 كيلو مترات يقع مقلب القمامة الجديد والذي توجد به مرافق للتخلص من النفايات الصلبة والسائلة.

9/4 وفي كل حالة كانت التنمية تنشأ كمحاولة لتقليل اثار التلوث الناتج عن الصناعات السيئة المجاورة ومرافق التخلص من المخلفات. ولكن عند إقامة المناطق الصناعية الجديدة خارج المناطق السكنية سيكون من الضروري دعم البنية الأساسية بها بما في ذلك إنشاء الطرق وإيصال الكهرباء والمياه وربط المنطقة بشبكة الصرف الصحي إيجاد نظام إدارة لجمع المخلفات والتخلص منها. وفي الوقت الراهن لا تتمتع المنطقة الصناعية الجديدة بالكوثر بمرافق لمعالجة مياه الصرف. وعليه سيكون من الضروري إنشاء مرافق لمعالجة الصرف بالموقع بالنسبة للصناعات الجديدة حتي لا تؤدي بمياه الصرف الى التلوث. ومن المقترح إعداد مجموعة من المعايير الإرشادية يمكن على أساسها التعامل مع أصحاب المنشآت الصناعية. وتحتاج الإرشادات للانتباه خاصة لتلوث الهواء حيث أن انتشار تلك الملوثات

الناتجة عن المداخل المرتفعة بالمصانع يمكن أن يؤثر تأثيراً ضاراً على مدينة الكوثر، تحت بعض الظروف الجوية.

10/4 وبين أعمال التنمية الرئيسية الأخرى المقترحة فى الخطة الاستراتيجية.

- إنشاء طرق بين سوهاج والغردقة.
- إنشاء 8 مناطق سكنية جديدة.
- التوسع الصناعى.
- إقامة محطة إمداد بالكهرباء.
- إمدادات المياه.
- تجميع المجارى.

11/4 وكل من أعمال التنمية هذه مفصل فى الخطة الاستراتيجية. ومن الواضح أن هذه الخطط توجد فى الوقت الراهن كإطار فقط. ولكن الخطط تنطوى على اثار بيئية. وعليه يجب تطويرها مع مراعاة إجراء دراسات تقييم الأثر البيئى (وفق القانون 1994/4). وإذا أجريت هذه الدراسات فى توافق خطة العمل البيئى فإن تنمية مستدامة تحظى بالدعم الدولى سوف تكون الحسيلة.

تنفيذ الخطة الاستراتيجية بالارتباط مع تنفيذ خطة العمل البيئى:

12/4 طريق بين سوهاج والغردقة يعود بفوائد على سوهاج لعدة اسباب. فهو يفتح ممر نقل هاماً يوفر مسلكاً للبضائع الصناعية ويسهل التجارة ويحسن الاتصالات. ويمكن على وجه الخصوص أن يوفر وسيلة للسائحين لزيارة كل من الآثار القديمة فى الأقصر وأسوان ومنطقة البحر الأحمر فى رحلة سياحية واحدة. وعلى كل ، يجب تخطيط الطريق بعناية جيدة لضمان مراعاة القضايا الرئيسية التالية:

- مخيم وتسهيلات (مرافق) لعمل الإنشاء.
- البناء الشريطى غير المحكوم والتنمية المخالفة (العشوائية).
- التأثيرات على نوعية الهواء والضوضاء والتخلص من النفايات.
- التأثيرات على مجموعات الحياة البرية.
- نقل الوقود.
- توفير محطة خدمة.
- إقلاق التراث الدينى والأثرى والحضارى.
- إعياء السائق.

وتراعى هذه القضايا عند المرحلة الملائمة، ويراعى معها ألا تطغى متطلبات الطريق على متطلبات المجتمعات القائمة أو تخل بالتوازن الاقتصادى لأعمال التنمية الضرورية الأخرى. ومراعاة هذه القضايا والاختلافات الممكنة، من البداية، يهيئ الفرص لتخفيف حدتها.

13/4 سوف تكون المناطق السكنية الثمانية الجديدة من المشروعات الكبرى التي تغطي مساحة واسعة وتخدم الأعداد المتزايدة من السكان. وسوف تحتاج هذه المناطق الجديدة الى استثمارات كبيرة لبنائها ولكن يجب الاهتمام بالتفاصيل حتي تصبح هذه المناطق مستدامة وفعالة وسوف تقع هذه المناطق السكنية الجديدة بعيدا عن نطاق خدمات البنية الأساسية القائمة وبناء عليه فسوف يلزم أن تنمى هذه أيضا. ويجب الا تشمل هذه فقط مدد مياه الشرب وتجميع المجارى وإنما أيضا أنظمة إدارة النفايات الصلبة والسائلة. ويجب أن يتجه التفكير الى تطوير خطط لمحطة معالجة المجارى واستخدام المياه المعالجة، ويمكن أن تكون وحدات توليد البيوغاز كتكنولوجيا عملية بديلة تعتمد على الظروف المحلية الخاصة. وفي كل حالة سوف يكون من الهام تهيئة المرافق بما يتوافق مع المعدل المتوقع للإشغال أو السماح بتنمية مرحلية حسب نمو المناطق السكنية وذلك لضمان وجود المرافق الكافية. ويجب أن يجرى توفير المرافق الجديدة فى تناسق مع الإمداد أو الارتقاء بالإمدادات الى المجتمعات القائمة.

14/4 ويجب الاهتمام أيضا بالبنية الأساسية للدعم الاجتماعى حيث ستحتاج المجتمعات الجديدة الى مدارس ومرافق علاجية وأسواق.. إلخ. وإذا انتقل السكان بالمناطق الحالية الى المناطق الجديدة فيجب الاهتمام خلال عملية الانتقال بالحفاظ على النظام والوضع الاجتماعى السائد، وهذا سيساعد على إقامة مدينة مكتفية ذاتياً على المدى القصير. وفى حالة انتقال السكان من مناطق مختلفة الى المناطق الجديدة فيجب الاهتمام بالحفاظ على هياكلهم الاجتماعية لتجنب حدوث الصراعات بين المجموعات المختلفة أو التنافس على مراكز السلطة. ويجب الاهتمام أيضا باحتياجات المجموعات المختلفة داخل المجتمعات الجديدة وخاصة احتياجات النساء. ويجب النظر فى تناول كل تلك القضايا لضمان عدم حدوث المزيد من المشكلات لمجموعات الدخل المنخفض لتنمية المناطق السكنية الجديدة. ويمكن ان تحدث مثل هذه المشكلات بسبب انتقال المجتمعات بعيدا عن أماكن عملهم وعدم قدرتهم على تحمل تكاليف الانتقالات الى الاسواق الرخيصة لقضاء احتياجاتهم... إلخ.

15/4 وتعتبر قضية العمالة من الموضوعات الهامة حيث من المنتظر إنشاء المناطق الجديدة بعيداً عن أراضي وادى النيل القديمة المزروعة. وعليه يجب التخطيط لاستصلاح الأراضي المحيطة بالمناطق الجديدة قبل إنشاء المناطق السكنية حتي يمكن ان تصل الى مرحلة إنتاج المحاصيل مع الانتهاء من مرحلة إنشاء المساكن، ويجب ضمان توافر الكميات اللازمة من المياه الصالحة لاستصلاح الاراضى وإعدادها للزراعة.

16/4 وفى أية فترة انتقالية عندما لا تستطيع فيها الأرض المستصلحة إعالة المزارعين، قد يكون من الضروري توفير المساعدة لهم فى الانتقال الى أرض جديدة.

17/4 إذا اعتمد السكان على الصناعة كمصدر أساسى للعمل فى المناطق الجديدة سيكون توفير العمالة والحاجة الى تدريبها من الاعتبارات الهامة.

18/4 يجب إعداد الإرشادات لاختيار نوع الصناعة الذى يلائم كل منطقة وذلك فى مرحلة مبكرة، ويلزم أن تشمل:

- الموقع.
- الحجم.
- إدارة النفايات.
- معالجة الصرف.

وهى معايير موضوعية لضمان عدم حدوث أية اثار ضارة على المجتمع (مثل الروائح الكريهة – الإقلاق بالضوضاء – تلوث الهواء – تخزين النفايات الصلبة – وإفراغ سوائى العادمة) كنتيجة للصناعات القائمة التى تدعمه.

19/4 من المخطط التوسع فى القاعدة الصناعية للمحافظة، وذلك من أجل تعزيز وضعها الاقتصادى وتوفير عامل التوازن فى الدخل للمجتمع المحلى وخاصة مع تزايد السكان الى درجة تفوق قدرة أى اقتصاد زراعى. ويعتبر هذا تخطيطاً اقتصادياً سليماً ولكن يجب إدارته جيداً فلا تتعارض أنظمة الزراعة الجديدة مع الأنظمة الحالية. وهذا يعنى أن المعايير الإرشادية المذكورة عاليه والخاصة بالمنشآت الصناعية والتى تشمل اختيار الموقع وحجم المنشآت وأنظمة إدارة النفايات الصلبة والسائلة والغازية بها يجب أن تطبق بقوة لمنع حدوث أية اثار ضارة بالاستخدامات الزراعية للأراضى. وغالباً ما يتم تقييم الأثر البيئى للمشروعات الفردية. ومع وجود خطة للعمل البيئى تشمل سياسة للتوسع الصناعى، يمكن النظر فى الآثار الكلية لأعمال التنمية المقترحة مما يتيح الحفاظ على التوازن اللازم. ويجب النظر فى تدريب القوى العاملة المحلية حيث أن الصناعات الجديدة تحتاج الى العمالة المدربة من خارج المحافظة لتعالج مشكلة البطالة او القضايا الاقتصادية المحلية. وقد تحتاج الأعمال الصغيرة الى الدعم الخاص حتى يمكنها مساهمة المتطلبات البيئية والوفاء بها على المدى القريب لضمان عدم الإضرار بمصالحهم بتحصيلهم متطلبات مواءمة (التزام) بيئى باهظة التكلفة.

20/4 وتحدد محطة إمداد كهرباء جديدة فى الخطة الاستراتيجية. ويمكن النظر بعناية فى استخدام قوة الرياح كمصدر متجدد للطاقة مقابل الإمدادات البديلة المعتمدة على الوقود الحفرى. ويمكن بقوة الرياح توفير بعض متطلبات الطاقة اللازمة دون أى من قضايا نوعية الهواء التى تلازم المحطات التى تدار بالوقود الحفرى. وقد تكون تربينات الرياح المقامة فوق قمة هضبة الحجر وسيلة عملية لتوفير الطاقة لمحافظة سوهاج.

21/4 تعتبر زيادة توفير المياه أحد أهداف الخطة الاستراتيجية. ومن الضروري توفير المقدّر الكافي من المياه الجديدة حتي تستطيع محافظة سوهاج أن تحقق التنمية المستقبلية المرجوة. ولا يشمل ذلك فقط المياه الخاصة بالاستهلاك الادمي إنما أيضا المياه الخاصة بالاستهلاك الحيواني والزراعي. وينبغي أن يتزامن الإمداد بالمياه مع وجود إدارة جيدة للصرف الصحي وجمعه ومعالجته. وإمداد المياه من الشبكات يؤدي الى زيادة استهلاك المياه وبالتالي الى زيادة الصرف. ولذلك فمن الضروري تحديد سعة مرافق الصرف الصحي بحيث تأخذ هذه الزيادة في الاعتبار بالإضافة الى الزيادة الطبيعية في عدد السكان. ويجب ألا تهتم أنظمة إدارة الصرف الصحي بتجميع الصرف الصحي فقط ولكن يجب أن توفر مرافق لمعالجته أيضا. ويجب الاهتمام كذلك بإقامة مرافق معالجة الصرف متوسطة وصغيرة الحجم والتي تصمم خصيصاً لتوفير خدمات الصرف لمدينة كاملة أو للقرى الكبيرة. وبهذه لطريقة يمكن توصيل مجموعات من المنازل معا دون انتظار إقامة شبكات الصرف الكبيرة. ويمكن أن تكون محطات الصرف المتوسطة والصغيرة أكثر ملاءمة للقرى وأن تستخدم تكنولوجيا بسيطة للمعالجة تشمل على سبيل المثال بيارات للصرف ومولدات للبيوجاز ومغارس بوص (قصبه). وتوفر هذه الأنواع من المعدات حلاً منخفض التكلفة لمشكلات سائدة، ولكن يتطلب الأمر التدريب على استخدامها وصيانتها، خاصة في ظروف الميل الى إلقاء النفايات غير الملائمة في هذه المرافق.

التكاليف :

التكاليف المالية:

22/4 تنخفض تكاليف التحكم في الاثار البيئية الضارة وتقليلها بحيث لا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من التكلفة الإجمالية إذا تم وضع القضايا البيئية في الاعتبار في مرحلة الإعداد لمشروعات.

23/4 أما إذا حددت القضايا البيئية في مرحلة متأخرة، فإن التكاليف الإضافية يمكن أن تشكل جزءاً كبيراً من التكاليف الإجمالية. وعليه يكون من الواضح ضرورة إدخال القضايا البيئية في الاعتبار عند أول فرصة.

24/4 وعندما لا تضم التنمية القضايا البيئية، أو عندما تفوق أعمال التنمية قدرة الإجراءات البيئية القائمة، وبما يزيد الحمل على إمكانيات المعالجة أو التحكم تكون هناك عقوبة مالية لا بد أن تدفع في تنظيف التلوث الناتج. وعند ربط التكاليف بالتنظيف البيئي يطبق غالباً مبدأ (الملوث يدفع). ولكن عندما يعجز الملوث عن السداد، أو أن التلوث تاريخي ولم يعد للمصدر وجود يكون من الصعب تحميل ما يكفي لمعالجة التلوث ويكون من الضروري في هذه الحالة سلطة أو هيئة مختصة لتغطية التكاليف اللازمة لذلك.

التكاليف المالية غير المباشرة:

25/4 عند التقييم الاقتصادى للنوعية البيئية الرديئة يجب ألا نضع التكاليف المباشرة وحدها فى الاعتبار، حيث تؤدى الاثار البيئية الى تكاليف غير مباشرة يمكن أن تصل الى مبالغ أضخم. وهذه يجب أخذها أيضا فى الاعتبار عند إجراء أى تقييم اقتصادى شامل لفعل (أو إجراء) بيئي، فعلى سبيل المثال، إذا كان الوصول الى إمداد من مياه جيدة النوعية غير متاح فتعانى صحة السكان نتيجة لذلك، فإن التكاليف تنشأ وتتراكم كما يلى:

- الرعاية الصحية والمستشفيات وأتعب ومصاريف الأطباء.
- فقد الدخل على المدى القصير أو البعيد أو على الدوام.
- انخفاض الدخل إذا انعدمت القدرة على العمل كامل الوقت.
- انخفاض دخل أفراد الأسرة الآخرين إذا تطلب المرضى تمريرضا.
- تكاليف الطب الوقائى.

وفى حالة مرض الحيوانات او نفوقها بسبب سوء نوعية المياه فإن ذلك يوضع عبئا اقتصاديا كبيرا على أصحابها. وإذا قامت المصانع باستخدام المياه الملوثة أو المشوبة (المدنسة) كمياه غسيل أو تبريد، فإن هذه المياه:

- قد تحتاج الى معالجة قبل الاستخدام.
- قد تضر بجودة المنتج.
- قد تضر بإنتاجية المصنع.
- قد تضر بسعر بيع المنتج.

وهذه جميعاً لها تأثير ضار على اقتصاديات الصناعة.

26/4 يمكن أن تضر الإنتاجية الزراعية أيضاً إذا كانت نوعية المياه على نحو يؤثر على معدل نمو المحصول أو على مظهره أو الإثنين معاً. فإن ذلك سوف تكون له تكلفة اقتصادية باهظة. ويؤدى انخفاض الإنتاج الى انخفاض الدخل الكلى من بيع المحاصيل، ويؤدى نقص الجودة الى انخفاض أسعار بيع المحاصيل بالتجزئة. ويمكن أن تؤدى محاولات إصلاح هذه العيوب باستخدام المبيدات الى المزيد من التكاليف الاقتصادية

الحلول الفنية:

27/4 قائمة المشاكل المرتبطة بالتدهور البيئي هائلة، ويظهر التحليل المفصل لهذه المشكلات غالباً صلات بالمزيد من المشكلات بما يمكن أن يشكل عبئاً مقبضاً يستحيل معه الحل.

28/4 ومع ذلك يمكن باستخدام التخطيط الجيد تجنب المزيد من المشكلات الجديدة أو تقليل أثارها الى المستويات المقبولة وإيجاد الحلول للمشكلات القائمة. ومع زيادة السكان وانخفاض الدخل يصبح من الصعب تحقيق التوازن بين متطلبات النمو والتنمية المستدامة. ومع هذا إذا لم تكن هناك محاولة لأداء المهمة فإن هذا الميراث (العبء) تكون له عواقب وخيمة.

29/4 عند حل بعض القضايا لا يكون من الضروري دائماً اللجوء الى استخدام التكنولوجيا المعقدة والمكلفة التي يمكن في بعض الحالات أن ينتج عنها المزيد من المشكلات مثل الحصول على قطع الغيار والتكاليف والتدريب والصيانة المعقدة. وفي بعض الحالات يتطلب الأمر إجراء تغيير لبعض العادات لتقليل المخاطر التي تنتج عن ممارسات معينة. وفي مثل هذه الحالات تتأثر التكاليف تأثيراً مباشراً بحملات التوعية وما تتضمنه من مطبوعات وتتأثر أيضاً باللقاءات العامة مع أفراد المجتمع. ومثال خاص على ذلك هو التخلص من مياه الصرف (التي تنتج عن الاستخدامات المنزلية مثل الاستحمام والغسيل ... إلخ، ولكن باستثناء المخلفات الأدمية) والتي تكون على درجة عالية من التلوث. وتحمل المرأة في المناطق الريفية مسؤولية التخلص من مياه الصرف الملوثة. والعادة الجارية هناك هي إلقاء هذه المياه في الشوارع أو المصارف المجاورة حيث يسير الأهالي ويلعب الأطفال ويقوم النسوة في الغالب بغسيل الملابس والأدوات المنزلية. وأوضحت تحاليل مياه الصرف تدنسها بالبكتيريا القولونية البرازية، إضافة الى أن برك مياه الصرف تكون مرتعاً خصباً لتوالد الناموس والذباب الناقل للأمراض. وهكذا فإن التخلص العشوائي من مياه الصرف يسهم في سوء الأحوال البيئية. ويمكن للإرشاد والتوعية بالممارسات والأفكار الأفضل عن مواقع تخلص سليمة تناسب القرى المعنية واستخدامات أراضيها أن تقلل الأخطار الصحية التي يأتى بها التخلص العشوائي.

30/4 وفي الحالات الأخرى التي تتطلب استخدام الحلول التكنولوجية يكون من الضروري دراسة الظروف والعادات المحلية وإزالة أيه عوائق تحول دون تنفيذ الحلول المقترحة.

31/4 وفي هذه المرحلة من التنمية في سوهاج فإن العوائق التي تحتاج الى إزالة توجد غالباً على المستوى الإجماعي والمؤسسي. ونعني بالمستوى الاجتماعي طرق التفاعل بين المجموعات المختلفة للمنتفعين، أما على المستوى المؤسسي فيكون من خلال كيفية دعم وتنفيذ البنية الأساسية الإدارية بالمحافظة للسياسات والبرامج المختلفة. وهاتان القضيتان تفحصان في الأبواب التالية.

الباب الخامس

تحديد القضايا

مقدمة:

1/5 يؤدي المنتفعون في محافظة سوهاج دوراً هاماً لضمان ملاءمة الإجراءات المقترحة في خطة العمل البيئي للمحافظة للغرض. ومعالجة كل من المشكلات البيئية الفعلية والمتوقعة واتباع منهج إرشادي تجريبي في المعالجة يساعد على تشجيع المجتمع على المشاركة ويعزز الثقة في الإجراءات المحددة.

2/5 خلال مراحل إعداد هذا التقرير أخذت آراء الكثيرين من أهالي سوهاج وسكانها.

3/5 شملت المجموعات التي خوطبت المسؤولين بديوان المحافظة وموظفيها ومستشاريها ورؤساء الوحدات المحلية والمجتمعات الصناعية والزراعية ومقدمي الخدمات ومعاهد الدراسة والبحث وكافة المعنيين بالقضايا الثقافية والسياحية ومديريات الوزارات المختلفة بالإضافة إلى الجمهور.

4/5 وخلال المناقشات كان الهدف هو تحديد القضايا البيئية التي تؤثر على معظم الأفراد والقضايا التي يعاني منها معظم الناس حالياً. وقد استخدمت هذه القضايا في إجراء المزيد من الدراسة والبحث والتحليل لإيجاد الحلول الممكنة التي يمكن أن تعالج المشكلات القائمة وتساعد على منع تفاقم القضايا الأخرى.

5/5 كان تناول عملية جمع المعلومات والبيانات التي تأسس عليها مستند التوصيف البيئي وخطة العمل البيئي بالمحافظة، على مستويات مختلفة.

- التقارير الفنية للمتخصصين المحليين.
- تكامل تلك التقارير ذات الاهتمام وتطوير الموضوعات التي حددتها مجموعات العمل بالنسبة للقضايا المعنية ذات الاهتمام.
- استشارة جمهرة عريضة من مجموعات المنتفعين في سوهاج بما في ذلك المسؤولين بديوان المحافظة وموظفي الوحدات المحلية وقطاع الصناعة ومقدمي الخدمات والجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع والمؤسسات والأهالي المحليين.

6/5 وعند كل من هذه المستويات أو المراحل قامت كل من الأطراف المعنية بتحديد القضايا ذات الأهمية بالنسبة لها من منظور بيئي. ويوضح الملحق (3) القضايا التي حددتها كل من تلك المجموعات.

7/5 كان من الضروري إجراء تقييم شامل للقضايا البيئية بمحافظة سوهاج عند كل مستوى من هذه المستويات والمراحل وذلك بسبب اختلاف المفاهيم والظروف الخاصة بكل قضية منها. وكان من الضروري تحليل واستيعاب القضايا الهامة التي حددت من أجل ضمان اشتمال التوصيف البيئي ومشروعات خطة العمل على الحلول الملائمة لها حتى تصبح لتلك المستندات جدوى من حيث إدارة الموارد القليلة المتاحة. وباستخدام منهج شامل لمعالجة كافة القضايا البيئية المختلفة معاً مع الأخذ في الاعتبار القضايا ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع يمكن للمنتفعين أن يلمسوا بأنفسهم الفوائد العديدة لمشروعات خطة العمل البيئي وأن يعرفوا كيفية إعدادها. وهذا بدوره سيبيّن أهمية التحديث الدوري لخطة العمل. وسوف لا يرفع الانتشار الواسع للمنافع المرتبطة بمنع التلوث ومكافحته ومعالجة آثاره من الوعي بالقضايا البيئية لدى المنتفعين فحسب وإنما يوضح الفوائد المشتقة على مستوى الصحة والسلامة أو خفض التكاليف نتيجة للمواءمة البيئية.

8/5 وبلورت التعليقات والقضايا التي أثّرت خلال جمع المعلومات (البيانات) واستخدمت في اشتقاق القضايا الرئيسية التي حددت كالآتي:-

- إدارة النفايات الصلبة.
- منح ومكافحة التلوث.
- إعداد مياه الشرب.
- الصرف الصحي ومعالجته.
- صون واستخدام التربة.
- استخدام الكيماويات الزراعية وحماية المحاصيل.
- تخطيط التنمية الحضرية والصناعية والريفية.
- الدعم المؤسسي.
- الوعي العام.

9/5 وتعتبر هذه هي القضايا الرئيسية التي لقيت اهتماماً عند تحديد الإجراءات المطلوبة والمطورة في خطة العمل البيئي. وهي تغطي نطاق عريضاً من القضايا التي حددت خلال التشاور وتلك وصف في الأجزاء السابقة من هذا التقرير.

10/5 ومن الواضح ان الإجراءات (المشروعات وبرامج تطوير السياسات ونظام لتنفيذ خطة العمل البيئي) يمكن أن تقسم الى درجات ومراتب بالنظر الى مدى قدرتها على معالجة القضايا الرئيسية وعدد المنتفعين الذين يمكن أن يتأثروا بنتائجها وإمكانيات تكرارها بالإضافة الى تكاليفها واستدامتها على المدى البعيد والمدة الزمنية المطلوبة لتنفيذها.... إلخ. واستخدمت هذه الاعتبارات لفحص مقترحات المشروعات وتحديد ملاءمتها للإدراج في خطة العمل البيئي للمحافظة.

11/5 وفى ضوء حقيقة أن منظور التنمية الاجتماعية مهم للغاية فقد أجريت دراسات خاصة لضمان إظهار الانعكاس الحقيقى للقضايا المحلية والتوصيف وخطة العمل. ولقد ربط العمل المنجز بالتحديد مع عدد من القضايا الرئيسية المعرفة (المسماة). ولقد عرف نطاق من العوامل التي يجب وضعها فى الاعتبار فى تطوير إجراءات خطة العمل.

12/5 هناك وعى عام بالقضايا البيئية بين المنتفعين الرئيسيين، وهذا يشير الى أن حملات التوعية السابقة كان لها تأثيرها.

13/5 ونقص الخدمات سبب رئيسى للممارسات الضارة بيئياً.

14/5 ويحد من توفير الخدمات وتقديرها خضوعها لترتيبات تنظيمية وتسييرية.

15/5 وغالباً ما تقوم الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع بتقديم تلك الخدمات والدعم للمجتمعات الفقيرة.

16/5 يفوق الطلب على الخدمات كثيراً الإمداد (العرض المتاح).

17/5 وغالباً ما تستحوذ مناطق معينة فقط، مثل مناطق الدخل المرتفع أو الشوارع الرئيسية، على الاهتمام من السلطات.

18/5 ويتبنى الأهالى طرقاً مختلفة للتغلب (استراتيجيات التغلب) لسد احتياجاتهم من الخدمات.

19/5 وينتج عن نقص المرافق السليمة للتخلص من الأنواع المختلفة من النفايات سوء استخدام أى من مرافق النفايات القائمة.

20/5 تعتبر المياه القضية الرئيسية التي تشغل العامة، من حيث كميتها ونوعيتها وضغطها ولونها ومذاقها والتخلص منها. وفى التعامل مع نقص إمداد المياه فإن، البدائل المحددة من جانب المستهلك غالباً ما تكون غير معالجة أو مدنسة (مشوبة).

النفايات الصلبة:

21/5 الواضح من منظور النفايات الصلبة أن القطاع غير الرسمى (الخاص) يؤدى دوراً هاماً فى إدارة النفايات الصلبة، ولكنه لا يحظى دائماً بالتقدير. ولذلك فمن المحتمل وقوع خلافات عند اتخاذ إجراءات جديدة أو إجراء أية تغييرات فى الممارسات المتبعة حالياً إما كنتيجة للتنافس بين هيئات القطاعين العام والخاص أو كنتيجة لأن بعض القطاعات سوف تتضرر أكثر بسبب عدم الاعتراف باستراتيجيتهم للتأقلم والمواءمة.

22/5 وعلى وجه الخصوص سوف يتضرر بشدة رعاة الماعز الفقراء والسريحة (نابشو النفايات) والمزارعون الذين يستفيدون من زرع قنوات الرى الجافة غير المستخدمة إذا لم يعترف القطاع الرسمى لإدارة النفايات بدورهم وممارساتهم.

23/5 وأحد العوامل الهامة هو أ، البنية الأساسية لإدارة النفايات بالقطاع العام لا تعمل بكفاءة وأن العمالة، بما فى ذلك المشرفون، ينقصهم الحافز على العمل. ويمكن للقطاع الخاص الأكفا أن يقدم المعرفة المحلية التي يمكن أن تحسن من فعالية إدارة النفايات.

مياه الشرب :

24/5 بالنسبة لمياه الشرب فإن القضايا الخاصة بها تتعلق بشبكة معقدة من العرض والطلب. وبالإضافة الى ذلك فإن القضايا الخاصة بجودة المياه تؤثر على كل من المجتمعات الحضرية والريفية على الرغم من اختلاف المسببات. وهناك كذلك اختلاف واضح بين الآراء الرسمية وآراء الدرجات الأدنى من العمال العاملين بإدارة المياه فيما يختص بوجودها. وتعتبر المعنويات والحافز (على العمل) للعمال فى هذا القطاع منخفضة. ويرجع السبب فى هذا الى نقص الموارد وعدم الاعتراف بالمسؤوليات.

25/5 وتتأثر مصالح العرض والطلب المتشابكة بالتكاليف المرتفعة للتركيبات والتي هي باهظة بالنسبة للقرويين وبشبكات المياه التي تعمل حالياً على أقصى طاقتها الفعالة، وبالمفاهيم السائدة عن نوعية المياه بالإضافة الى العادات التقليدية.

26/5 تحصل معظم القرى على المياه الجوفية بالضخ. وفى عدد من الحالات تكون نوعية هذه المياه مدمسة بناقلات الأمراض والملوثات الأخرى التي غالباً ما تتعدى معايير منظمة الصحة العالمية لنوعية مياه الشرب، وفى حالة وجود إمكانية الحصول على المياه الجوفية وإمداد الشبكة، يعبر القرويون عن تفضيلهم للمياه الجوفية معتقدين أنها (باردة ونظيفة). وقد يكون هذا الاعتقاد بعيداً عن الحقيقة. وتتغير هذه المفاهيم، غالباً نتيجة لحملات التوعية التي تقوم بها الجمعيات الأهلية. وقد يكون من الممكن تصحيح المفاهيم الخاطئة الماثلة بسهولة من خلال حملات التوعية العامة التي يمكن بإعداد قليل نسبياً أن تحقق فوائد كبيرة فى مجال الصحة العامة.

27/5 والقدرات التحليلية داخل مختبرات المحافظة هي محل شك، ويبدو على وجه الخصوص قصورها فى التحليل للبكتريا الناقلة للمرض. وتعتبر الموارد اللازمة حتى للمعالجة الروتينية للمياه بالمحافظة ضعيفة ولا يمكن أيضاً الاعتماد فى التحرك على البيانات التحليلية التي تظهر مساوئ نوعية المياه. وتعتبر البنية الأساسية لشبكات الإمداد قديمة وتحتاج الى الصيانة والتحديث. ولا تجرى أعمال الصيانة الدورية بالقدر المطلوب مما يسبب مشكلات غير المباشرة نتيجة التخلص من النفايات المتولدة أثناء خطوات التنظيف والصيانة. ويبدو من الضروري توفير إرشادات للتشغيل حيث أن المرافق تدار صما ودون القدرة على معارضة التشغيل الخاطئ أو الرغبة بحمل مسؤولية صنع أو اتخاذ القرار.

مياه الصرف :

28/5 يمكن التعامل مع مياه الصرف بعدة سبل، منها الإفراغ والتصريف فى شبكة مجارى متصلة بمحطة المعالجة أو خزان للتجميع. ويحتاج الأخير الى التفريغ على فترات دورية. ويمكن استخدام طريقة ثالثة وهى بيارات تجميع الصرف والتي يستلزم تفريغها أيضاً وتعتبر شائعة الاستخدام فى المناطق الحضرية. وفى المناطق الريفية يستخدم الأهالى حفر تجميع الصرف التي تتسرب منها المياه الى التربة الجوفية وتحتجز المواد الصلبة بها وتتحلل بفعل البكتريا. ولكن تمتلئ هذه الحفر أيضاً مع مرور الوقت وتحتاج الى التفريغ أو استبدالها بحفر جديدة أو الإثنيين.

29/5 وهناك مشكلات ترتبط بالأنظمة الثلاثة على الرغم من أنه لا يوجد في محافظة سوهاج سوى محطة معالجة واحدة. وتتنحصر معظم المشكلات في إفراغ البيارات وانسداد الشبكات.

30/5 ويقوم عمال القطاع العام بعملية الإفراغ ولكن هناك نقصاً في مقطورات التفريغ وبالمثل فإن تفريغ المقطورات نفسها لا يتم بصورة منظمة. ويقوم العمال يدوياً بتفريغ المواد الصلبة من بعض بيارات تجميع الصرف ويكسح البعض الآخر باستخدام مقطورات الكسح. ويعتبر تراكم المواد الصلبة بالبيارات السبب الرئيسي في كثير من متطلبات التفريغ.

31/5 ويواجه المنتفعون الرئيسيون مشكلات نتيجة لتأخر مقطورات الكسح وارتفاع تكاليف الخدمة.

32/5 وترتبط المشكلات التي تتعلق بشبكة المجارى بالانسدادات التي ترجع الى سوء الاستخدام وعلى الأخص نتيجة لاستخدام شبكة الصرف في التخلص من النفايات الصلبة. وتقترح حملات التوعية كجزء من التعريف باستخدام النظام.

موارد المياه والأراضي:

33/5 تتولى وزارة الأشغال العامة والمواد المائية مسؤولية نهر النيل وقنوات الري والصرف من حيث ضمان تدفق المياه لري الأراضي الزراعية ومن حيث الصرف للأراضي التي تتطلبه.

34/5 ولكل من مهمة الري ومهمة الصرف إدارة منفصلة. وعلى خلاف الوزارات الأخرى فإن الصلاحيات على المستوى المحلي لا علاقة لها تقريباً بالتقسيم الإداري للحدود. وبالإضافة الى ذلك وعلى الرغم من أن كلاً من إدارتي الري والصرف لهما هيكل تنظيمي مماثل إلا أن حدود سلطات كل منهما تختلف عن الأخرى. وتوجد مديرية مركزية تشرف على الإدارة الهندسية المحلية. ويتبع هذه المديرية 12 إدارة هندسية محلية للري و 8 إدارات للصرف.

35/5 والمشكلات المرتبطة بمجاري المياه السطحية بما في ذلك قنوات الري والصرف تحدث نتيجة للصرف غير القانوني (العشوائي) بالإضافة الى إلقاء النفايات الصلبة والتخلص من الطمي الناتج عن تنظيف القنوات بها. وتترك النفايات المستخرجة من القنوات على الجانبين وهما يعتبران جزءاً من كل قناة ومع ذلك فلا يوجد أى اهتمام بتنظيف هذه المناطق وصيانتها، وعلى الرغم من أنها تقع بجوار الطرق والشوارع والمباني السكنية والمزارع الصغيرة وتستخدمها الإدارات الأخرى لإقامة أعمدة التلغراف وأنابيب المياه وأعمدة الكهرباء. وبناء على ذلك يمكن أن تسبب أعمال تنظيف القنوات تلفاً مثل تناثر المحاصيل وتكسر الأشجار... إلخ. وترتبط عمليات إزالة الحشائش لدى المجتمع تماماً بوزارة الأشغال العامة والموارد المائية. ولا تفكر القوى في القيام بهذه المهمة.

26/5 ويجرى دورياً تطهير وصيانة قنوات الصرف، ولكن الأهالى المحليين يرون أن ذلك لا يتكرر بما يكفى.

27/5 يدرك سكان القرى أخطار البلهارسيا وقنوات الصرف ولكنهم لا يربطون المرض البلهارسيا بإمدادات المياه.

نظرة شاملة:

38/5 وفى النهاية فإن القضايا البيئية والديناميكيات الاجتماعية لسوهاج تشكل شبكة معقدة نمت نتيجة للهيكل التنظيمى الصارم للمسئوليات المرسومة التي تجعل التدخل من خلال العلاقات الرسمية أو غير الرسمية صعباً. والطبقات التقليدية على مستوى القرى هى أيضا معالم هامة لتحديد ما يمكن وما لا يمكن. وتأثيرات التقاليد والمتطلبات الثقافية والدينية هى ايضا تفرض قيوداً ظاهرة على ما يمكن وما لا يمكن. وبالإضافة الى ذلك تختلف الاهتمامات لدى الرجال عن النساء، حيث يركز النساء على القضايا داخل المنزل وفى محيطه.

39/5 وهذه القيود والحواجز يجب أن تؤخذ فى الاعتبار عند تحديد سبل تنفيذ الخطوات المعروفة. ويكون من الضرورى على وجه الخصوص عدم المساس بالأوضاع الطبيعية للعائلة وللقرية فى المدى القريب وأن يعطى التطور نحو المساواة فى الوضع وقتاً للقبول به.

40/5 وتقليد فرض حلول (من أعلى الى أسفل) مرسخ وينطبق عند جميع نقاط الدخول الى النظام، ويلزم لذلك استيعابه فى أى حل مقترح.

41/5 ولعل أقوى مدخل لهذا هو متطلب ألا يدان أولئك الذين يفرضون الحل (أى من الحكومة وحتى كبير القرية أو رب الأسرة). ويمكن بهذه الطريقة إدخال اعتبار الدعم من القاع الى القمة بحنكة.

42/5 وهناك من ذلك تضاد ظاهر بين الموارد والمتطلبات، ويزداد بسبب المفاهيم الخاطئة عن توفير الخدمات من جانب المستويات المختلفة للهيكل التنظيمي بالمحافظة وبداخله. ويدرك المسكرون ومقدمو الخدمات القيود والتضاد بين الاحتياجات والخدمات المتوفرة، فتبنوا آليات للتعامل مع هذا ولكن الدراسات أكدت النتائج بعدم وجود خدمات بلدية بالمعنى الصحيح (أى خدمات كاملة تعمل تماماً، ممولة ومصانة وتتوفر لعامة السكان). ويحاول المسكرون وكذلك الأهالى كثيراً تحقيق الأفضل فى عمل صعب. وتقدم نوعية المياه مثلاً محدداً حيث تريك التناقضات التالية الإمداد بسلعة بشرية أولية:

- عدم كفاية البنية الأساسية.
- قدم البنية الأساسية.
- تخصيص الموارد (مثلاً من المسئول عن شراء المواد الكيماوية لمعالجة المياه؟).
- التوعية المحلية (مثلاً حول نوعية المياه).
- الممارسات الصحية المحلية (مثلاً تخزين المياه).
- سوء التجهيزات المعملية.
- سواء إعداد التقارير بالنتائج.
- عدم القدرة على حل قضايا التوعية المبلغة.
- عدم رضاء المستهلك عن الإمداد.
- الإمداد لا يغطى نفقاته / يساء تسعيره.
- الخلاف بين الإدارات المسئولة، والانشغال حول النوعية.
- التلوث أو التدنس (بالشوائب).
- فرض أو حماية الإجراءات الوقائية.
- إنقطاع الإمداد (خاصة خلال فترات الذروة).

43/5 الحواجز أمام التغيير هائلة، ولعل الحل على المدى القصير هو أن الاجراءات أو المشروعات المحددة فى خطة العمل يجب أن تصمم بحيث لا تخاطب فقط قضايا بيئية محددة بفوائد وإنما أن تنشر أيضا منافع الإدارة البيئية حتي يدركها الأهالى والأطراف المعنية على السواء. ويمكن البدء فى إعداد معايير لاختيار المشروعات الملائمة مع اعتبار عوامل هامة مثل قبول الأهالى لهذه المشروعات ودعمهم لها. ويجب أن يكون للجوانب الاجتماعية دور كبير عند اتخاذ القرارات وخاصة فى المراحل المبكرة لإعداد المشروعات التي غالباً ما تحدث خلالها خلافات حول تحديد واختيار المشروعات الملائمة لعلاج القضايا الرئيسية. ويتضح من الأعمال والمناقشات التي أجريت حتي الان أن مفهوم تخطيط الحلول الشاملة للقضايا هو مفهوم غير شائع وغير متبع وأن معالجة كل قضية على حده عند توفر الدعم لها هو الأسلوب السائد لمعالجة المشكلات فى الماضى. وبناء على كل حالة فإن فمن الضروري إيضاح أن هذا الأسلوب فى معالجة القضايا الفردية لا يعالج المشكلات والقضايا الحقيقية معالجة مستدامة ولا يعالج المشكلات والقضايا ذات الأولوية لدى المنتفعين الرئيسيين.

44/5 ويتضح أن الخدمات المتوفرة محدودة وريثة ولا تقدم على الوجه الأكمل وتحتاج الى إصلاحات وصيانة ولا تفيد إلا مجموعة صغيرة من الأهالى فقط. وهناك نطاق واسع من الآليات التي ينتهجها الرجال والنساء والأطفال مع أوجه النقص فى الخدمات ولمعالجة بعض المشكلات البيئية الملحة أو إيجاد حلول بديلة لمشكلاتهم واحتياجاتهم. ويتضح أن الأهالى الذين يعانون من نقص فى الخدمات لا يجدون إلا نطاقاً محدوداً من الحلول الممكنة ويرون فى بعض الأوضاع أنها خارج قدراتهم على التغيير أو التأثير.

45/5 وهم غير قادرين على التفكير فى حل، ويمكن أن يفسر هذا خطأ بأنهم راضون بوضعهم. وهذا يفرض قيوداً على توفير الخدمات حيث أن المجتمعات التي لا تعبر بقوة عن متطلباتها تتخطى وتتجاوز لصالح غيرها (ممن يعبرون). وفى غيبة خطة شاملة فى توفير الخدمات فإن الفقراء والضعفاء (غير المحصنين) بين قطاعات المجتمع سوف يبقون على حالهم (من الضعف وال فقر).

الباب السادس

تحديد مشروعات خطة العمل وتطويرها

1/6 أحد أهداف خطة العمل هو إعداد المشروعات التي تساعد على معالجة القضايا الرئيسية التي تؤثر على السكان المحليين (أهالي المحافظة).

2/6 خلال مرحلة جمع المعلومات الخاصة بالتوصيف البيئي وخطة العمل كانت هناك أفكار لعدد من الحلول المقترحة لهماوم بيئية معينة. وقد تبلورت هذه الأفكار فى شكل مشروعات مقترحة قام بإعدادها المنتفعون، مثلاً المنتفعون مقترحو المشروع أو تلك المجموعات من الذين يعتبرون الأكثر ملاءمة للسعى مع أو تبنى المقترح. وترتبط بعض التوصيات بقضايا أوسع نطاقاً، لبرامج التنمية التي تتناول القضايا الرئيسية.

3/6 وتقترح فيما يتبع معايير اختيار مشروعات خطة العمل، وعلى الرغم من أنها قد لا تكون ملائمة لجميع المشروعات وأن المعايير يمكن لها ان تتغير مع نضج خطة العمل، فإن ما يوجز منها فى البيان أدناه يوفر الأساس فى التقييم والمسح الأولى.

4/6 وسوف تطبق هذه المعايير فى المراحل المختلفة لإمكانية تحديد وتطوير المشروعات. وسوف تستخدم هذه المعايير بداية لمسح المشروعات قبل تطويرها تماماً. وتمر المشروعات التي تجتاز المسح الى مرحلة تتبع لكى تقيم تماماً باستخدام معايير تأهل، من أجل تحديد مكانها فى خطة العمل.

5/6 وسوف تستخدم هذه المعايير للمجموعة الأولى من المشروعات التي تطور كجزء من مستند خطة العمل البيئي للمحافظة. ومن الهام تطور الاليات التي تتيح للمشروعات أن تعرض وتطور بنفس الأسلوب. وسوف تكرر هذه العملية وتصبح محورية فى نظام الإدارة والتخطيط البيئي.

بيان (1) : معايير المسح

1	ارتباط مباشر بين المشروع والقضية الأساسية المحددة من المنتفعين
2	لا قيود على تنفيذ المشروع
3	جدوى تنفيذ المشروع على المدى القصير
4	تأكد توفر التمويل أو احتمال توفره بدرجة عالية
5	نطاق ومستوى وضوح الفوائد على المدى القصير والمتوسط والبعيد
6	توقع نطاق عريض وأعداد كبيرة من المستفيدين
7	احتمال تحقيق معايير الأداء المالي، بدرجة عالية
8	القدرات المحلية على تخطيط مشروعات التحسين البيئي وإدارتها سوف تزداد
9	الاستدامة متوقعة

بيان (2) : معايير التأهيل

1	الآثار البيئية	1/1	هل ينتج عن المشروع منع التلوث او معالجته او تقليله بصورة ملموسة؟
		2/1	هل من المحتمل حدوث تحسن ملحوظ في المونل؟
		3/1	هل يزيد الرصيد من الموارد الطبيعية ؟
		4/1	هل تنتج عن المشروع أية آثار سلبية وهل نظر في خفضها بما يكفي؟
2	الآثار الفنية	1/2	هل تلائم التكنولوجيا المستخدمة الظروف المحلية؟
		2/2	هل تمثل مقترحات التكنولوجيا والإدارة افضل الخيارات البيئية العملية؟
		3/2	هل يقدم المشروع ممارسات محسنة أو مبتكرة؟
		4/2	هل تنتج عن المشروع أية آثار سلبية وهل نظر في خفضها بما يكفي؟
3	الآثار الاجتماعية	1/3	هل يحسن المشروع المهارات المحلية الفنية والمهنية والإدارية؟
		2/3	هل ستزداد فرص العمل؟
		3/3	هل يستفيد المنتفعون (خاصة المحرومون والضعفاء) بشكل ملموس؟
		4/3	هل تنتج عن المشروع أية آثار سلبية وهل نظر في خفضها بما يكفي؟
4	الآثار الاقتصادية	1/4	هل يتحسن النمو الاقتصادي للمحافظة أو الاقتصاد المحلى من خلال
			فرص التصدير او التأثيرات المتضاعفة الذى يتيحها المشروع؟
		2/4	هل يدعم التنوع الاقتصادى؟
		3/4	هل تتحقق او تدعم الميزة المقارنة للمحافظة؟
		4/4	هل تنتج عن المشروع أية آثار سلبية وهل نظر في خفضها بما يكفي؟
5	مالياً	1/5	هل يفي المشروع بمعايير الأداء المالى؟
		2/5	هل يعتمد المشروع على التمويل الخارجى من الجهات المانحة؟
		3/5	هل تنتج عن المشروع أية آثار سلبية وهل نظر في خفضها بما يكفي؟
6	استدامة الإدارة والصيانة	1/6	هل يوفر المنتفعون مجتمعين الموارد المطلوبة للإدارة الفعلية والمستدامة؟
		2/6	هل توفرت الاحتياجات المادية والمالية اللازمة كاملة للصيانة المتقدمة؟
		3/6	هل تنتج عن المشروعات أية آثار سلبية وهل نظر في خفضها بما يكفي؟

الباب السابع

الدعم المؤسسى

مقدمة :

1/7 بالإضافة الى المشروعات التى حددت فى هذه المرحلة فإن من الضرورى أيضا تحديد إجراءات التدعيم التى ستساعد المنتفعين على أداء مسئولياتهم البيئية. وسوف تحتاج هذه الإجراءات التدعيمية نفسها الى نظام إدارة يساندها ويعد خصيصاً لضمان المعالجة السليمة للقضايا البيئية من خلال الأعمال والمهام اليومية للمحافظة. وإطار الإدارة فى المحافظة يظهر بالمحلق (1) فى هيئة أشكال تنظيمية توضح الإدارات المكلفة بدعم البنية الأساسية لتسيير المحافظة.

2/7 ويتضح من الأشكال غيبة مهمة التخطيط المركزى التى تعمل لتنسيق تنمية ورقابة الأراضى الحالية وعلى المستوى الإقليمى، ويجرى التخطيط على مستوى المجلس المحلى للمدينة أو وحدة القرية.

3/7 وفى حين يوفر هذا الهيكل قاعدة دعم محلية جيدة وتحديد جيد للأولويات على المستوى المحلى، إلا أنه لا يتيح وجود نظرة شاملة على المستوى الإقليمى والتي يمكن أن تساهم فى تخصيص المزيد من الموارد بأسلوب عادل ومنطقي. ويقدم هذا الهيكل فجوة ملحوظة فى المستوى الإقليمى بمنع توفير الخدمات المتكاملة المخططة على مستوى المحافظة لمواجهة احتياجات المحافظة على امتدادها.

4/7 ويؤدى هذا الى تحويل القوى الشرائية لعدم وجود نظره شاملة إقليمية أو مركزية لضمان الحفاظ على التوازن من خلال التوزيع المتعادل للموارد. ونتيجة لذلك تحدث التنمية بالقطعة وتتوفر فرصة ضعيفة لاقتصادات على نطاق محدود لأن كل حى يميل الى العمل فى عزلة ووفقاً لمجالات الاهتمام المعينة بدلاً من العمل نحو هدف مشترك.

5/7 وتوفر الخطة الاستراتيجية لمحافظة سوهاج التخطيط طويل المدى للمحافظة ولكنها لا تتضمن بالتفصيل الوسائل التى نتيجها الخطة لتحقيق التنمية المتكاملة المستدامة والتي تتيح بدورها تحقيق الأهداف بعيدة المدى.

6/7 وسوف تملأ خطة العمل هذه الفجوة جزئياً حيث تشتمل على المشروعات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى اللازمة لتوفير الخدمات للأهالى. وسوف يؤدى توفير الخدمات وخاصة الإمداد بمياه الشرب والتخلص من الصرف الصحى والنفائيات الى تحسين نوعية البيئة. وربط ذلك معاً يمنع التلوث والنظافة حيثما أمكن وسوف يوفر قاعدة سليمة وصلبة لاستمرار التنمية والنمو.

7/7 ويجب أن تعزل النظرة الإجمالية لهذه الأهداف عن الضغوط المحلية بما يسمح بتطور واستدامة رؤية شاملة. ويجب أن ترتبط خطة العمل الحالية مع سياسة التخطيط الإقليمى التى تقر كلا من التحديات والضغوط البيئية والاقتصادية التى تواجه التنمية.

8/7 وعلى الرغم من وجود اختلافات ظاهرة في وضع الأحياء، إلا أنه يطلب منها الدعوة والسعى الى توفير الخدمة الضرورية والمعلومات الكافية للمكاتب الإقليمية لرصد التقدم في معالجة أوجه القصور. وعلى الرغم من أن المكتب المحلى غالباً ما يكون على دراية أكبر تأكيداً بتفاصيل أية تطورات أو إجراءات ضرورية، فإن بعض الإجراءات يمكن أن تمول فقط من نظام مركزى.

9/7 ويلزم إدراك أن على المناطق التي تتمتع حالياً بتوفير الخدمات الاحتفاظ بمستوى الخدمات بها على المدى القصير وأن تزيد منه على المدى المتوسط والبعيد، ولكن يجب أن يكون الهدف الإجمالى هو تحسين مستوى الخدمة جميعاً.

10/7 ومعرفة نقطة الانطلاق والوجهة المستهدفة تتيح تخطيط مسار. ويجب أن يكون ذلك باتباع استراتيجية تخطيط إقليمي تؤول الى مستوى الحى للتفصيل اللازم.

أوجه الضعف المؤسسى:

11/7 أفادت الدراسات التي أجريت خلال مراحل تحقيق البيانات وفحص الممارسات التنظيمية فى سوهاج، فى تحديد المواطن التي تحتاج الى التعزيز قبل البدء تماماً فى تنفيذ خطة العمل البيئى للمحافظة.

12/7 ويوضح الملحق (1) الهيكل التنظيمى الرسمى للمحافظة، ولكنه لا يظهر الروابط غير الرسمية بين إدارات المحافظة. وتعد هذه الروابط غير الرسمية فعالة فى السماح بتبادل المعلومات بين الإدارات ولكنها أقل قدرة فى إتاحة الفرصة لتحرك على أساس تلك المعلومات.

13/7 ومن الواضح أيضاً فى مجال إدارة النفايات الصلبة خاصة، أن القطاع الرسمى العام معظمه يعززه نوعاً ما قطاع غير رسمى قليلاً ما يعترف به. ومع ذلك فمن الواضح أيضاً أنه بدون المساعدة التي يقدمها هذا القطاع غير الرسمى للقطاع الرسمى فإن الأخير يكون قاصراً بدرجة كبيرة.

14/7 ويتضح قصور الخدمات التي يقدمها القطاع العام فى المجالات الرئيسية التالية:

- إدارة النفايات الصلبة.
- مياه الشرب.
- المخلفات الصحية.
- الرى والصرف.
- الشؤون الاجتماعية.

وينفذ خلال مجالات أخرى تشمل :

- التعليم.
- الزراعة.
- الثروة السمكية.
- السياحة.
- لآثار.

15/7 ويرجع قصور الخدمات المقدمة جزئياً الى نقص الموارد، ولكن هذه ليست الصورة كاملة، ويمكن أن تساعد الكفاءة في استخدام الموارد القائمة والمتاحة. ومع ذلك فإن الدعم يكون ضرورياً لاتاحة إدارة فعالة الموارد الرئيسية لزيادة توفر الخدمات الجيدة. والموارد في هذا السياق تفسر بمعناها الشامل الذي لا يغطي فقط الموارد المادية الطبيعية، وإنما أيضاً موارد رأس المال والموارد البشرية.

16/7 وليس الدعم المؤسسى مطلوباً في مجال الإدارة البيئية، والذي يعتبر المجال الرئيسي الذي تتعده خطة العمل البيئي للمحافظة وحده، وإنما أيضاً في قطاعات أخرى، ليس فقط لإتاحة الاستجابة الضرورية للتحديات البيئية الجديدة وإنما أيضاً للمساعدة في أداء مسؤوليات المجال الأول الرئيسية.

17/7 ونظام المحافظة الذي يستخدم أعداداً كبيرة من العاملين الذين يوضعون في ترتيب مقيد يثبط المبادرة يجرّد من الحافز بدرجة كبيرة. ويؤدى إلى نظام لا يعمل بكفاءة. وبالإضافة الى ذلك فهناك أدلة تشير الى أن النظام قابل للإفساد، والأجور ضعيفة والمستخدمون يتطلبون إكراميات أو وظائف ثانوية لدعم دخلهم.

18/7 ولا يعنى الدعم بالضرورة إنشاء إدارات جديدة، ولكنه يعنى تكامل الخدمات الحالية فتكون الأنشطة مكاملة لبعضها وليست مكررة. ويعنى التخطيط الى الأمام، بما يشمل إجراءات الصيانة الوقائية على أساس إيجابى بدلاً من التفاعل مع الطلب بالقطعة. ويعنى فرض القوانين على أساس من العدل والمساواة ومنح السلطات للمختصين بما يمكنهم من السيطرة على مناطق مسؤوليتهم. ويعنى ان تؤول السلطة الى المستوى الملانم (من المسؤولية)، ويعنى توفير الخدمات لكل مستويات المجتمع وليس مجرد أولئك الأعلى صوتاً.

19/7 وتشمل المشكلات الرئيسية التي حددت وسوف تحتاج الى حل :

- تخطيط الموارد.
- الإتصال بين إدارات المحافظة وتبادل الشؤون الفنية.
- تطوير برامج اتفاق عام تشمل حلول أفضل اختيار من جميع الجهات.
- الاعتراف بالمسؤوليات.
- الاعتراف بجميع قطاعات المنتفعين.
- مفاهيم واستجابات تبنى على المجتمع.
- مشاركة الجمهور والشركات الخاصة والجمعيات الأهلية فى توفير خدمات المستقبل.
- تناول مؤسس على قيادة الطلب وليس قيادة العرض.
- تكاليف متحملة.

20/7 من القضايا ذات الاهتمام أن تتوافق الحلول مع المتطلبات ليس فقط من حيث توفير الخدمات ولكن من حيث القدرة على تحميل تكاليفها إذا تتطلب الأمر ذلك. وعلى الرغم من أن بعض قطاعات المجتمع أعلنت استعدادها للدفع (الطبقات المتوسطة بالمناطق الحضرية) إلا أن بعض القطاعات الأخرى قد لا تستطيع أن تدفع حتى ولو مبلغاً رمزياً دون أن تواجه صعوبات مالية. وبناء على ذلك فلا يمكن تعميم الرسوم المفروضة ولكن يجب تطوير نظام عادل لذلك.

21/7 وسوف يستلزم الدعم مجهوداً منسقاً بالنظر الى المتطلبات على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

22/7 وسوف يصبح التدريب مطلباً رئيسياً على المدى القصير وهذا يشمل رفع القدرات فى بعض النواحي الفنية المعنية والقضايا البيئية العامة. ويجب أن يتضمن التدريب تطوير التعاون بين الإدارات ورفع الوعى. ويجب أن يركز التدريب أيضاً على كفاءة تخصيص واستخدام الموارد، والتخطيط الى الأمام وتحديد الأولويات ورفع الوعى لدى المجتمع او المنتفعين وتطوير العاملين. ومن الأرجح على المدى المتوسط أن يصبح تعزيز قوة أذرع فرض القانون للإدارات من القضايا الرئيسية.

23/7 وسوف تصبح متابعة فعالية برامج وسياسات الدعم من الأمور الحرجة على المدى البعيد.

24/7 وسوف تساعد مرونة الإدارات ووعيتها بمواطن القوة الداخلية والخارجية وجوانب الضعف والفرص والمخاطر المحافظة على مواجهة تحديات المستقبل.

25/7 ولقد أقرت الحاجة الى الدعم المؤسسى، من جانب الأطراف المعنية، كأحد القضايا الرئيسية التي تستلزم قراراً، وبدائيات نظام يشجع مشاركة جميع المنتفعين فى إدارة المسؤوليات البيئية على جميع المستويات، قد أوجزت فى خطة العمل البيئى للمحافظة.

الباب الثامن

الخطوات التالية

1/8 حددت فى خطة العمل البيئى كل القضايا الرئيسية، وبعض المشروعات التى تبدأ فى تناول بعض القضايا والبرامج التى تدعم تنفيذ المشروعات. وهذه الإجراءات بما فيها المشروعات التى تتناول الاحتياجات المحددة والمعرفة خلال تطور التوصيف البيئى الى إعداد خطة العمل البيئى للمحافظة، قد طورت بدقة وعناية فى خطة العمل البيئى للمحافظة. والمشروعات والبرامج والسياسات الخاصة والقضايا الرئيسية التى صمم كل ذلك من أجل التعامل معها، هى جميعاً مشروحة فى خطة العمل البيئى للمحافظة. وهى تعد جميعاً لبنات البناء المطلوبة لخطة عمل بيئى ناجحة للمحافظة، وكذلك تعد استشارة المنتفعين ومشاركتهم مادة الربط التى تبقى تماسك اللبنة معاً. والخطوات التالية هى تنفيذ هذه جميعاً من خلال إطار يتيح التعامل مع الاحتياجات البيئية للمحافظة. وهذه هى وظيفة نظام التخطيط والإدارة البيئية الذى يجرى تطوير. ولا تنتهى الخطوات عند هذا، وهناك حاجة قوية لمراجعة وتحديث خطة العمل البيئى للمحافظة بانتظام لكى تأخذ فى الاعتبار التغيرات التى تحدث نتيجة لتنفيذها ونمو مهارات الإدارة البيئية فى سوهاج.

2/8 والقضايا الرئيسية التى حددت تعرف وتشرح فيما يتبع. وتعد القضايا الرئيسية بلورة لجميع الاهتمامات التى أثرت من جانب المنتفعين داخل المحافظة. وسوف يلزم فى هذا تناول نظام يدعم من السياسات والبرامج. ويجب تكامل هذا النظام مع التنسيق اليومى للمحافظة لضمان أن تؤخذ الاعتبارات البيئية فى الحسبان فى كل قرار يتخذ.

إدارة النفايات الصلبة:

3/8 وهذه تناول الاهتمامات التى يعبر عنها والتي ظهرت فى كل مراحل دورة إدارة النفايات بدءاً من الجمع الى النقل وحتى التخلص بما يشمل مشكلات مثل القمامة المتناثرة وملئمة السيارات والصيانة وإدارة مقالب القمامة ومكافحة نأبشى القمامة، وتدوير المواد وإعادة استخدامها.. إلخ. وتغطى هذه القضية معظم مشكلات النفايات فى المحافظة النفايات بما فى ذلك النفايات المنزلية ونفايات مرافق الرعاية الصحية.

منع ومكافحة التلوث:

4/8 عبر المنتفعون عن قلقهم تجاه مصادر التلوث الصناعى والتي على الرغم من قلتها فى محافظة سوهاج (مقارنة بالمحافظات الأخرى بمصر) إلا أن الأهالى يعتبرونها مصدراً للعديد من المشكلات. ولا ينبغى مع ذلك تجاهل التلوث الناتج عن السيارات وصناعة الطوب. ومن القضايا الجانبية المصاحبة لمشكلة التلوث الاحتياج الى رصد نوعية البيئة ومراقبة الانبعاثات عن مصادر التلوث للمساعدة فى متطلبات المنع والمكافحة. ولقد أشير كثيراً الى التطبيق الصارم للقوانين كوسيلة لتحسين مستوى مكافحة التلوث.

تنمية وصون الموارد:

5/8 تعتبر محافظة سوهاج غنية بالموارد الطبيعية المعدنية والثقافية والبشرية والتي يمكن استخدامها بفعالية في المستقبل لاتاحة التنمية الاقتصادية. ويعتبر الحفاظ على الموارد وتنميتها من الموضوعات المحورية بالنسبة لخطة العمل البيئي للمحافظة لامكانية استدامة التنمية. وهناك العديد من الأفكار في التنمية ومنها ما يرجع الى الخطة الاستراتيجية أو الى المنتفعين، ولضمان مواءمتها. ومن هنا تنبع من النطاق الكامل المطالب على البيئة، ولهذا فإن هذه القضية مكون حيوى.

التخطيط الصناعى والحضرى والريفى:

6/8 أبرز المنتفعون موضوع التخطيط من أجل التحكم فى أعمال التنمية، من حيث عدم المواءمة مع استخدامات الأراضي المجاورة، وبما يشمل الورش الصناعية والازدحام الشديد الذى يؤثر على نوعية الحياة الحضرية ويمكن ان تتدرج تحت هذا التصنيف عوامل أخرى مثل توفير الخدمات الترفيهية، وكذلك المتطلبات المرتبطة بالصفات المرئية للمباني الجديدة.

الإمداد بمياه الشرب:

7/8 تسبب هذه القضية اهتماماً كبيراً فى جميع أنحاء سوهاج من حضر وريف وكذلك بين كافة القطاعات الاقتصادية للأهالى. ويوجد عجز بمياه الشرب من حيث كميتها ونوعيتها الطبيعية والكيميائية والبيولوجية، ومن حيث الوثوق فى توفرها. وهذا ينطبق على المياه الجوفية والسطحية والمياه بالشبكة الرئيسية على حد سواء وتتباين حدة المشكلة من حى الى حى ومن مجموعة الى مجموعة، ولكن معظم المستخدمين يصبحون غير راضين لسبب او لآخر.

الصرف الصحى والمعالجة:

8/8 يعتبر جمع الصرف الصحى ومعالجته حالياً فى مرحلة من التنمية فى المحافظة. وتتراوح الاهتمامات بين متطلبات التوصيل الى الشبكات بالمناطق التي توجد بها شبكات والانسدادات، وتكاليف صيانة النظام، والمشكلات المرتبطة بالمجتمعات التي تعتمد على بيارات (خزانات تحليل) من حيث سعة التجميع وتكرار وتكلفة الكسح والتخلص من محتويات الخزانات، الى المجتمعات والعائلات المحرومة من أية مرافق على الإطلاق. وتعتبر زيادة الحمل على محطات المعالجة مشكلة من حيث كمية ونوعية العادمة. ويعتبر استخدام العادمة (سواء المعالجة او غير المعالجة) كمصدر لمياه الري ذو فائدة ممكنة، كما هو الحال مع استخدام الحمأة كسماد عضوى. وليس هناك إدراك جيد بالآخطار المرتبطة بتلوث هذه الموارد بناقلات المرض أو البكتريا على وجه الخصوص.

صون واستخدام التربة:

9/8 التربة من الموارد الطبيعية بالنسبة لسوهاج. ومع إنشاء السد العالي فى أسوان لم تعد التربة تتغذى سنوياً وتعوض بمياه الفيضان. وعلى ذلك فإن الحفاظ على التربة يعتبر من القضايا الهامة، وتتعلق مشكلات النوعية أساساً بالممارسات الزراعية وخاصة فى الري واستصلاح الأراضي. وتملح التربة وتزايد مستوى المياه الجوفية قضايا خاصة.

استخدام الكيماويات الزراعية وحماية المحاصيل:

10/8 يعتبر استخدام السماد الصناعى والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب من القضايا الهامة والتي ترتبط بالقضية أعلاه. ويزداد فى سوهاج استخدام أساليب مكافحة البيولوجية بدلاً من الكيماويات، ولكن يجب تعريف جمهورية أوسع بفوائد هذا الأسلوب. وترتبط هذه القضية بمنع ومكافحة التلوث والصحة العامة.

الصحة العامة :

11/8 الصحة العامة قاصرة فى سوهاج بسبب مستوى الفقر فى المحافظة. وعلى الرغم من تحسين فرص الرعاية الصحية، فإن سوء التغذية وتكاليف العلاج والتقاليد السائدة تضاعف من اثار قصور مستويات توفر الخدمة.

الدعم المؤسسى:

12/8 ترتبط هذه القضية بالحاجة الى تعزيز قدرة المسؤولين المحليين بالمحافظة وغيرهم على التعامل بفاعلية مع دورهم ومسئولياتهم البيئية.

الوعى البيئى:

هناك احتياج شديد لزيادة مستوى فهم القضايا البيئية لدى جميع أهالى المحافظة.

13/8 القضايا الرئيسية المذكورة هنا غير مرتبة حسب الأولوية. فالأولويات تتغير وفقاً لاحتياجات المتفعين. وبالإضافة الى ذلك فإن القضايا لا تقف فى معزل وهناك روابط قوية بين القضايا. وعلى الأخص يمكن أن ترتبط جميع القضايا بالحصة العامة ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر، وترتبط كلها بصورة أو بأخرى بمكافحة تلوث نهر النيل.

14/8 عند محاولة تحديد موقع الأولويات يجب مراعاة ضمان استدامة الخطة والإجراءات المعرفة فيها. وهذا يعنى فى المقام الأول أنه يجب إعطاء الأولوية لبناء القدرة و رفع الوعى البيئى من أجل المساعدة فى ضمان أن يفهم أكبر عدد ممكن من الأهالى تماماً مبررات تحسين البيئة والإدارة البيئية وبالتالي دعم الإجراءات المقترحة والتي تتطلب المشاركة فى الوقت الملائم.

15/8 ويتضمن هذا المستند توصيات. وهذه أدخلت فى خطة العمل البيئى للمحافظة حسب الملاءمة ولكن بعض التوصيات يحتاج دفعا الى مراجعات المستقبل لخطة العمل البيئى للمحافظة. وقائمة بهذه التوصيات تتبع فيما يلى:

التوصيات:

1	يجب أن يصاحب النمو الحضري الاستثمارى الضرورى لدعم البنية الأساسية وتوفير الخدمات.
2	منع إقامة العشوائيات التي لا تتمتع بالخدمات الأساسية الكافية.
3	الاستثمار المتوازن الذى يضع فى الاعتبار الاحتياجات المختلفة للمنتفعين.
4	الحفاظ على المستويات الحالية للخدمات مع تحسين الخدمات بالمناطق التي تكون فيها الخدمات غير كافية.
5	إدخال التشريعات مرحلياً بما يضاهاى الأهداف الواقعية لخفض التلوث مع قدرة الصناعة على الالتزام، الى جانب توقيع العقوبات على غير الملتزمين بالأهداف المتفق عليها.
6	يجب أن تأخذ الحلول المقترحة فى الاعتبار تنوع احتياجات القطاعات المختلفة من المجتمعات.
7	الالتزام باتباع الإجراءات الإرشادية الملائمة.
8	تطوير إجراءات ارشادية جديدة للمراقبة حسب الضرورة (وخاصة بحى الكوثر).
9	إدخال أنظمة جمع منفصلة للصرف الصناعى والمنزلى (وخاصة لفصل الملوثات العضوية عن الملوثات غير العضوية).
10	جمع البيانات عن نوعية نهر النيل لتعقيم التغير فى نوعية مياه النيل عند مرورها خلال المحافظة.
11	تطوير استخدام نهر النيل كوسيلة نقل وتوفير إرشادات للمساعدة فى مراقبة التنمية وخفض الآثار البيئية الضارة.
12	إعداد خرائط لمقالب القمامة (بما فى ذلك مقالب النفايات المنزلية ومقالب التخلص من حاويات المبيدات الحشرية) لضمان التحكم فى اللاءواءمة بعد الاستخدام.
13	جمع البيانات عن حركة المرور بما فى ذلك المعلومات عن نقل المواد شديدة الخطر.
14	تخطيط أعمال التنمية مع مراعاة نوعية التربة.
15	تخطيط التنمية الجديدة بحيث تأخذ فى الاعتبار الاحتياجات المحلية بما فى ذلك المدارس والمنازل ومتطلبات النقل.

16/8 وقد طورت الأفكار والتوصيات التي برزت خلال إعداد هذا المستند في مشروعات ضمتها خطة العمل البيئي للمحافظة. والبعض يبقى كأفكار تتطلب تطويراً إضافياً قبل أن تصبح مقترحات مشروعات. والخطوات التالية محل الاعتبار تشمل كيفية تكامل المشروعات والبرامج والأفكار الخاصة بإجراء التحسينات البيئية مع عملية خطة العمل البيئي للمحافظة حتي يبقى التوثيق دائماً انعكاساً للاهتمامات والأولويات الحاضرة. وبالمثل يجب أن نضمن للأفكار الجيدة التي تطوّر أن تصبح جزءاً من النظام المحلي للرقابة البيئية في سوهاج، ويشمل تسجيل هذه الأفكار وإعلام المنتفعين بالنظام وعملياته حتي يمكنهم استخدامه.

17/8 وفي المدى البعيد سوف تحتاج القضايا الأخرى ان تضم الى إجمالى استجابة المحافظة للإدارة. وسوف تضم هذه أموراً ذات أهمية عالمية مثل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتأثيرات المواد الكلوروفلوكاربونية على تغير المناخ.

شكر وتقدير

المساهمون

محافظة سوهاج

محافظ سوهاج	اللواء / أحمد عبد العزيز بكر
سكرتير عام محافظة سوهاج	اللواء / يحيى عبد اللطيف
سكرتير عام مساعد محافظة سوهاج	اللواء / عبد العاطى غزالى

وحدة الإدارة البيئية فى سوهاج

الأستاذ/ محمد محمود مزيد	مدير إدارة شئون البيئة
الأستاذ / رشاد	

المستشار العلمى المحلى

الأستاذ الدكتور أحمد كمال الشافعى

الإعداد الفنى

- د. عبد المجيد رجب فودة
- د. أحمد الخطيب
- د. أحمد عزيز عبد المنعم
- أ.د./ف.م. الشيخ
- د. أحمد سليمان
- د. نادر قلبنى واصف
- د. عماد عدلى غطاس
- أ.د. نشأت ف. محمد
- أ.د. حمام محمد حمام
- د.أ. الشاطر
- أ.د. محمد عبد الستار عثمان
- د. أبو القاسم محمد كامل زهرة
- د. منير بشرى
- شركة سباك
- د. ليلى جمال

فريق العمل بمشروع دعم التقييم والإدارة البيئية (مشروع سيم)

د. طارق جنينة	مكتب التعاون الفنى للبيئة / جهاز شئون البيئة
د. أحمد راغب	مكتب التعاون الفنى للبيئة / جهاز شئون البيئة
د. دينا النجار	مكتب التعاون الفنى للبيئة / جهاز شئون البيئة
رشا أبو العزم	مكتب التعاون الفنى للبيئة / جهاز شئون البيئة
فيليب جيجو	مدير المشروع / شركة إنتك
جون ويررتون	شركة إنتك (SWRC)
د. جانيت وليامز	شركة إنتك (SWRC)
رالف كوبهام	استشارى التنمية الاجتماعية
سوزان جونز	شركة إنتك
حسام عزيز	شركة إنتك
فراج فراج	شركة إنتك
جون مدويك	شركة إنتك
ديريك جورج	شركة إنتك

برديس / البلينا	حلمى عبد الحميد محمد
سفلاق / ساقلته	رجب عبد الواحد حسن
عنييس / جهينه	إبراهيم السيد مصطفى
عزبة أبو دهب / سوهاج	عبد الرحيم شحاته أحمد
مشتا / طما	عبد الحميد محمد فرج
الزوك الغربية / المنشأة	حسنين عواد حسنين
نزلة القاضي / طهطا	أحمد ابو ضيف احمد
الريانية / طما	النقراشى محمود هاشم
سلمون / طما	وهدان حسن السيد
شطورة / طهطا	عبد الفتاح محمد السيد
جزيرة شندويل / سوهاج	محمد أحمد محمد
أولاد حمزة / المنشأة	محمد السيد محمود
أولاد سلامة / المنشأة	أحمد محمد حجازى
روافع العشوية / المنشأة	عادل عبد اللطيف
الكوامل غرب / المنشأة	صفوت فؤاد يوسف
نيده / أخميم	عبد الحليم السيد حسنين
البربا / جرجا	محمد عبد الرحمن أبو الذهب
العوامر بحرى / جرجا	على فراج
المجابرة / جرجا	طلال حيدر البارودى
رافع القصير / سوهاج	طه محمد عبد الحافظ
بلصفورة / سوهاج	محمد الهندويلى
الصلعة / سوهاج	كمال السيد عامر
الحواويش / أخميم	عمر حافظ
الشرقية م أخميم	احمد سرى محمد
الكولا / أخميم	احمد السيد حمادة
أولاد غسمايل / المراغة	احمد حسن سالم
الخيام / دار السلام	محمد أحمد مصطفى
أو دومه / طما	على محمد السيد

بنى حميل / طهطا
بنجا / طهطا

محمد حازم
احمد عبد النبى محمد

الصندوق الاجتماعى للتنمية	مدير مكتب أسيوط الإقليمى	فؤاد عبد الفتاح
الصندوق الاجتماعى للتنمية	نائب المدير الإقليمى	أحمد رمزى عبد الشافى
الصندوق الاجتماعى للتنمية	مساعد المدير الإقليمى	عبد الله عبد الرحيم
الصندوق الاجتماعى للتنمية	مساعد مسئول	عبد الرحيم عثمان محمد
الصندوق الاجتماعى للتنمية	رئيس إدارة الأشغال العامة	عبد الحفيظ
هيئة كير		محمد أشرف
هيئة كير		صفوت خلا
هيئة كير		سمير صدقى
جمعية الأطفال المعوقين		ايمن صديق محمود
جمعية الأطفال المعوقين		رجب عبد الكريم
جمعية الأطفال المعوقين		مدحت محمود
كاريتاس		عصام عطا فهمى
كاريتاس		أمير فكرى لطف الله
كاريتاس		مارسيل ماهر
جمعية التدريب وشئون المرأة		سامى جدعون
جمعية التدريب وشئون المرأة		محمد فؤاد
جمعية التدريب وشئون المرأة		كمال صموئيل
جمعية التدريب وشئون المرأة		نانسى يعقوب
جمعية التدريب وشئون المرأة		ناهد صموئيل
جمعية صعيد مصر		أشرف سليم
جمعية صعيد مصر		سامية سمير
جمعية رجال الأعمال		أنور المنياوى
جمعية رجال الأعمال		رأفت الجبلاوى
جمعية رجال الأعمال		سيسيل صبحى إبراهيم
جمعية رجال الأعمال		مختار صلاح

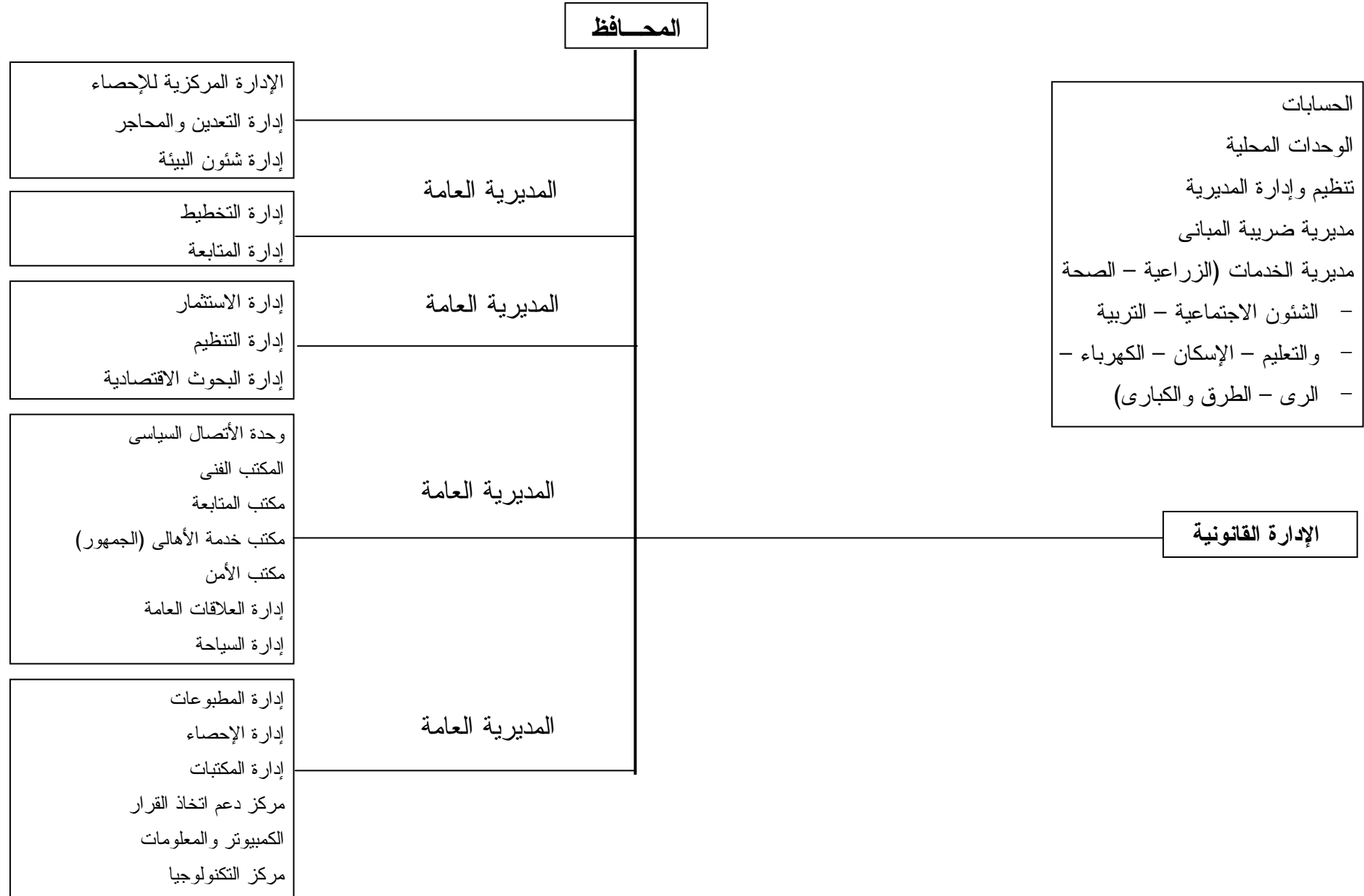
عماد أحمد عثمان	جمعية رجال الأعمال	
كريم مرجان	جمعية رجال الأعمال	
د. فوزى برعى	تحسين البيئة	
د. أحمد عزيز منعم	تحسين البيئة	
سيد عبد الباسط (ومتطوعون اخرون)	نجع يعقوب/ جمعية تنمية المجتمع	
الأستاذ/ رشاد (ومتطوعون اخرون)	البوابة / جمعية تنمية المجتمع	
أبو الفتوح	تونس / جمعية تنمية المجتمع	
بولس	تونس / جمعية تنمية المجتمع	
محمد عبد اللطيف	تونس / جمعية تنمية المجتمع	
حمدي النحاس	تونس / جمعية تنمية المجتمع	
السكان	شندويل / جمعية تنمية المجتمع	
	منطقة العارف / سوهاج	
	منطقة العمرى / سوهاج	
	تونس / سوهاج	
	قرية الكشح / دار السلام	
	نجع الكوم / بيت داود/ جرجا	
	يوسف	
	بنجا	
المزارعون		
عمال المحاجر		
صائدو الأسماك		
العاملون بمزرعة الدواجن		
العاملون بمزرعة الألبان		
العاملون بمجزر سوهاج		
العاملين بمقلب قمامة سوهاج		
العاملون بمقلب قمامة اخميم		
العاملون لمحطات معالجة الصرف		
العاملون بمحطات المياه		

د. سوزان عبد الحميد	مدير مجمع الإعلام	مركز النيل للإعلام / سوهاج
المهندس / فوزى بهنان	وكيل وزارة	مديرية الزراعة
مهندس / أحمد فؤاد عباس	مفتش إرشاد	مديرية الزراعة
د. محمد محمود أبو الحسن	مدير إدارة التأمين	مديرية الزراعة
حسن الشافعى		مديرية الزراعة
رفعت سيد قطب		مديرية الزراعة
حنا أيوب حنا		مديرية الزراعة
عصام محمد عطوة	وكيل مديرية الإسكان	مديرية الاسكان
يوسف بدوى محمد	مدير عام	إدارة الري
مدام / كريمة أحمد	مسئولة القنوات	إدارة الري
حامد أحمد نعمان	وكيل إدارة الصرف	إدارة الري
على محمد الأزغل	وكيل	إدارة الري
صبرى مختار أبو شامة		دار السلام
عصام عبد الحق	وكيل الوزارة	مديرية التربية والتعليم
فاروق الحلوانى	مشرف مدارس المجتمع	مديرية التربية والتعليم
صبرى أبو صيد	وكيل	مديرية التربية والتعليم
محمد أحمد جاد	إدارة البيئة والسكان	مديرية التربية والتعليم
عبد الواحد أحمد محمد		مديرية التربية والتعليم
محمد محمد إسماعيل		مديرية التربية والتعليم
عبد الحفيظ متولى		مديرية التربية والتعليم
صبرى يوسف العدوى		مديرية التربية والتعليم
حسن محمد ابو الخير		مديرية التربية والتعليم
يوسف غطاس بندارى		مديرية التربية والتعليم
د. شريفة المراغى	وكيل مديرية الصحة	مديرية الصحة
د. سعاد عطية عبد الصمد	رئيسة الطب الوقائى	مديرية الصحة
نبيل جورجى حنا الله	إدارة الصحة البيئة	مديرية الصحة
مبارك زيد عبد الهادى	إدارة الأوبئة	مديرية الصحة
ثروت كميل	المعامل	مديرية الصحة

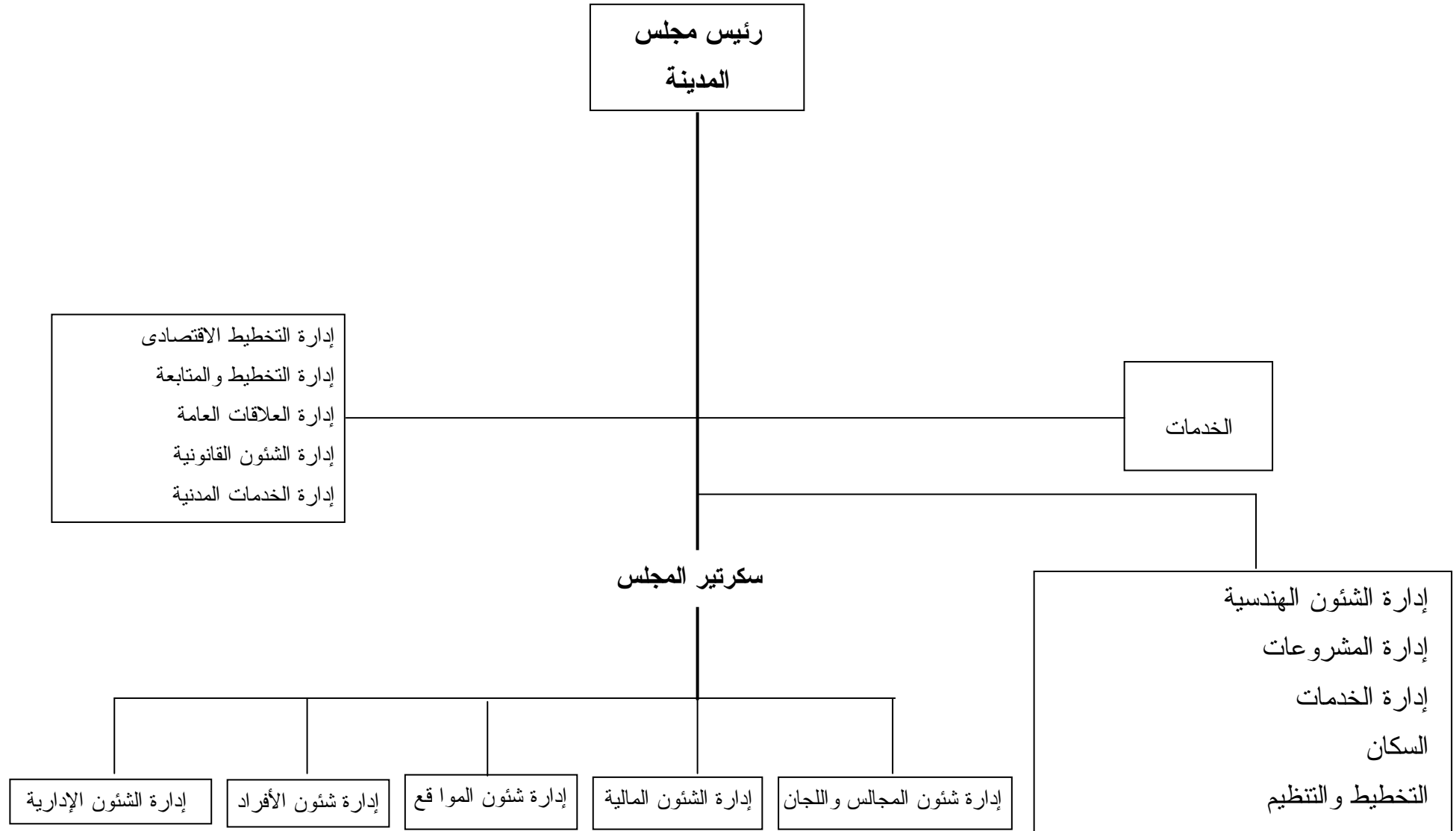
مديرية الصحة	معالجة المياه	رومانى رزن عازر
مديرية الصحة	الرعاية الصحية الأولية	محمد عبد العال
مديرية الصحة		صبحى قدرى أندراوس
مديرية الصحة		مصطفى عباس محمود
هيئة الآثار	المدير العام	د. يحيى المصرى
هيئة الآثار	مفتش ميدانى	المهندس جميل نصحي
مديرية المساحة		زكى مساك إسكاروس
مديرية القوى العاملة	أخصائى السلامة الصحية	مهندس صفوت عدلى ضيف
مديرية القوى العاملة		عبد العال على
مديرية الشباب والرياضة	أخصائى شباب	محمد عبد الرحمن
مديرية الشباب والرياضة		جمال عبد الباسط أحمد
إدارة الثروة السمكية	مدير إدارة	مهندس حمدان عبد الستار
إدارة الثروة السمكية	مدير مفرخ الأسماك	مهندس أحمد حسن جمال
الشؤون الاجتماعية		محمود سعيد عبده
الشؤون الاجتماعية		عادل فوزى
الشؤون الاجتماعية		مليكا موسى
الشؤون الاجتماعية		محمود عبد المنعم
الشؤون الاجتماعية		وهاب الله عبيد
مديرية التموين		محمد مدحت فهمى
مديرية التموين		محمد أبو عوف
مديرية التموين		ناصر محمد رضوان
الطرق والنقل		أحمد رضوان أحمد
إدارة الطب البيطرى	مدير إدارة	محمد محمود أبو الحسن
مركز أبحاث شندويل	مدير المركز	د. خلف محمد آدم
الغرفة التجارية	مدير الغرفة التجارية	عاطف نجاتى محمد

الملحق الأول الهيكل التنظيمية

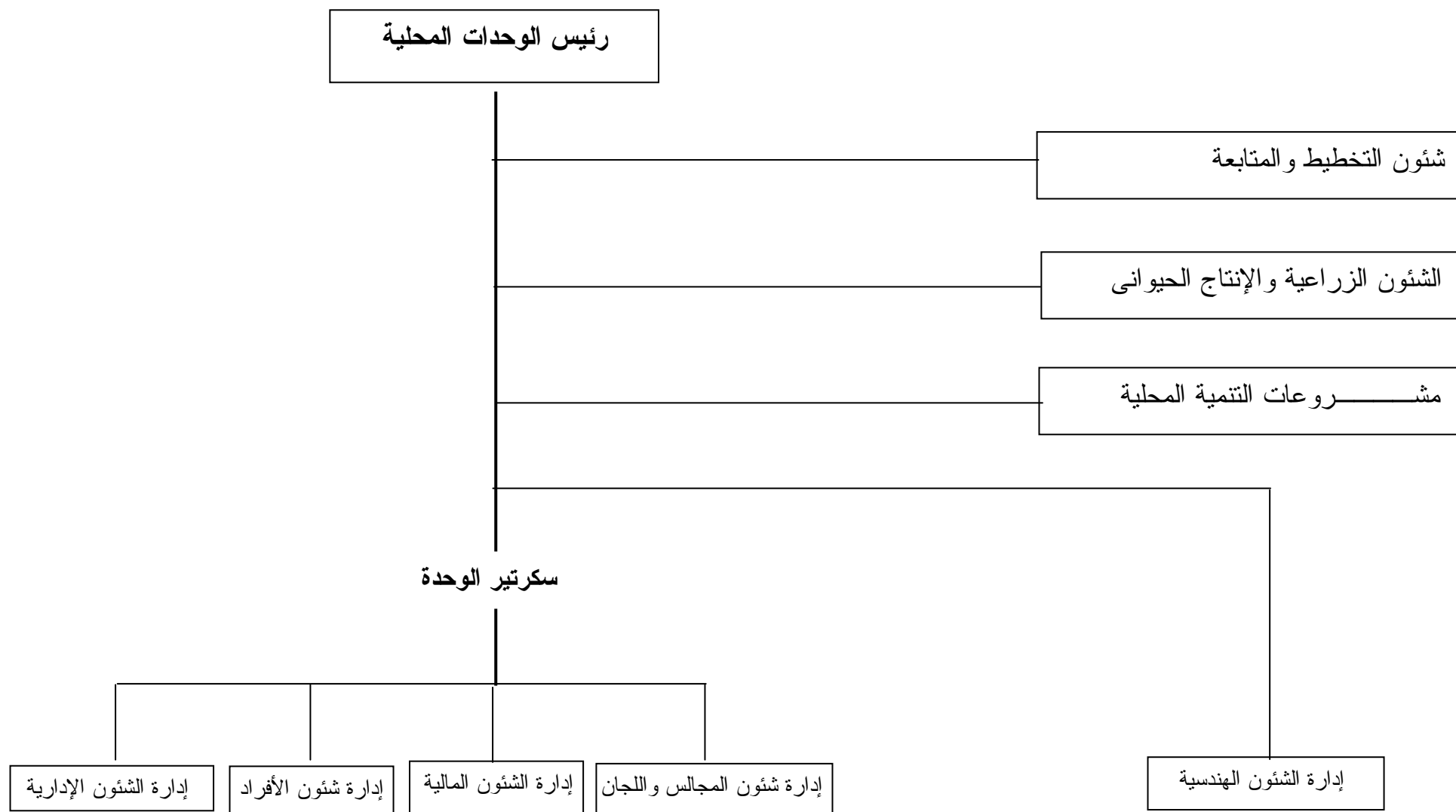
الهيكل التنظيمي لمكتب الإدارة المركزية فى سوهاج



الهيكل التنظيمي لمجالس المدن



الهيكل التنظيمي للوحدات المحلية بالقرى



الملحق الثانى
سوهاج فى إحصائيات

جدول (1) : إحصائيات السكان

عدد القرى	كثافة السكان (لكل كم2)	المساحة (كم2)	إناث	ذكور	إجمالي	الريف	الحضر	
139	2005	145	138066	149609	287675	227670	60005	طما
117	1970	161	152508	165832	318340	243427	74913	طهطا
82	2026	130	126361	136756	263117	232735	30382	المراغة
80	940	181	82520	88071	170591	126956	43635	جهينة
65	2020	66	65169	68062	133231	115687	17544	ساقلتة
158	2739	180	238775	253906	492681	322692	169989	سوهاج
84	1376	180	118785	129052	247837	157449	90338	أخميم
191	1876	174	161766	164169	325935	277948	41987	المنشاه
218	3255	148	167272	165923	333195	242607	90588	جرجا
150	1493	164	121090	123239	244329	224056	42685	دار السلام
203	1994	160	164928	154013	318941	276256	19253	البلينا
1487		1689	1537240	1598632	3135872	2447533	688339	الإجمالي
	1881							المتوسط

أستخدام المياه

جدول (2) :

استخدام المياه (لتر/فرد/يوم)		إمداد مياه للشرب		النسبة المئوية (%) للسكان الذين تخدمهم شبكة الإمداد				الابار الجوفيه	المنطقة / العام
ريف	حضر	مياه سطحية	مياه جوفية	ريف		حضر		شبكة المياه	
				1995	1986	1995	1986		
60	123	--	6135650	69.0	43.5	98.3	89.8	56	طما
60	172	3467500	7665000	68.9	44.7	84.3	90.9	63	طهطا
60	112	--	9675500	67.9	31.7	100.0	87.3	54	المراغة
60	123	--	5000500	66.3	28.0	84.5	72.5	34	جهينة
60	112	365000	4745000	61.0	23.9	96.0	51.0	28	ساقنتله
60	190	7665000	5585500	69.9	25.2	99.1	96.3	94	سوهاج
60	172	2190000	1	63.4	37.5	93.1	81.6	32	أخميم
60	112	1095000	7409500	70.0	18.4	98.7	43.7	49	المنشأه
60	172	730000	8176000	78.1	24.3	81.9	90.6	47	جرجا
60	112	730000	9800250	48.4	4.7	100.0	6.4	44	دار السلام
60	112	--	7208750	60.6	36.4	98.7	72.1	54	البلينا
			8632250						
		16242500			29.0		82.1	555	الإجمالي
60	137								المتوسط

جدول (3) : استخدام الأراضي في الزراعة والصناعة

عدد		المساحات المزروعة بالفدان							
ورش	صناعات صغيرة	مرتبة- 6	مرتبة- 5	مرتبة- 4	مرتبة- 3	مرتبة- 2	مرتبة- 1	إجمالي	
125	24	4006	3353	227	1030	25247	3020	29529	طما
440	43	3958	3072	308	1882	27534	1008	30732	طهطا
210	10	2949	3072	479	205	23728	1878	26290	المراغة
386	6	2106	3023	500	634	14880	63	16077	جهينة
30	4	2131	291	63	506	12238	991	13797	ساقنتله
610	86	6213	2044	3318	1013	27214	4495	36040	سوهاج
185	24	4103	2440	14	1005	10687	1319	13025	أخميم
109	13	6080	3101	3686	10929	19630	801	35046	المنشأه
405	41	3598	4849	3421	11775	13326	588	29110	جرجا
110	8	6595	1688	1162	4404	23238	4393	33197	دار السلام
28	15	4485	1082	1226	6714	21640	3170	32855	البلينا
		46221	26987	14404	90102	219368	21726	295600	الإجمالي
		15.6	9.1	4.9	30.5	74.2	7.3		المتوسط

جدول (4) : مؤشرات توعية المياه الجوفية

مستوى المحلية								العمق الى مستوى المياه الجوفية (سم)						المساحة المدروسة		
مستوى محلية- 3		مستوى محلية- 3		مستوى محلية- 2		مستوى محلية- 1		المستوى-3		المستوى-2		المستوى-1		أراضي	إجمالي	
%	فدان	%	فدان	%	فدان	%	فدان	%	فدان	%	فدان	%	فدان	فدان	فدان	
1.9	224	6.5	787	37.4	4498	52.4	6294	--	--	93.8	1276	4.3	527	11803	12020	طهطا
--	--	0.5	62	15.1	1653	82.9	9113	--	--	1.9	1	96.6	10611	10828		المراغة
											217				10980	جهينة
--	--	--	--	10.8	800	87.5	6435	--	--	98.4		--	--	7235		ساقنتله
60	266	6.3	384	19.9	1219	67.9	4157	15.1	925	46.3	7235	38.6	2365	6126		سوهاج
--	--	--	--	9.0	583	87.7	5694	0.5	30	15.3	2836	80.9	5253	6277	7354	اخميم
--	--	--	--	0.8	60	96.3	6876	4.8	340	73.4	994	19.0	1357	6936	6126	طما
--	--	4.4	275	6.9	437	74.7	4716	--	--	--	5239	--	2251	5428	6496	المنشاه
2.1	155	0.8	66	11.8	878	44.7	3339	7.4	556	50.5	3177	1.4	101	4428	7142	جرجا
--	--	--	--	5.9	723	81.6	11934	--	--	86.5	3771	--	--	12657	6317	دار
--	--	--	--	10.0	1081	72.5	7841	--	--	82.4	2657	--	--	8922	7472	السلام

الصحّة

جدول (5) :

وفيات الأطفال	المناعة الجزئية	المناعة الكاملة	الوحدات الصحية بالقرى	الممرضات	الأطباء	الصيدليات	مراكز تنظيم الأسرة	عدد الأسرة بالمستشفيات	
	36.3	57.1	17	207	156	34	28	327	طما
	51.4	38.7	11	107	146	64	23	345	طهطا
	29.5	65.2	14	64	103	29	24	135	المرآغة
	47.7	44.4	10	42	48	17	15	99	جهينة
	لم تحدد	لم تحدد	9	23	50	12	15	105	ساقفته
	45.0	51.4	9	348	878	143	32	1150	سوهاج
	28.9	71.1	11	85	162	13	18	195	أخميم
	58.9	36.0	19	46	118	40	30	200	المنشاه
	54.0	43.8	17	75	207	65	28	547	جرجا
	61.9	28.4	17	15	70	17	22	82	دار السلام
	76.9	18.9	18	76	127	41	26	256	البلينا
1000/88	490	455.0	152	1088	2065	175	261	3441	الإجمالى

التعليم

جدول (6) :

معدل الأمية	الثانوى الزراعى		الثانوى التجارى		الثانوى		المدارس الثانوية العامة		المدارس الإعدادية		المدارس		
	الطلبة	العدد	الطلبة	العدد	الطلبة	العدد	الطلبة	العدد	الطلبة	العدد	الطلبة	العدد	
% 36	--	--	2938	1	2831	1	2016	3	14577	23	31651	81	طما
% 36	2815	1	2544	2	6530	5	2660	5	14085	26	30175	82	طهطا
% 36	--	--	3772	2	312	1	--	--	--	--	--	--	المرافة
% 37	1275	1	1203	2	8322	4	1229	3	8279	16	15649	39	جھينة
% 36	--	--	1914	2	--	--	1029	1	7207	12	14630	41	ساقلة
% 28	2268	1	7237	7	11641	6	6604	12	28632	47	52822	115	سوهاج
% 35	--	--	3020	3	3791	4	1781	3	13314	19	29214	74	أخميم
% 40	--	--	3324	4	3185	2	1642	4	13891	26	35241	91	المنشاہ
% 38	1830	1	3774	2	3921	3	1647	4	17264	30	38986	103	جرجا
% 46	1371	1	1788	2	827	1	773	2	7920	21	18866	52	دار السلام
% 39	--	--	3469	2	3429	3	1609	3	11744	23	32187	75	البلىنا
													الإجمالى
% 36.5													المتوسط

جدول (7) : رأس المال المستثمر

رأس المال المستثمر (بالألف جنية مصرى) فى :							
مرافق معالجة مياه العادمة		إمتداد مياه الشرب			خدمات الكهرباء		
94/93	93/92	95/94	94/93	93/92	94/93	93/92	السنة
--	--	645	460	200	450	1002	طما
--	--	344	1065	350	965	992	طهطا
--	--	200	200	200	375	1053	المرافة
--	--	650	450	200	1136	1052	جهينة
--	--	100	1445	150	550	805	سافلته
2179	--	1938	775	500	4372	1443	سوهاج
--	--	--	995	430	600	761	أخميم
--	--	543	318	150	1245	946	المنشاه
--	--	282	1480	460	1040	620	جرجا
--	--	100	600	1200	1535	578	دار السلام
--	--	100	380	200	350	590	البلينا
--	--	1865	3103	--	2690	--	الكوثر
2179	--	6767	11271	4040	15308	9842	الإجمالى

الإمداد بالمياه

جدول (8) :

سكان المناطق الحضرية 1995			إمداد المناطق الحضرية بالمياه الجوفية (م2)؟			
		التعداد	1995	1990	1985	
		60005	1945650	3365414	2061666	طما
		74913	4015000	3688324	1908585	طهطا
		30383	5295500	3787605	2055573	المراغة
		43635	2080500	2885106	1008495	جهينة
		17544	3832500	690404	507861	ساقلتة
		169989	10110500	3564165	3445865	سوهاج
		990338	3759500	2327544	1084237	أخميم
		41987	6351000	2223668	1907416	المنشاه
		90588	3960250	3186486	2014362	جرجا
		42685	3559750	1828640	1120842	دار السلام
		19253	5091750	3083201	2306405	البلينا
		688339	52000900	30630557	19421487	الإجمالي
						المتوسط

توفير الخدمات

جدول (9) :

الوحدات السكنية المخدومة عام 1986										
إجمالي الوحدات		غير مؤكد		لا يوجد		غيرها		الشبكة		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	70966	1	538	30	21184	5	3832	64	45412	المياه
100	70966	1	294	20	13998	1	723	79	55951	الكهرباء
100	7066	2	1569	--	--	89	63320	9	6077	الصرف

الملحق الثالث القضايا

القضايا المثارة من جانب الكتاب ومجموعات العمل:

- النفايات الصلبة الناتجة عن المصادر البلدية والزراعية والصناعية بما فى ذلك جوانب جمعها وفصلها وإعادة استخدامها وتدويرها والتخلص منها.
- نوعية الهواء، والتحكم فى الانبعاثات من عادم السيارات ومصانع الطوب والمنشآت الصناعية.
- نوعية المياه وتوفير إمدادات بنوعية جيدة للشرب ومرافق لجمع ومعالجة المجارى، ومستويات المياه الجوفية.
- الزراعة والرى واستخدام الكيماويات (بما فى ذلك السماد) وتربية الحيوانات.
- التعليم والسكان والهجرة والصحة والترويج.
- التنمية وتكامل أهدافها وغاياتها مع الاستراتيجية البيئية، وتوفير البنية الأساسية لكل من المواقع والمناطق الجديدة للتنمية.
- السياحة ووضع خرائط للمواقع ذات الاهتمام.
- وضع خرائط لاستخدام الأراضي بما فى ذلك تحديد مصادر التلوث (من الصناعة أو الزراعة، والتخلص من المخلفات ... إلخ)، وتطوير التقسيم النوعى للأراضى والمناطق للتحكم فى التنمية، وتحديد وإعداد خرائط بأنواع الحياة المهددة وموائلها.

القضايا المثارة فى لقاءات المنتفعين:

- قرب نقاط استخلاص المياه من نقاط الإفراغ (سواء من الأنابيب أو عربات كسح السيارات).
- إفراغ عربات كسح نفايات الصحى بشكل عشوائى.
- يجب أن تكون لدى المنشآت الصناعية محطة لمعالجة سوائى العادمة لكل منها.
- التخلص من جثث الحيوانات فى الترع.
- استخدام السماد الحيوانى كمكيف للتربة فى كل من الاراضى الزراعية القائمة (مثلاً، حيث يمتلك أهل الريف حيوانات) والأراضى الجديدة (حيث يمتلك سكان المدينة أو الحضر حيوانات).
- نوعية مياه الشرب وتوفرها.
- ارتفاع مناسب المنجنير والمحلية فى إمدادات مياه الشرب.
- المزيد من التشاور بين إدارات المحافظة.
- فصل النفايات الطبية والتخلص منها.
- الوعى الصحى والتعليمى والنظافة الصحية ... إلخ.
- النمو العمرانى حول (الجار السوء) فى استخدامات الأراضي.
- العادمة فى القنوات المارة بالمناطق السكنية.
- إعادة استخدام المخلفات وتدويرها.
- ملحية التربة.

- التشجير.
- الحشائش المائية فى قنوات الري. أدخل استخدام السمك الهروف محلياً باسم المبروك للمساعدة فى مكافحة نمو الحشائش وإن كان يعتقد (خطأ) أنه يفترس السلالات الأصلية مما يضر بالثروة السمكية. ويلزم جهد فى الإعلام الصحيح.
- الصرف الصحى، بعض القرى ينقصها حتى مجرد بيارات تجميع الصرف.
- تلوث الهواء محلياً من المخابز وقمائن تصنيع الطوب... إلخ.
- سوء استخدام الكيماويات الزراعية، والتوعية باستخدام أساليب مكافحة البيولوجية.
- المشكلات التي تصاحب مرور التوصيات خلال سلسلة طويلة من المتطلبات البيروقراطية، مثلاً من نتائج الأبحاث والتوصيات الى المستخدم النهائى (كالمزارع مثلاً)، ويجب تضيق الفجوات وإيصال الأبحاث الى الحقل.
- يحتاج الصرف الى صيانة والى إمتداده للمناطق الجديدة، ويعتبر هذا موضعياً فعالاً فى تقليل المحلية.
- تعدى القرية على الأراضى الزراعية.
- فرض القانون بالمساواة، وفرض غرامات لعدم الالتزام.
- ميزات التشغيل والصيانة.
- استخدام المعرفة المحلية، دون افتراض أن من يسمون بخبراء معرفتهم أفضل.
- التكنولوجيا البسيطة والحلول البسيطة والتعامل خطوة بخطوة.
- التأكد فى مرحلة التخطيط من نظر جميع القضايا البيئية، أى أن يراعى الالتزام بالقانون 4 (لسنة 1994).
- ماذا لو خفضت الضرائب كحافز للمنشآت الصناعية غير الملوثة، مع ملاحظة أن المصانع الجديدة تتمتع بإعفاء ضريبي للعشر سنوات الأولى لكى تنطلق؟
- توفير الحوافز للرقابة البيئية وزيادة الدافع للعاملين على جودة النوعية والإدارة والوعى.
- صيانة محطات المعالجة المتنقلة وصهاريج حفظ المياه الجوفية وشبكة الأنابيب، فكثير من الأنابيب يعانى من التقرى (التلف).
- خفض عادم السيارات وإجراء فحص للتلوث عند الترخيص (مثل اختبار وزارة النقل).
- بيارات المجارى واستخراج المياه، وزيادة الوعى بمدى تضادهما.
- التفنيش الصحى على الأطعمة بالمقاهى العامة والمطاعم.
- الورش الصغيرة وسط المدينة السكنية.
- التأكد من أن جميع مبادرات التنمية (مثلاً التي يمولها الصندوق الاجتماعى) للتنمية سليمة بيئياً وأمنة مهنيّاً، أو على الأقل توعية المنتفعين بمسئولياتهم ومتطلباتهم القانونية.
- خلق تفاهم بين إدارات الوزارات.
- مطالبة القادرين مالياً بوجوب دفع مقابل للخدمات البيئية.

- إدارة بيارات المجارى إدارة سليمة.
- جمع النفايات الصلبة والتخلص منها بما فى ذلك النظر فى تنظيف الشوارع وقمع الأتربة.
- مشروعات البيوجاز.
- حرص رؤساء القرى على فرض القانون.
- تشجيع الجمعيات الأهلية وجمعيات تنمية المجتمع على التعاون.
- الحاجة الى دفع الثقة فى القدرة على إنجاز الأمور محلياً.
- إقرار أن الإجراءات المختلفة إنما هى قضايا ذات أولوية فى المناطق الريفية والحضرية.
- مكافحة الحشرات.

القضايا المارة بدراسة الديناميكية الاجتماعية:

- قلة إمدادات المياه.
- إدراك المجتمعات لسوء نوعية المياه.
- سوء الإدارة وقصور الإشراف على عمليات الصيانة.
- أنظمة المجارى غالباً لا تعمل كما يجب (الإنسداد).
- أهل الريف لا يرون أن التخلص من مياه العادمة مشكلة.
- عدم الوعى بالمشكلات الصحية.
- الاحتياج لحملات التوعية العامة.
- النفايات الصلبة المنزلية مشكلة بالمناطق الحضرية.
- الاحتياج الى عدد أكبر من صناديق القمامة.
- ترتيبات مشاركة فى تنظيف الشوارع.
- المزارعون ليسوا على وعى بمشكلات الصرف.
- مكافحة الحشائش المائية (فى المصارف) مشكلة.
- الاحتياج الى الدعم الفنى.
- لا يدرك المزارعون أن مكافحة التلوث تهمهم (تمسهم).
- غيبة الحوار بين مديرى الخدمات والأهالى الذين يخدمون.
- فهم محدود وناقص حول الروابط بين القضايا والمشكلات البيئية.
- الإحساس بحق الجيران فى الخصوصية يعوق العمل الجماعى.
- وجوب مشاركة النسوة.
- مراجعة وتقييم إمداد ونوعية مياه الشرب والصحة.
- تحتاج القرى الى استخدام اساليب سليمة فى إدارة مياه العادمة.
- زيادة عدد صناديق القمامة (والجمع).

- إعادة فرض التراخيص على الورش الصغيرة.
- الخطط (والتنفيذ) لتخضير المدن (زيادة المساحات الخضراء).
- يجب توعية القيادات (الرسمية وغير الرسمية) بالقرى بملوثات قنوات المياه.
- يجب أن ينقل المرشدون الزراعيون المزيد من المعلومات للمزارعين عن الصرف والرى.
- وجوب مشاركة المزارعين فى أنشطة مكافحة الحشائش، ويمكن للمشروعات الريادية إشراك الذين بدون عمل فى الإزالة اليدوية.